



المركز الجامعي أفلو-الجزائر
مجلة دورية دولية علمية محكمة
تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مجلة المقرزي
المجلد 2 العدد 1 جوان 2018



للاستudies الاقتصادية والمالية

المجلد 2
العدد 1
جوان 2018

ر.د.م.د.: 2571-9955 ISSN
الإيداع القانوني: جوان 2017

Review EL-MAQRIZI Vol 2 Number 1 June 2018

University Center of Aflou-agleria

International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
by the Institute of Economic and Commercial and Management



Review
EL-MAQRIZI
FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 2
Number 2
June 2018

ISSN: 2571-9955
Legal Deposit : June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر

مسؤول النشر : د. طلحة أحمد

هيئة التحرير

-أ/ فتحي مولود

- أ/ شنافي مولاي

- أ/ جخيوة الطاهر

- أ/ طلحة محمد

التدقيق والمراجعة

أ. قطوفي ياسين

التدقيق اللغوي

أ. شعمي محمد الامين

د. حمزة بوجمل

سكرتير

غريب عبدالقادر

الهيئة العلمية للمجلة

أ. د. مقدم عبيرات	جامعة الأغواط	د. حاكمي بوحفص	جامعة وهران 2
أ. د. شنوف شعيب	جامعة بومرداس	د. طويطي مصطفى	جامعة البويرة
أ. د. قريشي محمد جموعي	جامعة ورقلة	د. علماوي أحمد	جامعة غرداية
أ. د. كمال رزيق	جامعة البليدة	د. بن ثابت علال	جامعة الأغواط
أ. د. فرحي محمد	جامعة الأغواط	د. لقلطي الأخضر	جامعة المسيلة
أ. د. إلياس بن الساسي	جامعة ورقلة	د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة
أ. د. سليمان ناصر	جامعة ورقلة	د. بوزيد عصام	جامعة ورقلة
أ. د. براق محمد	المدرسة العليا للتجارة	د. مخلوفي عزوز	جامعة الأغواط
أ. د. شريط عابد	جامعة تيارت	د. صلاح محمد	جامعة المسيلة
أ. د. قندوز عبدالكريم	جامعة الملك فيصل السعودية	د. الحاج قويدر قورين	جامعة الشلف
أ. د. تومي كوثر	جامعة تولوز3 فرنسا	د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
أ. د. شريط عابد	جامعة تيارت	د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
د. بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	د. زهرة علي بني عامر	جامعة الأردن
أ. د. رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	د. خالد حيرش	جامعة تيارت
أ. د. منصور الزين	جامعة البليدة	د. طيبي حمزة	جامعة الأغواط
د. البشير عبدالعالي	جامعة الأغواط	د. داوود سعد الله	جامعة الجزائر 3
د. كاتب كريم	جامعة وهران	د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د. نجية ضحاك	جامعة الجزائر 3	د. نصير أحمد	جامعة الوادي

المراسلات و الاستفسارات:

تبعث جميع المراسلات والاستفسارات إلى

البريد الإلكتروني للمجلة :

eco.elmaqrizi@cu-aflou.dz

قواعد النشر بالمجلة

تنشر مجلة المقرريزي الابحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (17*24) بهامش الصفحة من الأعلى 1 و الأسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.

2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط (Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14 ، و Times New Roman (Titres CS) للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر 1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras؛

3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني: و ملخصين للموضوع في حدود 80 كلمة أو 05 اسطر، احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين؛

4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال وبعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛

5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛

6. تخضع كافة المقالات المرسله إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.

7. تهميش محتوى المقال يكون بإستعمال (APA) American Psychological Association.

8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتي؛

9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها؛

10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع الرابط التالي: <https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2>

11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

ملاحظة : ننبه على أن أي مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، وهيئة المجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك .

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي فضله تتم الصالحات

ها نحن اليوم نضع بين يدي القارئ عددا للمجلة ساعين إلى نشر الفكر في ميدان

الاقتصاد ، ليتعمق البحث العلمي لدى المختصين، وتشيع ثقافة السياسة الاقتصاد والمالية في المجتمع..

وإذ تحرص المجلة دوما على الجمع بين الحداثة والرصانة والتنوع، سيجد القارئ

مجموعة من الإسهامات العلمية التي تهدف إلى مواكبة متغيرات الحياة الاقتصادية ملتزمة بمنح الأولوية لما يلامس اهتمامات المفكرين والمجتمع ومصالح الأفراد.

وإذ نجد في طيات هذا العدد- بالإضافة إلى الإسهامات الأخرى ذات القيمة العلمية بحثا

يتناول أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا لمعيار

المراجعة الدولي "315"، واخر يتعلق بتقدير كفاءة البنوك الإسلامية العربية الرائدة مقارنة

بنظيراتها التقليدية في ظل مواجهة التحديات المعاصرة بالإضافة الى موضوع متعلق

بمنهجية البحث العلمي واهم الأخطاء الشائعة التي على الباحث أن يتفادها

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير

د. قطاف عبدالقادر

ص	عنوان المقال
1	أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية (ARDL) لحالة الجزائر (1980-2017) د: عمارة البشير المركز الجامعي أفلو - الجزائر
19	تقدير كفاءة البنوك الإسلامية العربية الرائدة مقارنة بنظيراتها التقليدية في ظل مواجهة التحديات المعاصرة خلال الفترة (2005-2015) ط.د: خملول محمد بلقايد د: قطاف عبدالقادر - جامعة بسكرة - الجزائر - المركز الجامعي أفلو - الجزائر
46	المخاطر الائتمانية ودور تقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني في التخفيف منها ط.د: زميت زينب - جامعة الأغواط - الجزائر
68	جدوى الإصلاحات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة النفط د. دريدي سارة د. بن حركو غنية جامعة قسنطينة 2- الجزائر جامعة قسنطينة 2- الجزائر
85	تقنيات حساب وتقييم الخزينة في المؤسسة الاقتصادية ط.د: بلعباس نابي سيد أحمد - جامعة البليدة 2- الجزائر
118	الموازنة العامة للجزائر بعد الانفتاح (1990-2016) أ: بلخير فاطمة د. سايح بوزيد أ: بلخير لعربي احمد جامعة غرداية - الجزائر جامعة ورقلة - الجزائر المركز الجامعي افلو - الجزائر
141	أخطاء منتهجة في منهجية البحث العلمي د. جمال بوزيدي - جامعة بومرداس - الجزائر
152	أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا لمعيار المراجعة الدولي "315" د: قربة معمر د. هيلامي نبيلة. جامعة الاغواط- الجزائر المركز الجامعي افلو - الجزائر

167	<i>Evaluation of corporate governance practices in Algerian</i>
-	<i>small and medium sized enterprises: case of an industry SME</i>
185	<i>in Chlef</i>
	<i>Dr: Boufatah Belkacem</i>
	<i>P : Fellag Nourredine</i>
	<i>Universiry Center of Aflou-Algeria</i>
	<i>Université de Saida -Algérie</i>

أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية (ARDL)

لحالة الجزائر 1980-2017

The Impact of Public Spending on Economic Growth (ARDL) for the Case of Algeria 1980-2017

د.عمارة البشير*

المركز الجامعي افلو-الجزائر

bach0283@yahoo.fr

Received:19/05/2018

Accepted: 19/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة الاثر الناتج عن الانفاق العام اتجاه النمو الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية وقياسية باستعمال أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء ARDL والدراسة لحالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1980-2017، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة في اتجاه واحد بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي إلا أنها ليست مؤثرة بالشكل الكافي أو لا تحقق النفقات العامة العوائد المنتظرة منها نظرا لحجمها الكبير.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الإقتصادي، الإقلاع الإقتصادي، الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء.

تصنيف H50:JEL ، O47.

Abstract:

In this paper, we try to know the effect of public Expenditures on Economic Growth through an analytical and econometric study using the method of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) models and the study of the case of Algeria for the period 1980-2017. The study concluded that there is a one-way of relationship between public spending and economic growth, however, they are not sufficiently effective or public expenditures do not achieve the expected revenues due to their size.

Keywords: expenditure Public, Growth Economic, Economic, ARDL

Jel Classification Codes: H50 , O47.

* المؤلف المرسل: د.عمارة البشير ، الإيميل : bach0283@yahoo.fr

1. مقدمة:

لقد أصبح تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة ومستقرة هاجس الحكومات ومؤشرا يدل على نجاحها أو فشلها في القرن الواحد والعشرون ونظرا للأهمية التي احتلها النمو الاقتصادي في السياسات الاقتصادية لذلك تسخر الحكومات كل الوسائل وتركز الجهود في هذا الاتجاه، ومن بين العوامل الأكثر تأثيرا في معدلات النمو الاقتصادي هي النفقات العامة التي تعد من أهم أدوات السياسة المالية التي تتدخل بها الدولة لتحقيق الاستقرار وتحفيز العملية الانتاجية وتحقيق السلم الاجتماعي لذلك تسعى الجزائر ومن خلال عديد البرامج الضخمة خاصة بين 2001-2019 لانجاز العديد من المشاريع والبنى التحتية التي من شأنها إعطاء دفعة للاقتصاد من خلال تكوين قاعدة للاقلاع الاقتصادي تشجع على الاستثمار والانتاج وتحرر الاقتصاد والمستثمرين من قيود البيروقراطية والعوائق التي تثبط الابداع والانتاج.

1.1 أهمية البحث:

للإنفاق العام دور بارز في تحقيق الرفاهية للأفراد وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية نظرا لما يحققه من زيادة في دخول الأفراد أو من خلال تقليل تكاليفهم على الحاجات العامة التي توفرها الدولة وتسعى لأن يستفيد منها أكبر قدر من المجتمع ولما يعود جراء صرف النفقات العامة على البلد من بنى تحتية وغيرها والتي من شأنها أن تدفع عجلة التنمية التي من ثمارها إعطاء دفعة للاقتصاد وتحقيق معدل نمو اقتصادي جيد.

2.1 هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على مفهوم الإنفاق العام وسبل ترشيده.
- معرفة طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

3.1 مشكلة البحث:

في إطار سعي الجزائر على غرار بلدان العالم إلى تحقيق نمو مستقر ودائم بينما يقف سوء تسيير النفقات العامة عائقا يحول دون أي تقدم في إعطاء دفعة للاقتصاد لا سيما مع إنخفاض أسعار النفط وإنتهاج الدولة لسياسة التقشف لمواجهة هذه الصدمة النفطية لذلك فترشيد النفقات العامة وتوجيه الإستثمارات العمومية لإعطاء دفعة للاقتصاد يعد توجها حتميا ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

- ما العلاقة التي تربط بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي؟

4.1. فرضية البحث:

هناك علاقة تبادلية طردية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي كلما زادت النفقات العامة زاد معدل النمو الإقتصادي والعكس صحيح.

5.1. الدراسات السابقة:

– التهامي عبد الخالق (2005)، مقالة بعنوان " النفقات العمومية، النمو الاقتصادي والفقير في المغرب: نحو تحليل متعدد المستويات" معهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في المغرب، لإشكالية محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية في المغرب في علاقة مع السياسات العمومية وعلى وجه الخصوص منها السياسات الإنفاقية اقترح المؤلف منهجية جديدة للبحث بالارتكاز على نمذجة قياسية لدراسة ظاهرتي الفقر والفوارق الاجتماعية.

– سنقوم في هذا البحث بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي من خلال دراسة قياسية بإستعمال أسلوب دمج نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء ARDL مع تأكيد هذه العلاقة أو نفيها بإختبار السببية بين الفقر والإنفاق العام في حالة الجزائر وتحليل هاته النتائج.

2. الإنفاق العام:

1.2. تعريف الإنفاق العام:

النفقة العامة هي مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة (حسن محمد القاضي، 2014، ص 65).

2.2. تطور الإنفاق العام:

– في الدولة الحارسة إمتنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإقتصر نتيجة لذلك غرض النفقات العامة على ضمان سير المرافق الأساسية التي لها دور إشباع الحاجات العامة الأولية من دفاع وقضاء دون البحث في إنعكاساته على الحياة الإقتصادية والاجتماعية، وأصبح الحفاظ على الإستقرار والتوازن وتجنب الأزمات من أهم أهداف النظام المالي، ولا ننسى دور المنظومة الرقابية في ضمان صرف الأموال العامة وتوجيهها إلى الوجهة صحيحة.

– ظهرت إلى الوجود خاصة في العشرية الأخيرة دعوات للتقليص من النشاط الإقتصادي للدولة والحد من تدخلها وذلك باللجوء إلى نظام الخوصصة بالتخلي عن مجالات القطاع العام إلى القطاع الخاص فإعتبرت هذه التوجهات الجديدة بمثابة إديولوجية حديثة للبلدان الرأسمالية المتقدمة بلغ صداها إلى معظم البلدان النامية (بن داود براهيم، 2010).

3.2. ترشيد الإنفاق العام

إن مفهوم ترشيد الإنفاق العام يعني – في ظل الندرة النسبية لموارد المتاحة للمجتمع وإرتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها – العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة إستخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة ، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات. وهكذا فإن ترشيد الإنفاق العام يتضمن:

– أن هناك مجالات يتعين أن يضطلع بها القطاع الخاص بحيث يكون قيام الدولة بها منافيا لترشيد الإنفاق العام

– في نطاق البرامج التي تضطلع بها الدولة إذا تم تخصيص الموارد بين البرامج المختلفة بما لا يتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع من ناحية وبما لا يتناسب مع المنافع المستمدة من هذه البرامج من ناحية أخرى فسوف يكون هناك سوء تخصيص للموارد داخل قطاعات الدولة بما يتعارض مع ترشيد الإنفاق العام.

كذلك قد تتحقق الفعالية في تخصيص الموارد بين قطاعات الدولة ولكن يتم الإضطلاع ببرامج الإنفاق العام بطرق غير ذات كفاءة مما ينشأ عنه إنخفاض المخرجات لنفس القدر من المدخلات وهو الأمر الذي ينطوي على إهدار للموارد العامة ومن ثم يتعارض مع ترشيد الإنفاق العام (محمد عمر أبو دوح، 2006).

ترشيد النفقات العامة أثرت سلبا على الطبقات الفقيرة والمتوسطة من المجتمع من خلال هشاشة نظام الحماية الإجتماعية وسيطرة البعض على الإقتصاد الجزائري والتحكم في الأسعار التي تعرف إرتفاعا متواصلا وغياب العدالة الإجتماعية وتطبيق الترشيح على الخدمات العامة التي تمس أكبر شرائح المجتمع.

3. النمو الاقتصادي:

1.3. مفهومه:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الكمية في المؤشر الاقتصادي عموما يكون PIB أو PNB الحقيقي الإجمالي أو حسب كل نسمة إذن يمثل ظاهرة لها خصائص كمية مهمة تقاس بنسبة (Mohamed (Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, 2009, P01).

2.3. العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس يمكن إعتبارها المحرك الرئيس للنمو الإقتصادي في أي بلد أهم هذه العوامل:

- الموارد الطبيعية: وهي ما يمكن إستغلاله من الثروات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها... مع إعتبار الكمية والنوعية وشرط إستغلالها.
- الموارد البشرية: تتمثل بشكل رئيس بعدد السكان ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الإقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمتكون رئيس في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الإقتصادي .
- رأس المال: يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الإقتصادي بالدرجة الاولى بحجم الإدخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الإستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية وهذا يتطلب من المجتمع الإمتناع عن إستهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر إلى الإستثمار.
- مستوى التقدم التكنولوجي: جوهر هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الإستفادة من التقدم التكنولوجي وأدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية الأثر الكبير في إنجاز التحسينات .

– التخصيص وتقسيم العمل: إن تقسيم العمل والتخصص يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى إقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل.

– البيئة الإقتصادية: نعني بالبيئة الإقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الإقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الإقتصادي ووجود نظام ضريبي سلس ومرن بالإضافة إلى نظام سياسي مستقر يحفز على التقدم والنمو الإقتصادي(علي جدوع الشرفات، 2010، ص43-45).

4.3. مصادر النمو الإقتصادي:

لقد كان إهتمام العالم الإقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين منصبا بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني سواء كان ذلك بالنسبة للدول الفقيرة أو الغنية ، الرأسمالية أو الإشتراكية منها فأصبح الإهتمام بالنمو طريقة حياة حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحققه من نمو إقتصادي ، وتختلف دول العالم الفقيرة فيما بينها في كثير من الوجوه شأنها شأن الدول الغنية فبعضها يحقق معدلات نمو مرتفعة والبعض الآخر متوسطة وآخر يستمر في الركود لذلك يصبح من المفيد التعرف على الأسباب الكامنة وراء ذلك مع أنه أمر صعب فليست الموارد الطبيعية مسؤولة عن ذلك فاليابان لديها موارد طبيعية قليلة وتستورد إحتياجاتها الصناعية من الطاقة وهونغ كونج ليس لديها موارد خام وقليل جدا من التربة الخصبة ولا توجد لديها مصادر محلية للطاقة ومع ذلك فهما تصنفان في درجات متقدمة من حيث النمو والتنمية وعلى النقيض من ذلك هناك دول غنية بالموارد إلا أنها فقيرة مما يعني أن الموارد عديمة الجدوى بدون التنظيم والمهارة ورأس المال اللازم للتطوير.

لذلك فليس بالإمكان الفهم الكامل لكل مقومات النمو الإقتصادي إلا أنه يمكن معرفة أهمها:

– الإستثمار في رأس المال المادي والبشري: يمكن للآلات أن تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة الشخص الإنتاجية وقد إعتبر آدم سميث توفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية التي هي مفتاح النمو للأفراد وللشركات ولالإقتصاد ككل.

إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكدته دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان فخلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر مختلف الإختلافات في النمو بين البلدان (50-90%) تراكم رأس المال المادي أو رأس المال البشري ، بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر

من مجرد الإختلافات في التكنولوجيا فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضا ، ومناخ الإستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة وقد مكن توفير رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

– **التقدم التكنولوجي:** أصبح جليا الدور الذي تلعبه الإبتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج من زيادة في الإمكانيات الإنتاجية إلى تعزيز مستوى الإنتاج المتاح ، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج بإستخدام نفس الكمية من الموارد ، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب تعبير شومبيتر ، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والإستثمار في مجالات البحث والتطوير فالإبتكارات العلمية الحديثة والإستثمار في تطوير التعليم والتدريب والإستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للإقتصاد ، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا ويؤكد علماء تاريخ الفكر الإقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الإقتصادي ، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعبا دورا هاما في تحسين التقدم المادي إلا أنه ليس شرطا كافيا لإستمرار النمو الإقتصادي فلو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الجميع.

– **النمو السكاني:** يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الإقتصادي ، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المالية من ناحية أخرى مع أن هناك خلافا حول ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الإقتصادي في جولة تعاني من فائض في عنصر العمل حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الإقتصادي على إستيعاب وتوظيف العمالة الإضافية وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم .

– التنظيم الإقتصادي الكفاء: إذا تمكنت الدولة من تحسين كفاءة إستخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج وأن ترفع معدل نموها الإقتصادي مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي إستخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون ، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الإقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الإقتصادية مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الإقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والإستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية(محي الدين حمداني، 2008، ص 10-12).

4. علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي:

هناك من يرى أن الإنفاق العام بكل أشكاله له أثر سلبي في أداء النمو، وهذا نظرا لمركزية إتخاذ القرارات وعدم وجود حافز للربح وغياب المنافسة وهو ما يتسم به النشاط الحكومي، مما يجعل النشاط الحكومي دائما أقل كفاءة من إنتاج القطاع الخاص وبالتالي فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تباطؤ النمو الإقتصادي في مجمله.

بينما يرى البعض الآخر أنه في معظم الإقتصاديات النامية لا يمكن تحقيق النمو الإقتصادي ما لم تتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضه، ويبقى الجدال الدائر حول ما إذا كان الإنفاق الإستثماري للقطاع الخاص مكافئا للإستثمار العام أم ان هذا الأخير مزاحم أو طارد للإستثمار الخاص. ويرى Wagner أن حجم القطاع الخاص في إقتصاد ما ينمو مع نمو الدخل ، وأن هذه العلاقة ضمنيا ناتجا من النمو الإقتصادي الذي يؤدي إلى تغييرات هيكلية كبيرة في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع وإلى نمو الطلب الكلي الذي يقوم بتلبية جزء منه القطاع العام، وهو ما يؤدي إلى نمو القطاع الحكومي في الإقتصاد وحسب رأيه فإن نمو القطاع العام يعود لعدة أسباب:

– إن الطلب على السلع ينمو مع إرتفاع معدلات التحضر (الزيادة السكانية في المدن) وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع الطلب على البنية التحتية الإجتماعية، كما أن نمو التصنيع سيؤدي إلى إيجاد نمو إقتصادي وعلاقات تعاقدية أكثر تطورا توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة، ومن ثم إلى توسع القطاع العام.

– كلما زاد الدخل في الإقتصاد، إرتفع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة، كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية التي تؤدي إلى إرتفاع الإنفاق الحكومي.

– إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية البعيدة المدى مع ما يصاحبه من تغيرات تقنية سيؤدي إلى ضغوط على الدول وتدخل أكبر في الإقتصاد، مما يترتب عليه آثار مالية على الميزانية.

وفي جميع الأحوال هناك إتفاق واسع النطاق حول أهمية الإنفاق العام الإستثماري كأداة رئيسية في تحقيق النمو، إستنادا إلى الرأي القائل إن تزايد دور الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق الإنفاق العام يعد سبيلا إلى تحقيق النمو الإقتصادي.

تتفق مختلف النظريات الإقتصادية على أهمية الإنفاق الإستثماري في عملية النمو الإقتصادي

سواء تم النظر إلى هذه العملية من الوجهة الضيقة للنمو الإقتصادي أو من وجهة نظر التنمية كمفهوم واسع لا يقتصر على الجانب المادي للنمو.

يتحدد الأثر الذي يتركه الإنفاق العام في النمو الإقتصادي من خلال التركيز بدقة على الأثر

الذي يتركه التراكم الرأسمالي في توسيع الطاقات الإنتاجية في الإقتصاد ، ومن ثم إنعكاس ذلك على زيادة الدخل وارتفاع معدلات النمو الإقتصادي إلا أن الإرتفاع الحاصل في حجم الإستثمار الذي خلق في هذه المرحلة الزمنية ، الدخل الضروري لإستخدام الطاقة الإنتاجية إستخداما شاملا سيعجل بنمو الموجودات الرأسمالية ، أي سيوسع الطاقة الإنتاجية إستخداما شاملا سيعجل بنمو الموجودات الرأسمالية أي سيوسع الطاقة الإنتاجية من جديد بما يفوق المقدار الذي كان سائدا ، مما يتطلب بالضرورة إستثمارات جديدة يفوق حجمها حجم إستثمارات الفترة الزمنية السابقة ، وهذه الإستثمارات هي التي ستخلق في الوقت ذاته الدخل الجديد الضروري لشراء السلع الممكن إنتاجها بصورة متزايدة ، وبذلك يتضح أن أثر الإستثمار في كل من حجم الطاقة الإنتاجية ومستوى الدخل هو المحور الأساسي الذي تدور حوله نظرية النمو الإقتصادي(محمود محمد داغر، 2010، ص114-115).

كما يكون أثر النفقات العامة التي لها مصادر تمويلها عن طريق الدخل الإجمالي القومي ومصادر أخرى كالإقتراض من الداخل أو من الخارج بالإضافة إلى المساعدات الخارجية التي تتلاقها الحكومات مع الإيرادات غير الضريبية المحلية للبلد ، بعد تمويل هاته النفقات تأتي مرحلة التخصيص تبعا لإعتبارات سياسية وإقتصادية ومالية وبإنتهاج الحوكمة فتقسم النفقات العامة إلى إنفاق إجتماعي يتضمن قطاعات الصحة والتعليم والضمان الإجتماعي وغيرها وإنفاق إقتصادي على

قطاعات كالزراعة والبنية التحتية والتكنولوجيا وغيرها بالإضافة إلى الإنفاق على قطاعات أخرى للإدارة العامة والدفاع وغيرها من القطاعات .

بعد التخصيص والتوزيع يتم التنظيم باستخدام الحوكمة وبالإعتماد على القدرات البشرية والكفاءات كما يتم تحديد الأهداف المراد الوصول إليها لتكوين رؤيا لدى الجميع.

فينتج عن الإنفاق الاجتماعي تراكم لرأس المال البشري نظرا لتحسن المعيشة وتوفير التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها من الخدمات وينتج عنه توزيع للدخل وتوفير للحاجات الأساسية والقدرات اللازمة للنهوض بالإقتصاد ،وينتج عن الإنفاق الإقتصادي إستفادة واسعة من البنية التحتية لأفراد المجتمع كما تصبح التكنولوجيا أكثر إستعمالا جراء النفقات المستثمرة فيها جراء نواتج الإنفاق وعوامل أخرى خارجية كالنمو السكاني سياسات الإقتصاد الكلي والإعتماد على الزراعة البيئية فإننا نتحصل على معدلات نمو جيدة سواء النمو الكلي أو حسب القطاعات المختلفة ويتم توزيع عوائد النمو على الأقاليم والأفراد ، وتسهم نواتج الإنفاق الاجتماعي مع النمو المحقق في توفير دخل يسد ويحد من ظاهرة الفقر ، كما يسهم النمو في زيادة العوائد الضريبية جراء زيادة الدخل ونشاط الشركات الأمر الذي يوفر أيضا مداخيل أو مصادر أخرى لتمويل الإنفاق .

وهكذا تتم الحلقة فإذا إستعملنا الحكم الراشد في التسيير وقمنا بالإنفاق بإستعمال القدرات والأهداف بالإضافة إلى مختلف العوامل الأخرى نتحصل على معدل نمو جيد يعود على المجتمع بعوائد مختلفة فتزيد التحصيلات جراء زيادة الدخل القومي وبالتالي يتم إيجاد أو تغذية للمصادر الممولة للإنفاق العام.

5. الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2016:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهذا من خلال التعرف على ميزات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات وإيجاد العلاقة. تعتمد هذه الدراسة على سلاسل زمنية سنوية لكل من النمو الاقتصادي ممثلا بمؤشر الدخل الوطني الخام، الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة بين (1980-2016) في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل البنك العالمي والديوان الوطني للإحصاء(ONS).

1.5. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المتزامن:

1.1.5. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) و إختبار (pp) واختبار KPSS في المستوى (level) والفروق الأولى مع استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النماذج. من خلال الجدول رقم 01 (انظر الملاحق) فان اختبار ديكي فولر واختبار فيليبس برون يعتمدان على الفرضيات التالية:

وجود جذر وحدة: H_0

عدم وجود جذر وحدة H_1

بينما اختبار KPSS يفترض:

السلسلة مستقرة: H_0

السلسلة غير مستقرة: H_1

من خلال نتائج الاختبارات الثلاثة للاستقرارية تبين ان سلسلة الانفاق العام G مستقرة من الدرجة الاولى أي عند الفرق الاول بينما سلسلة الدخل الوطني الخام RNB هي مستقرة عند المستوى، وبالتالي لا يمكن اجراء اختبار التكامل لان السلسلتين غير مستقرتين عند نفس المستوى والاختبار المناسب لهذه الحالة هو ARDL.

2.1.5. دراسة اتجاه العلاقات السببية بين الانفاق العام والنمو الإقتصادي:

سنقوم بتحديد اتجاه التأثير من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة

Granger والنتائج كما يلي:

جدول 02: تحديد اتجاه التأثير من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/03/16 Time: 19:13
Sample: 1980 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
G does not Granger Cause P	32	8.35076	0.0015
P does not Granger Cause G		0.16599	0.8479

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 8

يلاحظ من خلال الجدول رقم 02 (انظر الملاحق) أن:

وجود علاقة سببية بين الدخل الوطني الخام والانفاق العام في اتجاه واحد أي من الدخل الوطني الخام الى الانفاق العام (احتمال F المحسوبة أصغر من 0.05).

الدخل الوطني الخام يسبب الانفاق العام.

2.5. اختبار الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء ARDL:

في نماذج السلاسل الزمنية قد توجد فترة معينة (طويلة نسبيا) في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة اخرى (طبيعة العلاقة الاقتصادية) ان التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فاذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فان المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج.

احدى طرق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة ل X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الابطاء في ذلك، حيث ان الاساس في نماذج الابطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الابطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \varphi_0 X_t + \varphi_1 X_{t-1} + \varphi_2 X_{t-2} + \dots + \varphi_p X_{t-p} + U_t$$

ويمكن ان يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي ان Y_t يعتمد على القيم السابقة ل Y ويمثل بنموذج الانحدار الذاتي ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Y_t = \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-2} + \dots + \lambda_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

أي ان الطريقة الاضافية او البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة الى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية، في حين ان دراسات السلاسل الزمنية تكون فيها نماذج الانحدار الديناميكية تتضمن كلا من المتغيرات الخارجية والداخلية المتباطئة كمتغيرات توضيحية.

ويمكن التعبير عنها في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Y_t = \mu + \beta t + \sum_{i=1}^p \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \varphi_{1i} X1_{t-i} + \sum_{j=0}^{q_2} \varphi_{2j} X2_{t-i} + \dots + \sum_{s=0}^{q_k} \varphi_{ks} Xk_{t-s} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

μ : الحد الثابت

β : معلمة الاتجاه الزمني

P : رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الابطاء للمتغير Y_t)

q_1, q_2, \dots, q_k عدد فترات الابطاء (رتب الابطاء) للمتغيرات التوضيحية X_1, X_2, \dots, X_k على التوالي و k تمثل عدد المتغيرات التوضيحية في النموذج.

t : متغير الزمن

ε_t : حد الخطأ العشوائي (التشويش الابيض)

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة اختصارا بـ (ARDL $(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$) وباستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية نقدر المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha + \varphi t + \theta(L)X_t + U_t$$

وهذا النوع من النماذج يسمى نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة Autoregressive ARDL Distributed Lag Model وهو مستند الى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM Unrestricted Error Correction Model ويمتاز هذا الاسلوب على النوع التقليدي لتقنيات التكامل المشترك بـ:

- قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمعتمدة
- امكان تقدير المركبات قصيرة الامد وطويلة الامد بشكل آني وبنفس الوقت.
- يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي
- المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفاءة لانها تسهم في منع حدوث الارتباط الذاتي.

– يطبق اذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمها أي متكاملة من الدرجة صفر (0) او متكاملة من الدرجة (1) أو من الرتبة نفسها ويجب ان لا يكون احد المتغيرات متكاملًا من الرتبة (2) أو أعلى.

– يمكن تطبيقه في حالة حجم العينة صغيرة على العكس من الاساليب التقليدية. والصيغة العامة للنموذج المكون من متغير تابع Y و k من المتغيرات التوضيحية X_1, X_2, \dots, X_k يكتب النموذج :

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & c + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X1_{t-1} + \alpha_3 X2_{t-1} + \dots + \alpha_{k+1} Xk_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^{p-1} \varphi_{1i} \Delta Y_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_1-1} \varphi_{2i} \Delta X1_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_2-2} \varphi_{3i} \Delta X2_{t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \varphi_{k+1i} \Delta Xk_{t-i} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

ε_t : حد الخطأ العشوائي (التشويش الابيض)

عدد فترات الابطاء (رتب الابطاء) للمتغيرات التوضيحية X_1, X_2, \dots, X_k, Y على الترتيب. p, q_1, q_2, \dots, q_k تكون فرضية العدم تقول بعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \dots = \alpha_{k+1} = 0$$

مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات:

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \dots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$$

ويشار الى احصاءة الاختبار كما يلي: $F_y(y/x_1, x_2, \dots, x_k)$

$$\begin{aligned} d(Y_t) = & c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^m a_{1,i} \times d(Y_{t-1}) + \sum_{i=0}^k a_{2,i} \times d(X_{t-i}) + \varepsilon_t \end{aligned}$$

$$Y = \alpha + bX$$

$$b = \frac{-\beta}{\lambda}$$

$$\alpha = \frac{-c}{\lambda}$$

من خلال نتائج اختبار ARDL (انظر الجدول رقم 03) على السلسلتين الزميتين ومن خلال اختبار تصحيح الخطأ نلاحظ ان معامل حد التصحيح هو -0.08 سالب واحتماله هو 0.0878 معنوي عند القيمة 10% وبالتالي فان 8% من الأخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها في الوحدة الزمنية وهي سنة من اجل العودة الى الوضع التوازني.

أما في الاجل الطويل فهناك علاقة طردية بين الدخل الوطني الخام والانفاق الحكومي بمعامل 2.4 وباحتمال 0.013 أي معنوية عند 5% و10%.

بالنسبة لاختبار bounds test (انظر الجدول رقم 04) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة عند 5% و10% أي هناك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغير المستقل الى المتغير التابع. بينما من خلال اختبار الارتباط التسلسلي تبين انه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء بقبول فرضية العدم.

5. خاتمة:

من خلال ما تقدم نستنتج أن العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي هي في اتجاه واحد، أي أن الانفاق العام يسبب النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الجهاز الانتاجي وتسهيل العملية وتوفير الوسائل والبنى التحتية الملائمة إلا أن هذه العملية في الجزائر بنسبة فعالية أقل من اللازم أو من حجم النفقات العامة، وهذا يعود لعدة أسباب ابرزها غياب الدراسات والتخطيط اللازم لعمليات الانفاق العام وتوجيهها أو تركيزها في القطاعات المنتجة، فهناك الكثير من النفقات العامة وإن كانت ضخمة فإنها بقيت شكلية ولم تحقق العائد المرتقب منها، كما يؤثر الفساد الاداري على دفع العجلة الانتاجية وجذب الاستثمار نظرا لتعقيد الاجراءات وكثرة الوسطاء وتفشي ظاهرة العمولات.

لكن تبقى الآمال معلقة وقائمة خاصة في ظل الهزات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده الكلي تقريبا على عوائد المحروقات مما دفع الحكومة للتفكير مليا في الانفتاح على العالم وتنويع مصادر الاقتصاد للوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومستقرة مع الزمن مما سينعكس على الاقتصاد بشكل عام.

6. قائمة المراجع:

- 1- حسن محمد القاضي، (2014)، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن
- 2- بن داود براهيم، (2010)، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
- 3- محمد عمر أبو دوح، (2006)، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر
- 4- علي جدوع الشرفات، (2010)، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن
- 5- محي الدين حمداني، (2008)، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر
- 6- محمود محمد داغر، علي محمد علي، صيف، (2010)، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، بحوث إقتصادية عربية، لبنان، العدد 01
- 7- Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, 2009, Elements De Croissance Economique, Centre De Publication Universitaire, Manouba, Tunisie
- 8- SHENGGEN FAN, (2008), Public Expenditures, Growth, and Poverty, The Johns Hopkins University Press, Baltimore

7. ملاحق:

ملحق 1 : نتائج إختبار (ADF) و إختبار (pp) و إختبار (KPSS)

إختبار ديكي فولر الموسع					الفرق	المتغير
القرار	القيمة الدرجة عند 10%	القيمة الدرجة عند 5%	القيمة الدرجة عند 1%	القيمة المحسوبة		
H ₀ قبول	-3.20	-3.54	-4.23	-2.43	G	G
H ₀ رفض	-3.20	-3.54	-4.24	-8.48	D(G)	
H ₀ رفض	-3.20	-3.54	-4.23	-4.42	RNB	RNB
إختبار فليبس برون					الفرق	المتغير
القرار	القيمة الدرجة عند 10%	القيمة الدرجة عند 5%	القيمة الدرجة عند 1%	القيمة المحسوبة		
H ₀ قبول	-3.20	-3.54	-4.23	-2.25	G	G
H ₀ رفض	-3.20	-3.54	-4.24	-9.01	D(G)	
H ₀ رفض	-3.20	-3.54	-4.23	-4.40	RNB	RNB
إختبار KPSS					الفرق	المتغير
القرار	القيمة الدرجة عند 10%	القيمة الدرجة عند 5%	القيمة الدرجة عند 1%	القيمة المحسوبة		
H ₀ رفض	0.12	0.15	0.21	0.27	G	G
H ₀ قبول	0.12	0.15	0.21	0.04	D(G)	
H ₀ قبول عند 1%	0.12	0.15	0.21	0.16	RNB	RNB

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews8

ملحق 2: إختبار السببية لغرانجر Granger

الاحتمال	F	احصائية المحسوبة	فروض العدم
0.6685		0.408	الانفاق العام لا يسبب الدخل الوطني الخام
0.0002		11.707	الدخل الوطني الخام لا يسبب الانفاق العام

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews8

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: G
 Selected Model: ARDL(3, 0)
 Date: 01/26/18 Time: 15:30
 Sample: 1 37
 Included observations: 34

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	0.319202	0.190490	1.675684	0.1046
D(G(-2))	-0.255569	0.184603	-1.384424	0.1768
D(RNB)	0.201775	0.059534	3.389264	0.0020
CoIntEq(-1)	-0.084301	0.047716	-1.766733	0.0878
Cointeq = G - (2.3935*RNB -142405022664.7650)				

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RNB	2.393505	0.904626	2.645848	0.0130
C	-1424050...	807116204...	-1.764368	0.0882

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews8

ملحق 04

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.105232	Prob. F(1,28)	0.7480
Obs*R-squared	0.127304	Prob. Chi-Square(1)	0.7212

Test Equation:

Dependent Variable: RESID
 Method: ARDL
 Date: 01/26/18 Time: 16:57
 Sample: 4 37
 Included observations: 34
 Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.191472	0.623259	-0.307211	0.7610
G(-2)	0.234591	0.780586	0.300532	0.7660
G(-3)	-0.059824	0.263008	-0.227462	0.8217
RNB	0.030880	0.112777	0.273814	0.7862
C	-1.61E+09	6.29E+09	-0.256343	0.7996
RESID(-1)	0.207266	0.638929	0.324396	0.7480
R-squared	0.003744	Mean dependent var	-2.89E-05	
Adjusted R-squared	-0.174159	S.D. dependent var	3.75E+09	
S.E. of regression	4.07E+09	Akaike info criterion	47.24890	
Sum squared resid	4.63E+20	Schwarz criterion	47.51826	
Log likelihood	-797.2313	Hannan-Quinn criter.	47.34076	
F-statistic	0.021046	Durbin-Watson stat	1.722639	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

تقدير كفاءة البنوك الإسلامية العربية الرائدة مقارنة بنظيراتها التقليدية في ظل

مواجهة التحديات المعاصرة خلال الفترة (2015-2005)

Estimation of the efficiency of the leading Arab Islamic banks compared to their conventional counterparts in the face of contemporary challenges during the period (2005-2015)

د. قطاف عبدالقادر*

ط.د: خملول محمد بلقايد

المركز الجامعي أفلو - الجزائر

جامعة بسكرة - الجزائر

Aek.guettaf@cu-afrou.dz

belkayed@yahoo.fr

Received: 28/04/2018

Accepted: 05/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

تناولت هذه الدراسة تجارب عربية رائدة للبنوك الإسلامية في تحديها لمواجهة الأزمات المالية ، باعتبار المصارف الإسلامية شهدت إنطلاقة ونهضة وانتشارها في مختلف دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية ولكن مع هذا النمو المطرد تبرز الحاجة لأدوات وإجراءات تعالج ما تواجهه من عقبات و مصاعب والتي من أبرزها مخاطرة أزمي 2008 و 2014 باعتبارها سمة لا يمكن أن تتجاهلها البنوك الإسلامية في نشاطها للحد منها ، وبذلك يهدف تقييم نجاعة البنوك الإسلامية وكفاءتها من خلال مجموعة من الأدوات الممثلة في قياس كفاءة البنوك باستعمال طريقة مغلف البيانات وذلك بمقارنتها بمثيلتها البنوك التقليدية .

وقد خلصت الدراسة الى البنوك الاسلامية العربية محل الدراسة حققت نجاحا كبيرا في مواجهة تحديات الأزمة المالية مقارنة بنظيرتها التقليدية الأمر الذي ينعكس إيجابا على تطوير قدراتها المالية بإعتبارهما جزءا مساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بدليل أن البنوك الاسلامية العربية محل الدراسة حققت حسب الكفاءة الحجمية ذات التوجه الإداخلي (طريقة مغلف البيانات) طيلة فترة الدراسة (2015-2005) للبنوك التقليدية قد بلغ (0,27) بالمقابل حققت البنوك الاسلامية نسبة أفضل نحو (0,85).

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية ، الأزمات المالية العالمية ، الكفاءة ، طريقة مغلف البيانات

تصنيف G10,G21:JEL

* المؤلف المرسل: د. قطاف عبدالقادر، الإيميل : Aek.guettaf@cu-afrou.dz

Abstract:

This paper discusses pioneering Arab experiences of Islamic banks in their defiance of financial crises, taking into consideration that Islamic banks have witnessed the start and spread in various Islamic and non-Islamic countries, but with this steady growth there is a need for tools and procedures that address the obstacles and difficulties facing them. The crises of 2008 and 2014 as an example that cannot be ignored by Islamic banks in their activity to reduce them, so as to evaluate the efficiency of Islamic banks through a set of instruments represented in measuring the efficiency of banks by using the data and envelope method by comparing them to conventional banks.

The study concluded that the Islamic banks in the Arab world have achieved great success in facing the challenges of the financial crisis compared with their traditional counterparts, which is positively reflected on the development of their financial capabilities as a part of the contribution to economic development. (The method of the data envelope) during the study period (2005-2015) for conventional banks reached (0.27). In contrast, Islamic banks achieved a better ratio (0.85).

Key words Islamic banks , Global financial crises, Efficiency, Data Envelope Method

Jel Classification Codes: G10,G21

1. مقدمة:

أمام عجز سائر الحلول الأنبية الجزئية لمواجهة أشكال ومكافحة الأزمات، وفي هذه الفترة تبرز أهمية الالتفات والعودة إلى المنهج الإسلامي المتكامل والقادر على مواجهة كل الأزمات، برز الاقتصاد الإسلامي نموذجاً عالمياً ناجحاً، ولفت انتباه الغرب في وقاية نفسه من الأزمات، ليس فقط في تصوراتها الفكرية بل وفي تفاصيله الجزئية في فقه المعاملات، الذي يقوم على ربط المال بعناصر الإنتاج ربطاً وثيقاً بعيداً عن الغرر والجهالة والصورية في التعاقد، وتؤدي الصيغ الاستثمارية الإسلامية إلى إنتاجية حقيقية لاتقبل الرمزية المالية على النحو الموجود في المشتقات في أسواق المال الغربية، ويؤكد الاقتصاد الإسلامي أن الأزمة العالمية ليست أزمة سيولة بل أزمة فكر ونظام .

كما شهدت البنوك الإسلامية إنطلاقة ونهضة وانتشارها في مختلف دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية حيث عملت هذه الأخيرة على بناء أعمدها والخوض في مختلف أنواع العمل المصرفي المتوافقة مع أحكام مبادئ الشريعة الإسلامية وفي هذا الإطار حققت نجاحاً معتبراً في مجال نشاطها، وذلك من خلال تقديم باقة من الخدمات المصرفية في قالب إسلامي يوافق صيغ بعيدة عن قاعدة الديون والربا التي تنتهجها البنوك التقليدية، حيث تقدم البنوك الإسلامية التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية والتي تقوم على مبدأ المشاركة وهو ما يجعل الاستثمار حقيقياً وليس مجرد استثمار مالي أي التركيز على الاقتصاد الحقيقي في المعاملات والإبتعاد عن المشتقات المالية بكل صيغها وذلك من أجل تجنب الأزمات وآثارها السلبية، إضافة إلى ذلك لابد من دراسة المعاملات المالية والاقتصادية النابعة من الفكر الاقتصادي الإسلامي لما تقدمه من ضوابط وأسس للتعامل المالي والاقتصادي الهادف البعيد عن المخاطرة وتحويل الاقتصاد إلى مجرد عمليات مراهنة ومضاربة صفرية النتائج.

فلقد تم التركيز في هذه الدراسة على بعض البنوك لدول الخليج بصفة كبيرة على اعتبار أن التمويل الإسلامي يتركز بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا حيث يوجد حوالي 76.5% من أصول المؤسسات المالية الإسلامية، وتستحوذ دول الخليج على أكثر ما نسبته 34.7% من أصول المؤسسات المالية حول العالم في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستحوذ على نسبة 41.8% من تلك الأصول (اتحاد المصارف العربية، 2014، ص 54)

1.1. مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول كيفية تقدير كفاءة البنوك الإسلامية العربية مقارنة بنظيراتها التقليدية، وإي منهما حقق كفاءة مثلى لمواجهة تحديات أزمتي 2008 و2004 ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يمكن تقييم كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية العربية في مواجهة تحديات أزمتي 2008 و2014؟.

1.1.1. التساؤلات الفرعية: تنبثق عن التساؤل الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية حول:

- ماذا يقصد بالكفاءة المصرفية؟ وماهي أنواعها؟
- مامدى تأثير البنوك الإسلامية العربية ونظيرتها التقليدية بالأزمات المالية العالمية؟
- ماهي التقنيات الإحصائية المعتمدة للتقييم كفاءة ونجاعة البنوك الإسلامية العربية ونظيرتها التقليدية؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة الفرعية ومعالجة التساؤل الرئيسي يمكن تبني الفرضيات الآتية:

- 1.2.1. الفرضية 01: إن تأثير البنوك الإسلامية العربية بالأزمات العالمية كان أقل بكثير من تأثير البنوك التقليدية بسبب عدم اعتمادها على الأدوات الاستثمارية الحديثة؛
- 2.2.1. الفرضية 02: البنوك الإسلامية تعتبر أكثر كفاءة من البنوك التقليدية وفق مؤشرات عوائد الحجم والكفاءة الحجمية حسب فترات الأزمة المالية وذلك وفق لما تمتلكه من أدوات تجعلها أكثر تنافسية مع البنوك التقليدية؛

3.1. أهمية الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتركز على أهم الطرق والوسائل التي يمكن من خلاله تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيد عن استخدام أسعار الفائدة، فالبنوك الإسلامية أوجدت نوع من التعامل لم يكن موجود من قبل في البنوك التقليدية، لذلك أوجدت البنوك الإسلامية أسسا للتعامل البنكي بين المؤسسة المالية الإسلامية وبين المتعامل لهذه البنوك الإسلامية تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر وتركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة بالإضافة الى عنصر المشاركة في الجهد بين البنك الإسلامي والمتعامل، وذلك بسبب اتصالها الوثيق بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها خاصة

بعدها تؤكد تأثيرها المتزايد والفعال على مجرى النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، ولهذا أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة لا بد منها من أجل الوصول لمعاملات اقتصادية إسلامية والتي ستكون البداية من أجل الوصول إلى تطبيق إقتصاد إسلامي ومنه هناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات لتقويم هذه التجربة ومحاولة تحديد أهم التحديات التي تواجهها خاصة مع المنافسة القائمة بينها وبين البنوك التقليدية .

4.1. منهج الدراسة

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المناهج المستخدمة في البحث العلمي، حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في دراسة الكفاءة المصرفية وأثار كل من أزمتي 2008 و2014 على البنوك الإسلامية ومدى إستجابتها لها من خلال توضيح مختلف الجوانب النظرية، واستخدام المنهج التحليلي في فيما يتعلق بطريقة مغلف البيانات لقياس كفاءة كل منهما وتحليلها وفقا لمقتضيات الدراسة من تصنيف وتقييم ومعالجة

5.1. خطة الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة فقد تم تبني خطة العمل الآتية:

- الكفاءة المصرفية ومدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمات المالية العالمية ؛
- أثار الأزمات المالية العالمية على البنوك الإسلامية ؛
- تقييم كفاءة البنوك الإسلامية ونظيراتها التقليدية خلال الأزمة بإستعمال طريقة مغلف البيانات DEA

- الحلول المقترحة لتحسين مستويات الكفاءة البنوك الغير الكفؤة

2. الكفاءة المصرفية ومدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمات العالمية

1.2. مفهوم الكفاءة : ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة. ويعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي فلوريدو باريتو الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف "بأمثلية باريتو" وحسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة (*inefficiency*) (هال فارين، 2000، ص ص 19-20).

2.2. أنواع الكفاءة

1.2.2 الكفاءة التشغيلية : تتمثل الكفاءة التشغيلية أو الكفاءة الإنتاجية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات وتقاس بالنسبة التالية (Alan Griffiths & Stuart Wall, 2000.p293): المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة

حيث تتضمن العملية الإنتاجية أو التشغيلية جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني يتمثل في تكاليف أسعار المدخلات، وعليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية حيث يعرف كل منهما على التوالي :
تعرف الكفاءة التقنية بأنها "إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة"
كما تعرف الكفاءة السعرية بأنها " إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج "

2.2.2. الكفاءة الهيكلية :

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية (*Structural Efficiency*) عن الكفاءة التقنية للصناعة، وقد قدمه الأمريكي فارل سنة 1957 و يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسينها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.
وتقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون (*weighted average*) للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة؛ ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة، وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات (محمد جموعي قريشي ، 2006 ، ص 14).

3.2.2. كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية :

يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل، كما يرى معظم الاقتصاديين أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة

الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من أجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة (شوفي بورقبة ، 2011، ص 48)

4.2.2. الكفاءة النسبية : هي مقياس للكفاءة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو الكفاءة الاقتصادية لمؤسستين أو أكثر، أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة ، وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الانتاجية للمؤسسات محل الدراسة بمقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الانتاج(عصام بوزيد 2016 ، ص 38) .

5.2.2. كفاءة -X-: طور مفهوم الكفاءة (X) من طرف الباحث لايبنستاين (Leibenstein) عام 1966 من خلال الملاحظة المتمثلة في أن المؤسسات لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أمثل، حيث لاحظ في بعض الأحيان أن هناك مؤسسات تظهر تماثلة من حيث الموارد والتكنولوجيا وعناصر الإنتاج لكن تختلف النتائج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية ورقم الأعمال، وبالتالي فسرها بوجود مدخلات (X) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال والعمل) والتي تعكس كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل(شوفي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 48) ، وعليه فإن مسألة الكفاءة في هذا المجال تعود الى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة .

3.2. مدى تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية

من المنطقي أن تكون البنوك الإسلامية في منأى عن الأزمة المالية العالمية ، وذلك بسبب إبتعادها عن الإستثمار في ديون الرهن العقاري المورقة والمشتقات المالية ، وذلك إمتثالا لأحكام الشريعة الاسلامية التي تحرم هذه المعاملات ، لذلك يجمع الخبراء والاقتصاديين على أنه لم يكن هنالك تأثير مباشر للأزمة المالية العالمية على البنوك الاسلامية ، إلا أنهم لا ينكرون تأثير البنوك الإسلامية بشكل متفاوت جراء تداعيات الأزمة على الإقتصاد الحقيقي والأسواق المالية بفعل العدوى شأنها في ذلك شأن المؤسسات التقليدية وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى والجدول التالي يبين بوضوح تأثير نمو حجم أصول البنوك الاسلامية بالأزمة المالية العالمية وفق ما يلي :

جدول 01 نمو حجم أصول البنوك الإسلامية الوحدة: مليار دولار

2009	2008	2007	2006	
864	799	622	463	بنوك إسلامية
%8.14	%28.46	%34.34	/	نسبة النمو %

Source: TheCityUK، May 2011، **Islamic Finance، Financial Markets Series،** London،UK،.p2

3. آثار الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية

أكدت تقارير لوكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشح السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، وهذا ما جنمها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهدت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية (حسني الخولي، 2009، ص 19)

لهذا كان تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية أقل حدة مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث تأثرت البنوك الإسلامية بالأزمة من خلال ما يلي: (موسى رحمانى، بن ابراهيم الغالي، 2010، ص ص 220-222):

- تأثرت البنوك الإسلامية بطريقة مباشرة من خلال أن البنوك التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولية المرتبطة بقطاع العقار، إلا ان تلك الاستثمارات محدودة ولم تؤثر كثيرا على مراكزها المالية وعلى ربحيتها.
- أما التأثير الغير المباشر للأزمة على البنوك الإسلامية فتتمثل في تلك البنوك التي تأثرت لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون إستثناء، حيث أن تأثيرها كان محدودا، أي أن منها لم يتعرض للإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخل البنوك المركزية بسبب الأزمة ولهذا سوف نقسم هذه الآثار إلى آثار إيجابية وأخر سلبية في الفرعين التاليين:

1.3. الآثار الإيجابية للأزمة المالية على البنوك الإسلامية: تتمثل في ما يلي: (حسن ثابت فرحان، 2017، ص 19):

- إن أول أثر إيجابي هو بروز ظاهرة البنوك الإسلامية و اعتراف المجتمع الدولي بها، و إفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا)، وقال

وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان 2009م،
(إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية) ، بل إن الأزمة المالية
العالمية قد اظهرت هشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي

- لقد أصبح ينظر إلى البنوك الإسلامية على أنها جزء لا يتجزأ من الحل للأزمة المالية العالمية، فبالرغم
من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيلا إلا أن معدلات نموها
متسارعة، وقد أشارت مؤسسة " إرنست أند يونغ " إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءا من الحل
للأزمة المالية العالمية وليس الحل بأكمله وهي الأقل تأثرا بالأزمة، وستكون موضع ترحيب في الغرب
بفعل الأزمة المالية، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في البنوك الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذه الأزمات
ومن ثم فإن دخول البنوك الإسلامية على الساحة البنكية العالمية سيشكل جزءا من حل هذه
المشكلة، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف
من حدتها ؛

- تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل
البنكي الإسلامي بشكل خاص والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل البنكي الإسلامي في الدول غير
الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية ، وذلك لمسايرة التطورات الهائلة والسريعة التي
يشهدها القطاع المصرفي عبر العالم، سواء في التكنولوجيا المتطورة لأداء الخدمات، أو في النظريات
الحديثة لتسيير البنوك، أو في آخر المعايير العالمية المستجدة لتنظيم المحاسبي ولتقييم الأداء،
وذلك بعد ملاءمتها مع أحكام الشريعة الإسلامية و بالتنسيق في العمل مع الهيئات الشرعية لهذه
البنوك؛

- تزايد الإهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، فقد أعلنت كثير من الجامعات عن تأسيس
أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي بل إن بعض الجامعات العالمية قد أنشأت كليات لتخريج طلاب
متخصصين في الاقتصاد الإسلامي؛

- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، هروبا من مسألة
الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفا من تعاقب وزيادة إفلاس البنوك التقليدية؛
- افتتاح بعض البنوك التجارية التقليدية لفروع إسلامية والبعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية؛
- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي كفرنسا وبريطانيا.

-تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامي سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة، هذا يشير بوضوح إلى مدى إمكانية أن تكون الصيرفة الإسلامية بديلا للصيرفة التقليدية وذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية، وتعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة وكذلك دول الخليج؛

2.3. الآثار السلبية للأزمة المالية على البنوك الإسلامية

يمكن إيجاز أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية فيما يلي:

-انخفاض أصول البنوك الإسلامية نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي، فقد ذكرنا سابقا عند الحديث عن الآثار الإيجابية أن ودائع البنوك الإسلامية قد زادت، إلا أن الذي زاد في الحقيقة هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحول الأفراد والمؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي، أما الودائع المرتبطة بنشأة البنوك الإسلامية فقد انخفضت خاصة الودائع الاستثمارية والادخارية وقد أظهرت بيانات الإستثمار في البنوك الإسلامية إنخفاضها واضحا جراء الأزمة كما تأثرت أيضا حقوق الملكية وخاصة الأرباح المحتجزة والإحتياطيات؛

-اعتبار النفط كسلعة استراتيجية الممول الرئيسي لمشاريع عديدة ينفذها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو من أهم مصادر الدخل بالنسبة إلى الصناعة المالية الإسلامية في منطقة الخليج، ومع الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للبرميل بشكل لم يتوقعه أحد خلال الأزمة وذلك ما يؤثر على أداء البنوك الإسلامية؛

-انخفاض قيمة الأصول العينية للبنوك الإسلامية، فكما هو معروف فإن البنوك الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من البنوك التقليدية خاصة الأصول العقارية وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثر أصول البنوك الإسلامية؛

-انخفاض صافي أرباح البنوك الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة المالية العالمية؛

- انخفاض حجم الخدمات البنكية وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات

الضمانات والإعتمادات؛

- اقتصار جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، وقد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول البنوك الإسلامية انخفضت بنسبة (16%)

- تكدس السيولة لدى بعض البنوك الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها :
 - انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة؛
 - تشدد البنوك المركزية في اجراءات الرقابة على التمويلات؛
 - انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة.
 - أدى انخفاض دخول البنوك الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخول تأثراً بالأزمة .
 - تأثرت البنوك الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء الأزمة ، فقد أظهرت الإحصائيات التي ظهرت في عام 2009م ، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة، فقد مر الاقتصاد العالمي بمنعطف حرج ينحصر بين طلب شديد البطء في كثير من الاقتصاديات المتقدمة وتضخم متصاعد في جميع أنحاء العالم.
 - تزايد مستوى المخاطر التي تتعرض له البنوك الاسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية مع وجود غموض وعدم وضوح فيما يتعلق بطبيعة إيداعاتها لدى البنوك العالمية من حيث نوع العملة ودرجة تركيز البنوك في دول معينة ، وحجم الايداعات المتبادلة بين البنوك الاسلامية والاجنبية(ياسر محمد قاسم ياسر، 2009، ص10) ؛
 - ضعف ثقة مواطني الدول الاسلامية في البنوك وميلهم الى الاحتفاظ بأموالهم في خزائهم الخاصة على إيداعها في البنوك وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية وما أحدثته من إفلاس لهذه البنوك ؛
 - ضعف البنية الأساسية في واقع الاقتصاديات الوطنية للبلدان الاسلامية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية .واعتماد تلك البلدان بدرجة رئيسية على تصدير النفط والغاز والذي سيشهد انخفاض حاد في سعرهما نتيجة انخفاض الطلب العالمي ،وذلك راجع الى ركود الإقتصاد العالمي .
4. تقييم كفاءة البنوك الاسلامية ونظيراتها التقليدية خلال فترات الأزمة بإستعمال طريقة مغلف

البيانات DEA

توجد صيغة الخطية لأسلوب DEA تستعمل دالة الهدف ككسر سوف يعطينا ما لا نهاية من الحلول، لذلك نكتفي بوضع المخرجات التي يجب تعظيمها في دالة الهدف و تحويل مقام دالة الهدف كقيد يساوي القيمة 1، وهو ما تم تمثيله بالصيغة التالية (Othman Joumady, 2000, p14) :

$$\begin{aligned} & \text{Max } \theta_{\pi} = \sum_{r=1}^s u_r y_r \pi \\ & \text{s.t;} \\ & \sum_{i=1}^m v_i x_i \pi = 1 \quad i=1, \dots, m \\ & \sum_{r=1}^s u_r y_{rj} \leq \sum_{i=1}^m v_i x_{ij} \quad r=1, \dots, s \\ & u_r, v_i \geq 0 \quad r=1, \dots, \end{aligned}$$

حيث :

j : عدد وحدات

θ : مؤشر الكفاءة للوحدة تحت التقييم بأسلوب (DEA).

y_{rj} : قيمة المخرج r المنتج من قبل البنك j.

x_{ij} : قيمة المدخل i المستعمل من قبل البنك j.

r : عدد المخرجات المنتجة من قبل كل البنك.

i : عدد المدخلات المستعملة من قبل كل البنك.

u_r : المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمخرج r ليبلغ درجة الكفاءة (100%).

v_i : المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمدخل i ليبلغ درجة الكفاءة (100%).

ولكن توجد هنالك إشكالية متعلقة باختلاف عملات البنوك محل الدراسة، قمنا بتحويلها كاملة للدولار الأمريكي اعتمادا على متوسط سعر الصرف السنوي ، والجدول التالي(2) متوسط أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي خلال مدة الدراسة وفق الجدول التالي :

جدول 2: متوسط أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي (2005-2015)

المتوسط السنوي لسعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي											
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البنك
0.70875	0.70850	0.70825	0.70850	0.70842	0.70787	0.70847	0.70855	0.70865	0.70860	0.70900	JIB
											JCB
0.30137	0.28642	0.28405	0.28005	0.27675	0.28610	0.28820	0.26842	0.28252	0.27922	0.27820	KFH
											NBK
3.75400	3.75175	3.75025	3.75025	3.75000	3.75030	3.75035	3.75297	3.74825	3.75035	3.75030	RSB
											RB
3.64152	3.64180	3.64112	3.64110	3.64105	3.64077	3.64070	3.64067	3.63957	3.63990	3.63970	QIB
											QNB
0.70875	0.70850	0.70825	0.70850	0.70842	0.70787	0.70847	0.70855	0.70865	0.70860	0.70900	AIJB
											JCB
101.525	82.2312	80.1785	77.8257	73.3865	74.0587	73.1312	64.9250	68.7650	72.6500	73.4400	BAB
											CPA

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الصندوق النقد العربي ، النشرات الفصلية للأسواق

المال .

1.4.1 تطبيق نماذج DEA على البنوك الإسلامية والتقليدية العربية

سنحاول من خلال هذه النقطة دراسة المبادئ الأولية لتقديم نقاط التي يجب أن تحترم في دراسة الكفاءة لدى البنوك بصفة عامة بإستعمال برنامج *Data Envelopment Analysis (DEA)* الذي يعتمد على تحديد المدخلات والمخرجات وعلى عدم وجود أخطاء عشوائية عند القياس فيما يلي :

1.1.4.1 قياس كفاءة الأداء المصرفي : تعود فكرة قياس الكفاءة البنكية الى أعمال Farrell سنة 1957 والذي حدد مقياسا بسيطا للكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية والجمع بينهما ليتوفر قدرا

من الكفاءة الكلية التي سبق شرحها في الفصل الثالث ، بالإضافة الى مساهمته في وضع المبادئ العامة لقياس الكفاءة ودراسة الانتاجية في الإقتصاد الكلي.

كما تنبع أهمية قياس الأداء في القطاع المصرفي من الأثار على النظام المالي ، بحيث القطاع المالي له تأثير كبير على تخصيص الموارد مما يساعد على إيجاد أفضل توظيف للإنتاجية في الطرق الأكثر فعالية والحد من سوء التوزيع ، ويتناول موضوع قياس الكفاءة البنكية النسب المالية والتي انتقدت في كثير من النقاط أهمها إهمال الأهمية النسبية للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات البنكية ، وكذلك إعطائها صورة ضيقة وغير مكتملة لأداء البنك ، إضافة الى انها لا تعطي نظرة طويلة المدى لكفاءة البنوك .

ظهرت نماذج عديدة لإيجاد مؤشرات الكفاءة بإستخدام أسلوب DEA ومن أبرزها نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج العوائد المتغيرة أما من جانب المدخلات وتسمى نماذج التوجيه الإداخلي والتي تركز على تخفيض المدخلات والمحافظة على كمية المخرجات أو من جانب المخرجات وتسمى نماذج التوجيه الإخراجي والتي تركز على زيادة المخرجات والمحافظة على كمية المدخلات

1.1.1.4. نموذج عوائد الحجم الثابتة : (CCR) نسبة الى الدراسة (Charnes, A., W.W.Cooper et

E.L.Rhodes) عام 1978 بحيث يعتمد هذا النموذج على خاصية ثبات عائد الحجم للإنتاج ، أي أن التغيير في كمية المدخلات التي تستخدمها المؤسسة تؤثر تأثيراً ثابتاً في حجم المخرجات (أحمد حسن بتال، 2009 ، ص 15) ، وتعتبر هذه الخاصية ملائمة فقط عندما تكون جميع المؤسسات محل المقارنة تعمل في مستويات أحجامها المثلى ، ولكن في الواقع هناك عوائق كثيرة تمنع المؤسسات من تحقيق هذه الأحجام كالمنافسة الغير التامة وغيرها يمكن كتابة نموذج البرمجة الخطية ذات التوجه وفق القيود التالية (عصام بوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 106):

$$\text{minimize } \theta$$

subject to :

$$\left\{ \begin{array}{l} \sum_s \lambda_s I_{sx} - \theta \leq 0 \quad \forall \text{ inputs } I \\ \sum_s \lambda_s O_{sy} - O_{ky} \geq 0 \quad \forall \text{ outputs } O \\ \lambda_s \geq \theta \quad \forall \text{ firms } s \end{array} \right.$$

2.1.1.4. نموذج عوائد الحجم المتغيرة: (BCC) وضع هذا النموذج من قبل *Banker, R., A.* هذا النموذج يميز بين نوعين من الكفاءة الحجمية والفنية (انظر الفصل الثالث في المبحث الأول) ، وقد تم تعديل النموذج السابق وتحويله الى النموذج عوائد الحجم المتغيرة عن طريق مسائل مرتبطة بالبرمجة الخطية ولتلافي فرضية ثبات غلة الحجم في نموذج DEA إذ قد لا تكون كل المؤسسات تعمل عند مستوى أحجامها المثلى مما ينتج عنه خلط مؤشرات الكفاءة الفنية بالكفاءة الحجمية وللفصل بين أثر الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية تستخدم خاصية حجم عائد الإنتاج (ثابت ، متزايد ، متناقص) أي أن الزيادة في مدخلات المؤسسة بنسبة معينة قد تؤدي إلى زيادة أكبر أو أقل أو متساوية في حجم الناتج ، كما يمكن كتابة الطرح الثاني لهذا النموذج وفق القيود التالية (نفس المرجع السابق ، ص 107):

$$\text{maximize } Z = \sum_{r=1}^s u_r y_{r0} - u_0,$$

subject to :

$$\sum_{r=1}^s u_r y_{rj} - \sum_{i=1}^m v_i x_{ij} - u_0 \leq 0, j = 1, \dots, n$$

$$\sum_{i=1}^m v_i x_{i0} = 1$$

$$u_r, v_i \geq 0, u_0 \text{ free in sign}$$

2.4. تحديد إطار الدراسة الإحصائية: يتمثل إطار الدراسة في مجتمع الدراسة، ومتغيراتها من مدخلات ومخرجات، والمجال الزمني.

1.2.4. اشتملت الدراسة كما سبق الذكر على البنوك الإسلامية والتقليدية منها 06 بنوك إسلامية و05 بنوك تقليدية خلال المدة 2005-2015 لتتكون لدينا 121 مشاهدة وهذا يكفي لتطبيق نموذج تحليل مغلف البيانات بالاستناد إلى البيانات المجمعة من القوائم المالية للبنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة، من: قوائم المركز المالي، قوائم الدخل، قوائم التدفقات النقدية.

2.2.4. تحديد المدخلات والمخرجات للنموذج: تم تحديد هذه المتغيرات من مدخلات ومخرجات بناء على تقارير السنوية لها وفق مايلي:

1- المدخلات : تتمثل مدخلات الدراسة في عنصرين هما :

- الودائع العملاء : يرمز لودائع العملاء بالرمز X_1

- حقوق الملكية : يرمز لحقوق المساهمين بالرمز X_2

2- المخرجات : تتمثل مخرجات الدراسة في عنصرين هما :

- القيمة الاجمالية للقروض : يرمز القيمة الاجمالية للقروض بالرمز Y_1

- صافي الأرباح : يرمز لصافي الأرباح بالرمز Y_2

- إجمالي الإيرادات : يرمز لإجمالي الإيرادات بالرمز Y_3

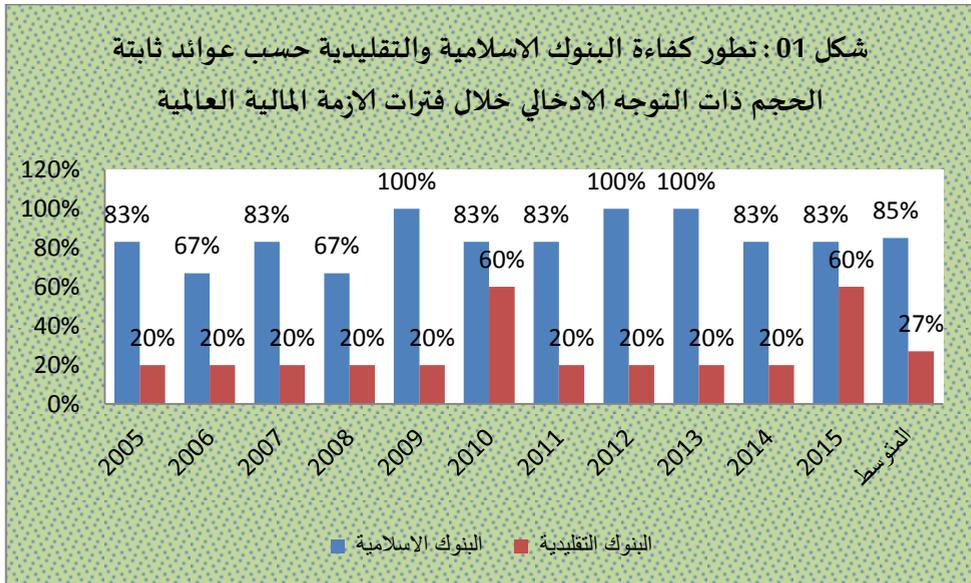
وللمقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية وأن هذا التعدد والتنوع يتيح لنا الفرصة للحصول على نتائج أكثر دقة

3.4. عرض النتائج وتحليلها

1.3.4. تطور عدد البنوك حسب عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة ذات التوجيه الإدخالي

1.1.3.4. حسب عوائد الحجم الثابتة : يمكن تلخيص ذلك في الشكل الموالي : (نتائج طريقة مغلف

(البيانات)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج مخرجات برنامج DEA

يبين الشكل أعلاه تطور عدد البنوك الإسلامية والتقليدية التي حققت نسبة الكفاءة 100% حسب عوائد الحجم الثابتة خلال الفترات الثلاث للأزمة المالية العالمية ، إذ نجد هناك زيادة نسبة عدد البنوك الإسلامية ومتذبذبة عند البنوك التقليدية الكفاءة والتي حققت نسبة 100% هي القرض الشعبي الجزائري فقد بلغت نسبة تطور عدد البنوك الاسلامية والتقليدية خلال الفترة الاولى للأزمة المالية ابتداء من سنة 2005 نحو (0.83) وبقيت هذه النسبة ثابتة في السنة 2007 نحو (0.83)

بالنسبة للبنوك الإسلامية لتعرف تراجع في سنة 2006 نحو (0.67)، بينما حققت البنوك التقليدية في نفس السنوات السابقة نسبة كفاءة ثابتة قدرت على التوالي: (0.20) أما متوسط المدة للبنوك الإسلامية قد بلغ (77%) في حين متوسط المدة بالنسبة للبنوك التقليدية بلغ (20%) .

كما تظهر عدد البنوك الإسلامية والتقليدية في ظل الأزمة المالية التي حققت نسبة كفاءة مثلى حسب نفس عوائد الحجم الثابتة إذ حققت البنوك التقليدية نسبة ثابتة نحو (0.2) في حين ارتفعت خلال نفس الفترة اي في سنة 2010 نحو (0.6) ، وبالمقارنة مع البنوك الإسلامية حققت نسب متفاوتة في سنتي 2010 و2011 نحو (0.83)، (0.67) في سنة 2008 ، لتعرف نسبة كفاءة 100% في سنة 2009 ، أما متوسط المدة للبنوك التقليدية قد بلغت (30%) في حين بلغ متوسط المدة للبنوك الإسلامية نحو (83.25%) .

أما عدد البنوك الإسلامية والتقليدية بعد الأزمة المالية التي حققت نسبة كفاءة مثلى حسب نفس عوائد الحجم الثابتة إذ حققت البنوك التقليدية نسبة ثابتة نحو (0.2) طيلة الفترة باستثناء 2015 إذ حققت (0.6)، وبالمقارنة مع البنوك الإسلامية حققت نسب مثلى لسنتي 2012 ، 2013 نحو (100%) لتشهد تراجع في السنوات 2014 ، 2015 نحو (0.83) ، أما متوسط المدة للبنوك التقليدية قد بلغت (30%) في حين بلغ متوسط المدة للبنوك الإسلامية نحو (91.50%) .

اما المتوسط الإجمالي حسب عوائد الحجم الثابتة ذات التوجه الإجمالي طيلة فترة الدراسة (2005-2015) للبنوك التقليدية قد بلغت نحو (0.27) بالمقابل حققت البنوك الإسلامية نسبة أفضل نحو (0.85).

2.1.3.4. حسب عوائد الحجم المتغيرة (CCB): (نتائج طريقة مغلف البيانات)

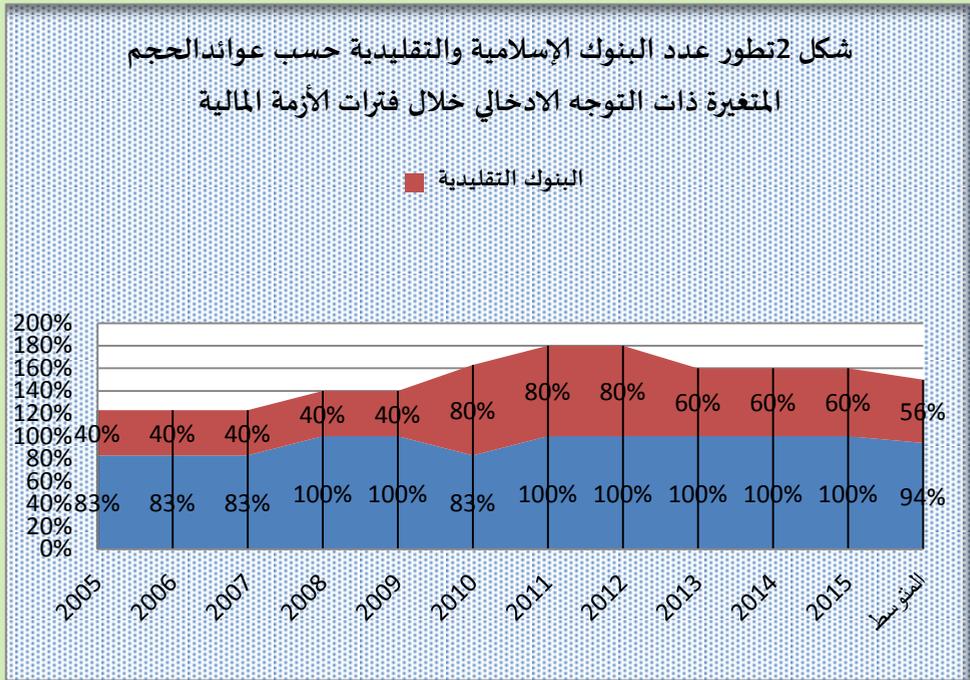
يظهر الشكل أدناه تطور نسبة عدد البنوك الإسلامية والتقليدية الكفاءة حسب عوائد الحجم المتغيرة ذات التوجه الإجمالي خلال فترات الثلاث للأزمة المالية 2008 ، إذ نجد ثبات في مقدار نسبة الكفاءة لكلا البنكين الإسلامي والتقليدي على التوالي: (0.83) ، (0.40) ، أما متوسط المدة للفترة قبل الأزمة المالية قد بلغ (40%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (83%).

اما في ظل الأزمة المالية فقد عرفت البنوك الإسلامية تحقيق نسبة كفاءة (100%) بإستثناء 2010 قد عرفت تراجع نحو (83%)، وبالمقابل عرفت البنوك التقليدية تطور لسنتي 2008 ، 2009 نسبة كفاءة (0.40) وازدادت هذه النسبة في السنوات اللاحقة بشكل متزايد إذ بلغت نحو (0.80)

لسنتي 2010 و2011 ، أما متوسط المدة للفترة في ظل الأزمة المالية قد بلغ (60%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الاسلامية نحو (96%).

كما شهدت الفترة بعد الأزمة المالية تطور عدد البنوك الاسلامية ثبات في تحقيق نسبة مثلى (100%) ، وبالمقابل حققت البنوك التقليدية نسبة الكفاءة إذ بلغت سنة 2012 نحو (0.80) لتعرف تراجعاً في السنوات اللاحقة بنفس النسبة والتي بلغت (0.60) أما متوسط المدة للفترة بعد الأزمة المالية قد بلغ (65%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الاسلامية نحو (100%).

اما المتوسط الإجمالي حسب عوائد الحجم المتغيرة ذات التوجه الإدخالي طيلة فترة الدراسة (2005-2015) للبنوك التقليدية بلغت نحو (0.56) بالمقابل حققت البنوك الاسلامية نسبة أفضل نحو (0.94)، مما سبق يمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي :



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج مخرجات برنامج DEA

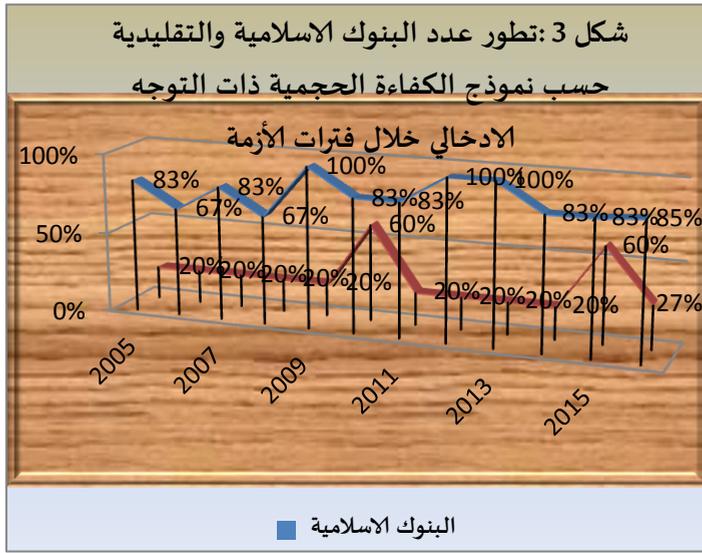
3.1.3.4. تطور عدد البنوك حسب الكفاءة الحجمية ذات التوجه الإدخالي : (نتائج طريقة مغلف البيانات)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تطور عدد البنوك الإسلامية والتقليدية الكفاءة حسب الكفاءة الحجمية ذات التوجه الإدخالي خلال فترات الثلاث للأزمة المالية 2008 ، إذ نجد في الفترة قبل الأزمة المالية للبنوك الإسلامية حققت كفاءة حجمية متناوبة ابتداء من 2005 الى 2007 على التوالي : (0.83) (0.67). في حين حققت البنوك التقليدية كفاءة حجمية ثابتة طيلة الفترة اي (0.20).

أما متوسط المدة للفترة قبل الأزمة المالية قد بلغ (20%) للبنوك التقليدية والتي تعني إستغلال الموارد المتاحة وإمكانية التوسع (80%) وبالمقابل إستغلال الموارد المتاحة للبنوك الإسلامية نحو (78%) وإمكانية التوسع (22%).

كما شهدت الفترة في ظل الأزمة المالية فقد عرفت البنوك الإسلامية تحقيق كفاءة حجمية متناوبة من (0.67) لسنة 2008 لتبلغ (0.83) لكل من سنتي 2010 و2011 بإستثناء 2009 التي حققت كفاءة حجمية مثلى (100%) وبالمقابل عرفت البنوك التقليدية ثبات نسبة الكفاءة الحجمية للسنوات 2008 ، 2009 ، 2011، نسبة كفاءة (0.20) (0.20) وازدادت هذه النسبة في سنة 2010 نحو (0.60) أما متوسط المدة للفترة في ظل الأزمة المالية قد بلغ (30%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (83%).

أما بعد الأزمة المالية تطور عدد البنوك الإسلامية حسب الكفاءة الحجمية ثبات في تحقيق نسبة مثلى (100%) لسنتي 2013، 2012 لتشهد تراجع في السنوات اللاحقة نحو (0.83) ، وبالمقابل حققت البنوك التقليدية نسبة كفاءة حجمية ثابتة نحو (0.20) بإستثناء 2015 ، اين عرفت ارتفاع نحو (0.60) أما متوسط المدة للفترة بعد الأزمة المالية قد بلغ (30%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (92%) ؛ اما المتوسط الإجمالي حسب الكفاءة ذات التوجه الإدخالي طيلة فترة الدراسة (2005-2015) للبنوك التقليدية قد بلغ (0.27) بالمقابل حققت البنوك الإسلامية نسبة أفضل نحو (0.85)، مما سبق يمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي :



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج مخرجات برنامج DEA

5. الحلول المقترحة لتحسين مستويات البنوك الغير الكفؤة

1.5. وفق نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذات التوجه الإدخالي : يمكن اختيار السنة المالية 2008

كمثال على ذلك واستخدامه بنفس الطريقة لباقي السنوات الأخرى وذلك بالاعتماد على مخرجات

برنامج DEA وفق الجدول التالي :

جدول 3: نتائج نموذج عوائد الحجم المتغيرة

البنك	المدخلات والمخرجات		القيم	القيم	التحسين المطلوب	نسبة التحسين %
	X1	X2	المستهدفة	الحقيقية		
RB	المدخلات		27992,6	13271,37	14721,2-	%52,58
			6845,37	3245,41	3599,96-	%52,58
	المخرجات		10745,9	13856,72	3110,82	%28,94
			703,112	703,112	00.00	00.00
			1398,46	1398,46	00.00	00.00
			Y3			
QNB	المدخلات		26086,67	18047,5	8039,17-	%30,81
			4571,47	4143,55	427,92-	%9,36
	المخرجات		4507,84	22083,48	17575,64	%389,89
			1003,3	1003,3	00.00	00.00
			1398,41	1670,06	271,65	%19,42
			Y3			
KNB	المدخلات		20658,9	17542,43	3116,47-	%15,08
			5843,7	4530,43	1313,27-	%22,47
	المخرجات		4947,16	18165,49	13218,33	%267,19
			959,6	959,6	00.00	00.00
			1894,32	1894,32	00.00	00.00
			Y3			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج مدخلات ومخرجات برنامج DEA

2.5. وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة ذات التوجه الإدخالي يمكن بإيجاز تطبيقها وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة ذات التوجه الإدخالي لسنة 2008 وذلك بالإعتماد على مخرجات برنامج DEA وفق الجدول التالي :

جدول 4: نتائج نموذج عوائد الحجم الثابتة

البنك	المدخلات والمخرجات	القيم الحقيقية	القيم المستهدفة	التحسين المطلوب	نسبة التحسين	
AIJB	المدخلات	X1	940,04	874,08	65,96-	%7,01
		X2	132	122,73	9,27-	%7,02
	المخرجات	Y1	820,97	820,97	00,00	00,00
		Y2	11,04	28,54	17,5	%158,51
		Y3	26,64	59,41	32,77	%123,01
KFH	المدخلات	X1	24631,38	19689,84	4941,5-	%20,06
		X2	5941,54	2748,73	3192,8-	%53,73
	المخرجات	Y1	4651,07	15093,7	10442,6	%224,52
		Y2	650,67	807,35	156,68	%24,07
		Y3	3296,52	3296,52	00,00	00,00
JCB	المدخلات	X1	594,92	241,28	353,64-	%59,44
		X2	123,7	50,16	73,54-	%59,45
	المخرجات	Y1	144,65	226,21	81,56	%56,38
		Y2	13,18	13,18	0	0
		Y3	39,28	39,63	0,35	%0,89
RB	المدخلات	X1	27992,6	11354,43	16638-	%59,43
		X2	6845,37	2776,63	4068,7-	%59,43
	المخرجات	Y1	10745,9	11685,93	940,03	%8,74
		Y2	703,112	703,112	00,00	00,00
		Y3	1398,46	1845,86	447,4	%31,99
QNB	المدخلات	X1	26086,67	20854,89	5231,8-	%20,05

20,05%	916,83-	3654,64	4571,47	X2	المخرجات	KNB
295,90%	13339	17846,8	4507,84	Y1		
00.00	00.00	1003,3	1003,3	Y2		
147,22%	2058,77	3457,18	1398,41	Y3		
33,22%	6864,4-	13794,48	20658,9	X1	المدخلات	
33,22%	1941,7-	3902	5843,7	X2		
213,71%	10573	15520,2	4947,16	Y1	المخرجات	
00.00	00.00	959,6	959,6	Y2		
17,09%	323,75	2218,07	1894,32	Y3		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج مدخلات ومخرجات برنامج DEA

6. خاتمة

في إطار معالجة هذه الإشكالية كان لزاما علينا الوقوف عند أهم المفاهيم المتعلقة بالكفاءة

المصرفية وأثارها على البنوك الإسلامية التي هي تعبر من وجهة الباحثين الى جانبين هما :

- تأثر البنوك الإسلامية بطريقة مباشرة من خلال أن البنوك التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولية المرتبطة بقطاع العقار ،

إلا ان تلك الاستثمارات محدودة ولم تؤثر كثيرا على مراكزها المالية وعلى ربحيتها.

- أما التأثير الغير المباشر للأزمة على البنوك الإسلامية فتتمثل في تلك البنوك التي تأثرت لأثر الأزمة على

جميع القطاعات الاقتصادية دون إستثناء أي إنتقال الأزمة من أزمة مالية الى أزمة إقتصادية ، حيث

أن تأثيرها كان محدودا ، أي ان منها لم يتعرض لصعوبات مالية استدعت تدخل البنوك المركزية

بسبب الأزمة هذا في إطار الدراسة النظرية ،

أما الدراسة التطبيقية والتي كانت جوهر هذا العمل من خلال محاولة إسقاط كل ما تم

عرضه بالإضافة الى بعض الجوانب التقنية الاحصائية التي تساعدنا إثبات ونجاعة البنوك الإسلامية

مقارنة بنظيرتها التقليدية بالإعتماد على إحصائيات مستخرجة من التقارير السنوية لها ، بالإضافة الى

الإعتماد على قاعدة البيانات و إستعمال طريقة مغلف البيانات *DEA* لتحديد درجة الكفاءة بأنواعها

(عوائد الحجم الثابتة، عوائد الحجم المتغيرة ، الكفاءة الحجمية) للبنوك الإسلامية مقارنة بنظيراتها

التقليدية بعد تحويل قيمة المدخلات والمخرجات للمليون دولار أمريكي بالإعتماد على متوسط سعر الصرف السنوي للبنوك العربية محل الدراسة ؛ ومختلف مواقع البورصات لها والمدرجة فيها .

1.6. نتائج الدراسة :

– تظهر الدراسة أن البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية من خلال مؤشرات عوائد الحجم الثابتة طيلة فترات الأزمات المالية ، حيث حققت البنوك الإسلامية قبل الأزمة متوسط المدة نحو (77%) في حين متوسط المدة بالنسبة للبنوك التقليدية بلغ (20%) ، أما في ظل الأزمة فكان متوسط المدة للبنوك التقليدية قد بلغت (30%) في حين بلغ متوسط المدة للبنوك الإسلامية نحو (83.25%) .واخيرا بعد الأزمة المالية حققت البنوك التقليدية نسبة (30%) في حين بلغ متوسط المدة للبنوك الإسلامية نحو (91.50%) ؛

– البنوك الإسلامية العربية محل الدراسة أظهرت أنها تحقق أفضل كفاءة من خلال مؤشرات عوائد الحجم الثابتة طيلة فترات الأزمات المالية ، فكانت نتائج متوسط المدة للفترة قبل الأزمة المالية قد بلغ (40%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (83%) ، أما في ظلها قد بلغ (60%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (96%) . كما شهدت الفترة الأخيرة تحقيق البنوك الإسلامية نحو (100%) وبالمقابل البنوك التقليدية قد حققت (65%) ؛

– البنوك الإسلامية العربية محل الدراسة أظهرت أنها تحقق أفضل كفاءة من خلال مؤشرات الكفاءة الحجمية طيلة فترات الأزمات المالية العالمية ، فكانت نتائج متوسط المدة للفترة قبل الأزمة المالية قد بلغ (20%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (78%) ، أما في ظلها قد بلغ (30%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (83%) ، أما متوسط المدة للفترة بعد الأزمة المالية قد بلغ (30%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (92%) ؛

– حققت كل من البنوك على مستويات مرتفعة من الكفاءة الحجمية المثلى التي تعبر عن قسمة عوائد الحجم الثابتة على عوائد الحجم المتغيرة خلال فترات الأزمات المالية العالمية هي على التوالي : البنك الإسلامي الأردني ، البنك الراجحي للإستثمار في المملكة العربية السعودية ، بنك قطر الإسلامي

، بيت التمويل الكويتي باستثناء سنتي 2006 و2008، بنك البركة الجزائري باستثناء السنة المالية 2011، بنك القرض الشعبي الجزائري .

2.6. مقترحات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ، فإننا نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة وحاجة الجهاز البنكي الإسلامي إلى استراتيجيات كاملة لمواجهة المخاطر، حيث تعظم الآثار الايجابية المحتملة وتقلل السلبية إلى اقل درجة ممكنة، وتعمل على زيادة القدرة التنافسية للجهاز البنكي من خلال آليات وعوامل ثابتة؛
- ضرورة إقامة نظام مالي عالمي جديد يركز على مبادئ الشفافية و المسؤولية و الممارسة البنكية السليمة، باعتبار أن الإفصاح والشفافية تزيد من ثقة المتعاملين بالأسواق، والتأخر في نشر الأرقام يثير الشكوك وتفقد هذه الإحصائيات قيمتها؛
- يجب على الدول العربية أن تعمل بشكل منظم و جماعي لإجراء تعديلات جذرية على نشاط المؤسسات العالمية البنك الدولي صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة لفرض نظام عالمي جديد أكثر عدالة و أكثر واقعية بعيدا عن الوصفات الجاهزة التي أثبتت عدم صلاحيتها؛
- لابد ان تولي إدارة البنك العناية الكافية لنتائج مراجعة نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في مدى كفاية وفاعلية بعض الإجراءات الرقابية، بحيث يتم التعامل مع أية ملاحظات تتكشف بجدية والعمل على متابعة تصويبها ووضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرارها؛
- يجب تنمية الكوادر البشرية العاملة في المؤسسات المالية الإسلامية ورفع مستواها الإداري و أيضا الجانب الشرعي حتى تتمكن من تطوير هذه البنوك؛
- تجنب الاستغلال السياسي للبنوك الإسلامية وخاصة من طرق القوى التي تغطي أهدافها الاقتصادية والسياسية بغطاء الدين، حتى تكتسب هذه البنوك ثقة المتعاملين معها من خلال تطبيقها الشامل للتعاليم الشرعية في مختلف معاملاتها؛
- على البنوك الإسلامية استنباط المناهج العلمية في اختيار المتعاملين معها وفقا لأساليبها الاستثمارية الجديدة، وفي هذا الصدد يمكن تشجيع جيل جديد من المستثمرين الذين يرغبون في التعامل وفق الأساليب الإسلامية في الاستثمار؛

- يجب إحداث إستقرار اقتصادي في الدول العربية والتي تعمل في ظلها البنوك الإسلامية من خلال وضع استراتيجيات وخطط واتخاذ قرارات مدروسة طويلة المدى التي من شأنها أن تخلق أكثر تطور واستقرار اقتصادي لها ؛
- العمل على وضع وتطوير نظام إقتصادي إسلامي يرقى الى تطلعات المجتمع ونشر وتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية وتهيئة البيئة لها في سد الثغرات ومعالجة مختلف المشاكل والأزمات المالية التي تحدث وإعطاء التفسيرات الاقتصادية لها ؛
- على البنوك التي لم تحقق كفاءة مثلى والتي عانت من إنخفاض في مؤشر كفاءتها أن تستعين بالبنوك الإسلامية العربية التي حققت مؤشرات كفاءة عالية وتعتبرها نموذجا ناجحا يجب أن يقتدى به .

7. قائمة المراجع المعتمدة

1. اتحاد المصارف العربية(2014) ، جانفي ، العدد 398
2. الصندوق النقد العربي ، (2005-2015) النشرات الفصلية للأسواق المال
3. أحمد حسن بتال،(2009)، " تقدير كفاءة المصارف الإسلامية : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية ، مداخله مقدمة الى المؤتمر الدولي في الإقتصاد الإسلامي والمالية الرياض حسن ثابت فرحان ، " أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على المصارف الإسلامية والتنمية"، مقال منشور على الموقع التالي: www.kantakji.com
4. حسني الخولي،(2009)، "تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية"، مداخله مقدمة للقاء العلمي انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها" ، الهيئة الإسلامية العالمية للتمويل ،السعودية
5. شوفي بورقية ،(2011)، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "- دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-
6. عصام بوزيد ،(2016)، محاولة إختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية "، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص : مالية المؤسسة ، (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر-

7. محمد جموعي قريشي، (2006) ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية :دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
8. موسى رحمانى ، (2010)، بن ابراهيم الغالي ، " المصارف الاسلامية بين ضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعة في مواجهة الازمات المالية الحديثة " ، مقال مقدم الى مجلة الجات الاقتصادية وإدارية ، بسكرة ، العدد الثامن ،
9. هال فاريان،(2000)، الاقتصاد الجزئي التحليلي، مدخل حديث، ترجمة أحمد عبد الخير وأحمد أبوزيد، جامعة الملك سعود، الرياض
10. ياسر محمد قاسم ياسر ، يومي 05-06-2009، " الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على البنوك الإسلامية " ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا " ، المركز الجامعي خميس مليانة
11. Othman Joumady, 7-9 Juin 2000, Efficacité Et Productivité Des Banques Au Maroc Durant La Période De Libéralisation Financière : 1990-1996, 17èmes Journées Internationales d'Economie Monétaire Et Bancaire, Lisbonne, Portugal,
12. Alan Griffiths & Stuart Wall, 2000, Intermediate Microeconomics Theory and Applications, 2nd edition, Pearson Education, UK
13. TheCityUK, May 2011, Islamic Finance, Financial Markets Series, London, UK

المخاطر الائتمانية و دور تقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني

في التخفيف منها

Le risque de crédit et le rôle de la technologie de diversification et des contrats d'échange sur risque de crédit pour les atténuer

ط.د: زميت زينب*

جامعة الأغواط - الجزائر

zzemmit88@gmail.com

Received:10/04/2018

Accepted: 15/05/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

يعترض البنوك في إطار ممارستها لنشاطها، وكغيرها من المؤسسات الاقتصادية، العديد من المخاطر، تأتي في مقدمتها المخاطر الائتمانية، وذلك لعدة أسباب، أهمها أنها ترتبط بنشاطها الأساسي المتمثل في منح الائتمان ما يجعل من الصعب التخلص منها نهائيا.

و تعرف المخاطر الائتمانية بأنها تلك المخاطر، التي تنشأ عن احتمال تخلف الطرف المقابل(العميل)، في الوفاء بالتزاماته كليا أو جزئيا اتجاه البنك. و من أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر، يسعى القائمون على إدارة الائتمان في البنوك، إلى البحث عن أدوات كفيلة بتحقيق هذا المتطلب، من بينها تقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني.

و يقصد بتقنية التنوع تكوين محفظة استثمارية ذات تشكيلة متنوعة من الائتمان، سواء من حيث الأجل أو القطاع، أو العميل نفسه، على أن يكون معامل الارتباط بين أجزائها عكسيا أو معدوما، ما يمكن من احتواء الخسارة التي يمكن تكبدها في أحد أجزاء هذه المحفظة، بالربح المتحقق في أجزاءها الأخرى، من جانب آخر تشير عقود مبادلة التعثر الائتماني، إلى إبرام عقد يقضي بتحمل طرف آخر يسمى بمشتري المخاطرة لهذه المخاطر، في حال تحقق خسارة فعلية، مقابل التزام البنك (بائع المخاطرة) بدفع قسط ثابت لهذا الطرف طيلة فترة العقد، التي تمتد إلى غاية وقوع خسارة فعلية ناجمة عن تخلف العميل في الوفاء بالتزامه تجاه البنك.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، المخاطر البنكية، تقنية التنوع، عقود مبادلة التعثر الائتماني.

تصنيف G24:JEL

* المؤلف المرسل: ط.د./زميت زينب، الإيميل : zzemmit88@gmail.com

Résumé:

Durant la pratique de ses activités, ainsi que d'autres institutions économiques, les banques sont subies des plusieurs risque. Le risque de crédit viens au premier lieu par plusieurs raisons, le plus important c'est qu'elle est liée à son activité principale qui est caractérisée par donner des crédits, se qui rendre difficile de les débarrasser définitivement.

Les risques de crédit sont défini comme ceux qui sont entraînés par la défaillance de la contrepartie (le client) a propos. L'accomplissement de ses obligations totalement ou partiellement envers la banque, et afin d'atténier ces risques, les administrateurs des crédits au niveau de la banque essayent de rechercher des outils qui sont capables pour réaliser cette exigence, il en compris la technique de diversification et les swaps de défaut.

On signifie par la technique de diversification la création d'un portefeuille diversifié de crédits à la fois pour le terme, le secteur, ou le client lui même, a condition que le coefficient de corrélation entre ses parties soit être inversé ou inexistant, ce qui le rend possible de contenir la perte dans l'une des parties du portefeuille, à le bénéfice réalisé dans les autre parties.

D'autre part, les swaps de défaut réfèrent à la conclusion d'un contrat, selon lui une autre partie appelée acheteuse du risque porte ces risques. En retenir, la banque (vendeuse du risque) est obligée de payer une prime fixé à cette partie durant toute la période de cet contrat, qui s'étend jusqu'à la perte réelle entraînée par la défaillance du client vis-à-vis son accomplissement de ses devoirs envers la banque.

Les mots clés: risques de crédit, risques bancaire, technique de diversification, swaps de défaut (CDS) .

Jel Classification Codes: G24.

1. مقدمة:

تحضى البنوك على اختلاف أنواعها بأهمية خاصة في الاقتصاد الوطني و الدولي على حد سواء، فهي تعد بمثابة الشريان الحيوي، الذي يحقق النمو و الاستقرار و التطور لأي نشاط اقتصادي، من خلال ما تقدمه من خدمات مالية و تسهيلات ائتمانية و غيرها.

و كأى مؤسسة اقتصادية تسعى البنوك لتعظيم ربحيتها، غير أنها و في إطار تحقيقها لهذا الهدف، تجد نفسها في مجابهة مع سلسلة من المخاطر، جزء كبير منها يرتبط بطبيعة نشاطها الأساسي المتمثل في منح الائتمان. و هو ما يجعل المخاطر الائتمانية تحتل مركز الصدارة من اهتمام الإدارة البنكية، سيما أنها صفة ملاصقة لعملها، الأمر الذي يجعل من الصعب التخلص منها، و هو ما يفرض على القائمين على إدارة الائتمان، تكثيف جهودهم للبحث عن آليات من شأنها التخفيف من الآثار السلبية لهذا النوع من المخاطر، و تقليصها إلى أدنى مستوياتها.

و على هذا الأساس، انصب اهتمام الباحثين و الناشطين في شؤون المال، على تطوير آليات من شأنها تلبية متطلبات البنوك فيما يتعلق بهذا النوع من المخاطر، و قد أسفرت هذه الجهود على ابتكار عدة آليات، لعل من أهمها تقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني. و على ضوء هذا يتبادر إلى أذهاننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماذا نقصد بالمخاطر الائتمانية، و إلى أي مدى يمكن لتقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر

الائتماني، أن تسهم في التقليص منها؟

و للإجابة على هاته الإشكالية، يتوجب علينا الإجابة على الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمخاطر الائتمانية، و كيف يمكن تحديدها، و قياسها و تسييرها؟
- ماذا نقصد بتقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني، و ما مدى مساهمتها في تقليص المخاطر الائتمانية بالبنوك؟
- و للإجابة على هذه الإشكاليات الفرعية بغية كشف النقاب عن الإشكالية الأساسية، قمنا بإعداد هذه الدراسة على ضوء الفرضيات التالية:
- أن المخاطر الائتمانية هي احتمالية تعرض البنك لخسائر ترتبط بالنشاط الائتماني الذي يقوم به؛

- يتطلب تحديد المخاطر الائتمانية قيام البنك بدراسة شاملة للجدوى الاقتصادية للمشروع الممول، ولعميله طالب التمويل، ليتسنى له بعدها قياسها بدقة، بوضع توزيع احتمالي لها، ثم تسييرها باستخدام تقنيات معينة، كالتنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني؛
- يقصد بتقنية التنوع أن لا يركز البنك استثماراته في مجال واحد، أما عقود مبادلة التعثر الائتماني فتعني الاتفاق البنك مع طرف آخر لتحمل خطر التعثر الائتماني عنه في حال وقوعه، دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة التركيز هذه؛
- تلعب تقنية التنوع دورا كبيرا في تقليص المخاطر الائتمانية، من خلال تمكينها للبنك من احتواء الخسارة التي قد يتعرض لها في أحد مجالاته الاستثمارية بالربح في المجالات أخرى؛
- تجعل عقود مبادلة التعثر الائتماني، البيئة الاستثمارية آمنة بشكل تام من المخاطر الائتمانية بالنسبة للبنك، طالما هناك طرف آخر مستعد لتحملها في حال وقوعها، ما يحفزه علاوة على ذلك على توسيع مجالاته الاستثمارية.
- هذا و تهدف هذه الورقة البحثية، إلى الوقوف على مفهوم المخاطر الائتمانية، وآلية ضبطها و قياسها ثم تسييرها، مع تحديد دور تقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني في ذلك، بعد الوقوف أولا على المقصود بكل من هاتين التقنيتين.
- و بناء على هذا قمنا بإعداد هذا المقال من خلال استعراض المخاطر الائتمانية، و ما يرتبط بها من جوانب أساسية، لنتطرق بعدها إلى كل من تقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني، و مدى مساهمتهما في التقليص و التخفيف من هذه المخاطر.

2. مفاهيم أساسية حول المخاطر الائتمانية

2.1. تعريف المخاطر الائتمانية

تعتبر المخاطر الائتمانية من الألفاظ المركبة، حيث تتكون من كلمتين: المخاطرة و الائتمان، و على هذا الأساس و حتى يتسنى لنا التوصل إلى معنى واضح لها، ينبغي علينا الوقوف أولا، على المقصود من كل من المخاطرة و الائتمان البنكي.

- فالمخاطرة بالمعنى العام تعرف بأنها "احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (عبد الكريم أحمد قندوز، 2012، ص 13). و بالتركيز على المجال البنكي تعرف المخاطر البنكية على "أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ما ينتج عنه آثار سلبية لها

قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المرجوة و تنفيذ إستراتيجيته بنجاح" (مصطفى سميرة، 2016-2015، ص 72).

أما مصطلح الائتمان البنكي فيقصد به "الثقة التي يولمها البنك للعميل، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله لفترة محدودة و متفق عليها من الطرفين، يلتزم المقترض في نهايتها، بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك، و ذلك لقاء عائد معين، يحصل عليه البنك من العميل، يتمثل في الفوائد و العمولات و المصاريف" (خضراوي نعيمة، ص 10).

و باعتبار الائتمان المقصود هنا هو موضوع المخاطرة البنكية التي سبق و أشرنا إليها، يمكن تعريف هذا النوع من المخاطر بأنها:

— تلك مخاطر التي تنشأ عن تراجع المركز الائتماني للعميل، و لا يقصد بالتراجع التخلف عن الدفع، وإنما هو مؤشر أو دليل زيادة احتمال عدم الدفع (مصطفى سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 74).

— تلك الخسائر المالية المحتملة، الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد، مما يؤثر سلبا على إيرادات البنك و رأسماله، و تعتبر القروض أهم مصدر لهذه المخاطر (خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 14).

2.2. خصائص المخاطر الائتمانية وأسباب:

1.2.2. خصائص مخاطر الائتمان: تمتاز مخاطر الائتمانية بالعديد من الخصائص، يمكن تلخيصها في النقاط التالية (كمال رزيق، فريد كورتل، 2007، ص ص 3-4) :

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر و التي تركز على ركني الخسارة و المستقبل:
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك و لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد؛
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض، و لا يواجهها المقترض و لذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تباع لأجل؛

- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية، هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده؛
- لا يختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.
- 2.2.2. أسباب مخاطر الائتمان:
- هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى نشوء مخاطر الائتمان، جزء منها يتعلق بالبنك، و آخر يتعلق بالعميل، و أسباب أخرى (مصطفى سميرة، ص 75):
- أسباب من جانب البنك: من العوامل التي تتسبب في هذه المخاطر و التي تتعلق بالبنك ما يلي:
- قصور الدراسات التي قام بها البنك في منح الائتمان؛
- المبالغة في تقدير الضمانات المتعلقة بالقرض، و المقدمة من طرف العميل؛
- تمكين العميل من استخدام القرض قبل الانتهاء من الإجراءات الرسمية المتعلقة بالقرض؛
- عدم متابعة البنك لأوجه استخدام القرض من طرف العميل، إذ يمكن لهذا الأخير أن يستخدمه في غير الغرض الذي منح من أجله؛
- عدم إدراج البنك لشرط مشاركة العميل في التمويل من موارده الخاصة في عقد القرض، بحيث يتحمل جزء من المخاطر؛
- و هناك من يضيف (محمد داود عثمان، محمد داود عثمان، ص 17):
- التركزات الائتمانية بأن يقوم البنك بالإقراض في مناطق و قطاعات محددة... الخ؛
- نقص عمليات تنوع المحفظة الائتمانية؛
- التوسع الائتماني للبنك، أو بمعنى آخر نمو محفظته الائتمانية بشكل كبير، مما يجعله أكثر عرضة للمخاطر.
- أسباب تتعلق بالعميل:
- استخدام القرض في غير الغرض الممنوح لأجله؛
- تقديم بيانات و معلومات غير صحيحة للبنك؛
- عدم امتلاك المعرفة الفنية و الخبرة الكافية، في إدارة المشروع محل التمويل؛

- شخصية العميل و أخلاقه و وضعه الاجتماعي.
 - أسباب أخرى:
 - الكوارث الطبيعية؛
 - انخفاض معدل النمو أو حدوث كساد اقتصادي، خاصة إذا كان العميل يعتمد البيع الآجل؛
 - تدخل الدولة عن طريق مباشر أو غير مباشر بشكل يؤثر على نشاط العميل و يحد من إرادته.
- 3.2. أنواع المخاطر الائتمانية:
- تختلف المخاطر الائتمانية باختلاف الواجهة التي ننظر منها إليها، و عموماً يمكننا أن نذكر الأنواع الأساسية التالية (علي عبد الله أحمد شاهين، ص ص 13-14) :
- 1.3.2. المخاطر المهنية (المخاطر المحسوبة) : وهي تترتب على العملية الائتمانية و تؤثر في البنك الذي يمنحها ومنها :
- مخاطر العميل و تتمثل في الآتي :
 - مخاطر التوقف عن السداد: وهي أسوأ أنواع المخاطر حيث يترتب عليها عدم سداد الائتمان وفوائده.
 - مخاطر تجميد الائتمان: وهي تعني تحقق عملية ائتمانية رديئة، مما ينتج عنها عدم سداد العميل للائتمان الممنوح له لفترة أطول .
 - مخاطر التحيز: و تتمثل في تهاون القائمين على العملية الائتمانية في دراسة كل عملية ائتمانية بدقة سواء في مرحلة المنح أو المعالجة أو المتابعة، أو التهاون في الحصول على الضمانات الحقيقية التي تؤمن مركز البنك أو نتيجة لتدني مستوى الخبرة لدى القائمين على منح الائتمان .
 - مخاطر النشاط: وهي المخاطر المرتبطة بحسب طبيعة النشاط الممول سواء كان زراعياً أم صناعياً أو تجارياً أو خدمياً .
 - مخاطر نوعية العملية الائتمانية: وهي المخاطر المتعلقة بنوعية الائتمان (قروض - حسابات جارية مدينة - خصم كمبيالات ، خطابات ضمان ، إتمادات مستنديه) .

– مخاطر تكنولوجياية : وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات التقنية وظهور اختراعات جديدة وحدوث عمليات غش من خلالها.

– مخاطر السوق: وهي المخاطر المتعلقة بمجالات السوق كالمنافسة، الركود و التضخم، تغيرات في اتجاهات المستهلكين.

– مخاطر السرقة و الاختلاس و التواطؤ

2.3.2. مخاطر السياسة الائتمانية : وهي المخاطر التي تتعلق بطبيعة السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك، سواء كانت توسعية أو انكماشية. وكذلك مدى توافق هذه السياسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد .

3.3.2. مخاطر الظروف العامة : وهي المخاطر الناجمة عن الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية .

4.2. خطوات تحديد المخاطر الائتمانية و مؤشرات قياسها و آلية تسييرها:

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات و بيانات تساعد على قياسها من الأمور

الهامة جدا لتسييرها، وتحديد أساليب التخفيف منها و تقليصها إلى أدنى مستوياتها.

1.4.2. خطوات تحديد المخاطر الائتمانية: تمر عملية تحديد المخاطر الائتمانية بمرحلتين (منصور منال، 2009، ص 4):

– قبل منح الائتمان:

– التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء للتأكد من جدارتهم الائتمانية و التي تقاس بمعايير معينة منها 5CS " شخصية المقرض، المقدرة على السداد، ملاءته المالية، الضمانات و الظروف المحيطة"(محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-46):

– شخصية المقرض Character: تشكل شخصية المقرض الركيزة الأساسية الأولى في أي قرار ائتماني، وهي المسألة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، و شخصية المقرض هي مجموعة من الصفات و السلوكيات الواجب توافرها في المقرض، منها على سبيل المثال (السمعة، الصدق، الأمانة و النزاهة)، التي إذا توافرت في شخص ما تجعله مسؤولا عن تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق، و تقلل من مخاطر الائتمان. و عادة لتقييم شخصية العميل، يعتمد البنك على ما يجمعه من معلومات

من مصادر داخلية وخارجية، و التي من خلالها يمكنه تحديد نوعية و خصائص و مدى كفاءة الإدارة، التي ستستخدم الائتمان الممنوح من قبله.

– القدرة على السداد Capacity: يعتبر معيار القدرة على السداد، أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان. فالقدرة على السداد تحدد مقدرة العميل على تحقيق العائد، و التدفقات النقدية الملائمة التي تمكنه من سداد أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد، هذا و تحدد هذه القدرة حسب عدة دراسات بثلاثة اتجاهات:

– الاتجاه الأول: تحدد القدرة حسب هذا الاتجاه من خلال شخصية المقترض، و هي بذلك تعني أهلية الشخص على الاقتراض؛

– الاتجاه الثاني: حسب هذا الاتجاه تفسر بالقابلية الإدارية للمقترض، في أن يكون قادرا على مباشرة أعماله، و إدارتها إدارة حسنة و سليمة، تضمن للبنك سلامة إدارة أمواله المقدمة له في صورة قروض؛

– الاتجاه الثالث: يركز هذا الاتجاه على الأمور المالية في تحديد القدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على إيجاد عوائد و تدفقات نقدية متوقعة كافية، لضمان مخاطرته و تسديد ما عليه من التزامات مستحقة على البنك.

– رأس المال Capital: يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لامتناس أي خسارة قد تلحق بالمقترض، و من وجهة نظر البنوك، رأس المال هو صمام الأمان أو الضمان المقدم من قبل المقترض، و المتاح في أسوأ الظروف للدائنين لسداد مختلف التزاماتهم، و يقصد برأس المال مقدار ما يملكه المقترض من ثروة، أي ما يملكه من أصول منقولة و غير منقولة، مطروحا منها المطلوبات التي بذمتها، و كلما كان رأس المال كبير كلما زادت طمأنينة البنك. فرأسمال المقترض يمثل قوته المالية، و هو في نفس الوقت ضمان إضافي لإدارة الائتمان، عندما يعجز المقترض عن سداد التزاماته.

– الضمان Collateral: تعتبر الضمانات خط الدفاع الثاني، و الملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد، و من خلالها يستطيع البنك تحصيل حقوقه، حيث كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية، كلما كانت الضمانات المطلوبة تشكل حماية لحقوق البنك.

– الظروف Condition: يجب على الباحث الائتماني، أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة و الخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله.

ويقصد بالظروف العامة هنا، المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي و القانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره، خاصة ما يتعلق بالتشريعات النقدية و الجمركية و التشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية، استرادا و تصديرا، حيث تؤثر هذه الظروف عامة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، و موقع المشروع من دورة حياته... الخ (إيمان أنجرو، 2006-2007، ص 38).

- دراسة نشاط العميل و سلامة الجدوى و إمكانية السداد، و استكمال أوراق التسهيل الائتماني؛
- التعرف على المركز الائتماني المصرفي للعميل، من البنك المركزي و البنك التجاري؛
- تحديد مدى المخاطرة، نوعها و كيفية تجنبها.
- بعد منح الائتمان:

- المتابعة و التحليل الدوري، من استعلامات، تحليلات مالية، زيارات ميدانية و متابعة نشاط العميل؛

- قياس و تحليل المخاطر السابق احتمالها مع التنفيذ؛

- متابعة ضمانات المشروع و استمرارها و خطوات التنفيذ وفق البرامج المحددة ماليا و واقعيًا؛

- كما ينبغي في هذه المرحلة القيام بتحليلات دورية، لمتابعة حالات العملاء بتحليل مراكزهم المالية، إعداد تقارير لمتابعة محافظتهم الائتمانية و زيارة المختصين، لتحديد مدى قدرتهم على السداد.

2.4.2. مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

تتوقف مسألة قياس المخاطر الائتمانية على توفير، العديد من البيانات التي تتعلق بتبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي، و بيانات عن توزيع المحفظة، إضافة إلى مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظام الإنذار المبكر (منصور منال، مرجع سبق ذكره، ص 4)، و على هذا الأساس يمكن حصر أهم مؤشرات المعتمدة لقياس المخاطر الائتمانية فيما يلي (معارفي فريدة، مفتاح صالح، 2007، ص ص 7-8):

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية .
 - بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية، وتسهيلات بدون ضمان عيني؛
 - مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية، و التي يمكن تحديدها في النقاط التالية :
 - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع ؛
 - توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي ؛
 - نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة ؛
 - بيانات عن التركيزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل؛ على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة؛
 - بيانات إجمالية عن التركيزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى)؛
 - نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة، المتمثلة في القروض و التسهيلات المستحقة؛
 - نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية؛
 - نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية؛
 - نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض؛
 - إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.
 - بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات، و يتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة؛
 - تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، و تحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة.
- 3.4.2. آلية تسيير مخاطر الائتمان: تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث، على تقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان من خلال الاستعلام المصرفي، وكذلك التركيز على

الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك (نفس المرجع السابق، ص 10) و يمكن تلخيص هذا في النقاط التالية :

تقييم المخاطرة : في هذه المرحلة يتم التقييم الدقيق لقدرة العميل الائتمانية، من خلال دراسة عناصر تحديد المخاطرة بمراعاة المبادئ التالية (علي عبد الله أحمد شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 14):

– إجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل ونتائج أعماله والغرض الممنوح من أجله القرض وطريقة وأسلوب السداد؛

– المواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط ؛

– استيفاء الاستعلامات اللازمة عن العميل من خلال البنك المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل في إطاره باعتبار أن المعلومات التي يتم الحصول عليها تكون على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مخاطر الائتمان.

– الأسلوب الوقائي : لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه، تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية (معارفي فريدة، مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12):

– طلب الضمانات الملائمة : تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم. وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات :

– الضمانات الشخصية: هي تعهد و التزام شخصي من طرف المقترض، يكفل سداد قيمة القرض والفوائد، و بذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم :

– الكفالات : الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه، شخص يسمى الكفيل و يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه .

– الضمان الاحتياطي : هو التزام مكتوب من طرف شخص معين، يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات .

– تأمين الاعتماد : هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية، وبموجبه يتم تحويل مخاطر الديون المتعثرة من البنك إلى شركات التأمين، مقابل أقساط يدفعها البنك في بداية التعاقد لشركة التأمين، وعند تعثر العميل عن سداد القسط الثالث يطالب البنك شركات التأمين، بتسديد أقساط القرض التي لم تسدد نيابة عن العميل، بعدها تتولى شركة التأمين بمتابعة وملاحقة العميل الذي لم يسدد بشتى الطرق المناسبة، سواء الودية أو القانونية(أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، 2007، ص72).

– الضمانات الحقيقية : تركز هذه الضمانات، على الشيء المقدم موضوع الضمان، من سلع و التجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن، وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز. وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

– ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان :

– كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى .

و هناك من يضيف الشروط التالية:

– القابلية للتصرف ؛

– القابلية للنقل والتخزين ؛

– أن تكون ملكية الأصل للمقترض ولا توجد عليه التزامات للآخرين .

الحد من التركيز الائتماني : يقصد بالتركز الائتماني، توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه، والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين، وهو ما يشكل مخاطريتين الحد و التقليل منها، و من الإجراءات المتخذة في هذا المجال ما يلي :

– التنوع: ونقصد به أن تتسم المحفظة الائتمانية بدرجة كبيرة من التنوع وعدم تركيز الائتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين ويمكن تطبيق هذا التنوع من خلال وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط أو عميل، و الدخول في أسواق مصرفية جديدة (علي عبد الله أحمد

شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 15). و في هذا الصدد تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد، تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع، إلى جانب الاهتمام بالمتابعة لأي تركيز في المخاطر الائتمانية، لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية، مع المتابعة الدورية ؛

– طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر، هي من الأمور الأساسية، لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.

و هناك من يضيف(محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 71):

– التوجه نحو زيادة رأس المال المحتفظ به للتعويض عن المستويات العالية من المخاطر؛

– التوجه نحو المشاركة في القروض؛

– التوجه نحو توريق أو تسنيد القروض؛

– التوجه نحو استخدام المشتقات الائتمانية.

5.2. معالجة الحالات المتعثرة: نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر، وفي هذه الحالة يتوجب على البنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال (علي عبد الله أحمد شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 16):

– السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض؛

– عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض؛

– عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض؛

– إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية والناجمة عن أسباب خارجة عن إرادته.

3. تقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني و دورهما في التقليل من المخاطر الائتمانية

1.3. دور تقنية التنوع في التخفيف من المخاطر الائتمانية: تمثل تقنية التنوع، إحدى أهم الأساليب المساعدة في التخفيف من حدة التعرض للمخاطر المرافقة للاستثمارات أي كان نوعها، ذلك لأنها تضمن عدم تعرض كل الأجزاء في وقت واحد لمسبب الخطر، كما أنها تحقق انتشارا جيدا على المستوى المالي و الجغرافي.

2.3. مفهوم تنوع المحفظة الائتمانية: تقوم تقنية التنوع بوجه عام على فكرة أساسية، مفادها أنه كلما زاد تنوع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة الاستثمارية، انخفضت المخاطرة التي يتعرض لها عائدها. ويتوقف التنوع رياضياً على درجة الارتباط بين عوائد الاستثمارات، حيث يتحقق التنوع بصورة مثلى مع انخفاض معامل الارتباط بين عوائد الأصول المكونة للمحفظة الاستثمارية.

وعموماً يكمن تعريف هذه التقنية بأنها "إستراتيجية استثمارية تشمل على شراء عدد من أدوات الاستثمار، التي لديها ارتباط ضعيف مع بعضها البعض، بما يحقق هدف التخفيض للمخاطرة الكلية للمحفظة دون التضحية بالعائد".

وفي المجال البنكي تعرف تقنية التنوع بأنها "قرار البنك الخاص بتشكيلة أو توليفة الاستثمارات التي تتكون منها محفظته الائتمانية، حيث من شأن التشكيل الجيد تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على حجم العائد" (رفيق مزاهدية، ص 52-53).

و يأخذ التنوع صوراً عدة منها (أفين فائق، 2015، ص 65):

- التنوع حسب القطاعات الممولة؛
- التنوع حسب النشاط الاقتصادي؛
- التنوع حسب الغرض من الاستثمار؛
- التنوع حسب نوع الضمان؛
- التنوع حسب تواريخ الاستحقاق.

3.3. سياسة التنوع و دورها في تخفيف المخاطر الائتمانية:

التنوع بمعناه البسيط هو تطبيق علمي للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة " (معارفي فريدة، مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 15)، ومفاد ذلك أنه كلما زاد تنوع الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة، انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائدها (بن موسى كمال، 2004، ص 43). غير أن هذا الأسلوب ينطوي على العديد من السلبيات منها: (ربيعي عبد القادر الجديلي، ص 15):

- صعوبة إدارة المحفظة؛
- ارتفاع تكلفة البحث عن استثمارات جديدة؛

– اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة؛

– ارتفاع متوسط تكاليف الشراء.

و نتيجة لهاته النقائص حاول العديد من الخبراء اقتراح تنوع آخر أكثر دقة، يقوم على أساس من القياس و التحديد، فكان الباحث هاري ماركويتز Markowitz، أول من بادربذلك، من خلال نظريته حول "المحفظة المالية و التنوع الجيد".

فقد أثبت ماركويتز سنة 1952، أن فكرة التنوع التي تقوم على زيادة الاستثمارات المكونة للمحفظة، قد لا تؤدي إلى تقليل المخاطرة، و على هذا الأساس أسس نظريته ضمن ما يسمى بالتنوع الكفاء، الذي يقوم على تقدير العائد و المخاطرة للاستثمارات المكونة للمحفظة (بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص 43)، وضرورة مراعات درجة الارتباط بين عوائد تلك الاستثمارات، بحيث كلما انعدم وجود علاقة، أو كانت هناك علاقة عكسية بين تلك العوائد، فإن المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، تكون أقل مما لو كانت هناك علاقة طردية بين عوائد تلك الاستثمارات (محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 58).

و بما أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحافظ الائتمانية للبنك، مستمدة من مبادئ و نظريات المحافظ الاستثمارية (نفس المرجع السابق، ص 57) يمكن تطبيق نظرية التنوع على القرار الائتماني للبنك، و الذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، و لأجل ضمان تحقيق العائد و تجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنوع و نظرية المحفظة لماركويتز، حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها و الحد منها إلى أدنى مستوى ممكن، و كلما كان التنوع كبير كلما قلت المخاطر. و هنا ينبغي على إدارة الائتمان، أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية (معارفي فريدة، مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 15):

– تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة و التي تم منحها للعملاء؛

– تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة)؛

– تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير)؛

– تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

4. عقود مبادلة التعثر الائتماني و دورها في تسير المخاطر الائتمانية:

1.4. تعريف عقود مبادلة التعثر الائتماني:

تنتمي هذه الأداة إلى ما يعرف بالمشتقات المالية، التي و حسب عدة دراسات اكتسبت دورا هاما و متزايدا ليس فقط كأداة لتخفيف آثار المخاطر، و لكن كذلك كمصدر للدخل (طارق الله خان، حبيب احمد، 2003، ص58)، و يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن عقود فرعية، تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع... الخ)، لينشأ عن تلك العقود الفرعية، أدوات استثمارية مشتقة" (مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، 2005، ص 918).

و في مجال البنوك تعرف المشتقات الائتمانية بأنها "عقود مالية تسمح بنقل مخاطر الائتمان من أحد المشاركين في السوق إلى طرف آخر، و هذه أدوات قادرة على التعظيم الكفاء للتسهيلات من خلال توزيع مخاطر الائتمان، و يتم تداولها في أسواق غير منظمة، و من الأمثلة عليها مبادلات التعثر الائتماني" (محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص86).

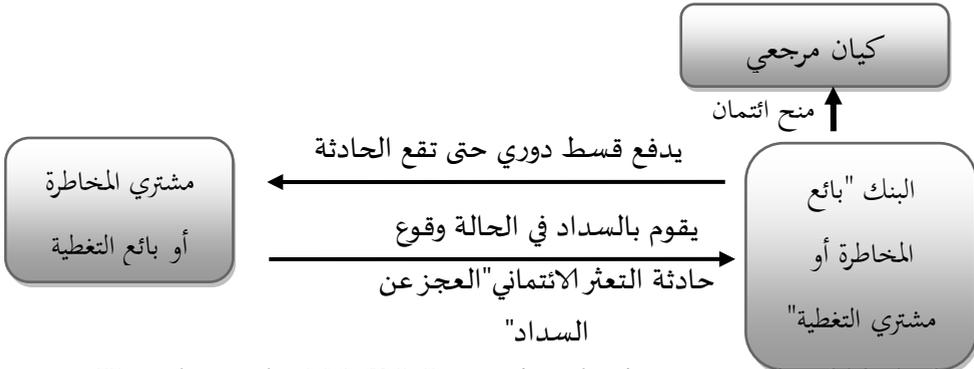
و بالتركيز على هذه الأخيرة يمكن تعريفها بأنها "اتفاقية بين طرفين، يدفع بموجبها الأول للثاني، كوبون دوري ثابت طيلة حياة الاتفاقية المقررة، بينما لا يقدم الثاني أية دفعات ما لم يحصل حدث ائتماني محدد كالإفلاس، إعادة هيكلة دين خاص بأصل معين،... الخ، و عند حدوث أحد هذه الحالات يدفع الطرف الثاني للأول، و تنتهي المبادلة" (نفس المرجع السابق، ص 89).

و عرفت أيضا بأنها "عبارة عن عقد تأمين، بين مشتري يرغب في التغطية ضد حدوث حادث يكون له تأثير في الصلابة المالية لكيان معين يسمى بالكيان المرجعي، لأجل ذلك يتعهد بدفع قسط دوري لبائع التغطية. بالمقابل يلتزم هذا الأخير بالتعويض في حالة وقعت حادثة التعثر لهذه الكيان" (Marie DOUISSARD, P10)

2.4. آلية إبرام عقود مبادلة التعثر الائتماني و دورها في تقليص المخاطر الائتمانية:

إن الغرض الأساسي لعقود مبادلة التعثر الائتماني، هو تقديم الحماية للبنوك (بائع المخاطرة)، في حالة العجز عن السداد من قبل عملائها المدينين، مقابل عوض لمشتري المخاطرة الائتمانية، حيث أنه بدفع قسط تحمل المخاطرة، يمكن للبنك مبادلة مخاطرة العجز عن السداد جزئيا أو كليا. هذا و تطبق هذه المشتقة في حالات التعرض لمخاطر الائتمان مهما كان نوعها، سواء تعلق الأمر بحجم الائتمان أو أجله أو غيرها (طارق الله خان، مرجع سبق ذكره، ص61). و فيما يلي لدينا الشكل البياني التالي الذي يوضح آلية إبرام هذا العقد و دوره في تقليص مخاطر الائتمان:

شكل 1: آلية إبرام مبادلة التعثر الائتماني



Source Houndonougbo FEMIN, La gestion du risque case des dérivés de crédit, Mémoire de fin d'étude master, Université de Savoie IAE, France, 2008-2009, P19.

من خلال الشكل السابق نجد أن هذه التقنية تمر بمرحلتين يمكن إيجازهما فيما يلي

(Houndonougbo FEMIN, 2008-2009, P19.):

- في المرحلة الأولى، يقوم بائع المخاطرة الذي يرغب في التغطية ضد وقوع حادثة ائتمانية لحائز الائتمان "الكيان المرجعي"، بدفع قسط ثابت دوري للطرف الثاني "مشتري المخاطرة"، إلى غاية وقوع الواقعة الائتمانية.
- و في المرحلة الثانية، التي تبدأ مع وقوع الحادثة الائتمانية، يكون على مشتري المخاطرة أن يدفع تدفق معادل للفرق بين القيمة الاسمية للائتمان، و قيمته في السوق للبنك و ينتهي العقد.
- بناء على ما سبق يمكن القول بأن عقود مبادلة التعثر الائتماني، توفر للبنوك الأرضية الخصبة لتقليل من المخاطر الائتمانية و فيما يلي أهم الفوائد و المزايا التي يتيحها استخدام هذه الأداة من قبل البنوك (محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 88)
- السيطرة على المخاطر الائتمانية لأي أداة دين؛
- إدارة مخاطر الأصول/ المطلوبات؛
- تعمل هذه المشتقة كغطاء تأميني من حيث تقليل المخاطر المرتبطة بالأصول، عن طريق المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك، و تفادي تعرضها للفشل أو الإعسار المالي؛
- تقليل مخاطر التركيز في المحفظة و توفير التنوع فيها؛
- خلق أصول تركيبية جديدة مفصلة طبقا لاحتياجات أسواق الدين.

5. خاتمة:

تعتبر المخاطر الائتمانية، من المسائل التي توليها البنوك اهتماما خاصا، نظرا لخاصيتها المميزة، باعتبارها إن صح التعبير صفة ملاصقة لنشاطها الأساسي، المتمثل في منح الائتمان، وهو ما يجعل من الصعب التخلص منها. ولهذا عادة ما تعتمد البنوك إلى اعتماد تقنيات معينة من شأنها التخفيف من حدة هذه المخاطر، وليس التخلص نهائيا منها، وذلك بعد تحديد هذه المخاطر بدقة، من خلال معرفة أسبابها وخصائصها وطبيعتها، ثم قياسها. ومن الأساليب العملية التي يمكن للبنوك تجنيدها في سبيل تحقيق هذا المتطلب، إتباع سياسة تنوع مثلى للقروض المشكلة للمحفظة الائتمانية، تقوم على وجود ارتباط عكسي أو معدوم بين مكوناتها. أو تحويل هذه المخاطر إلى طرف آخر في السوق، من خلال إبرام عقد لمبادلة التعثر الائتماني مع هذا الأخير. وعموما يمكننا تلخيص أهم ما توصلنا إليه من نتائج، من خلال هذه الورقة البحثية، في النقاط التالية:

– المخاطر الائتمانية هي احتمالية تعرض البنك لخسائر، نتيجة عدم وفاء الطرف المقابل (العميل) بالتزاماته تجاهه بشكل كلي أو جزئي، وفي موعدها، كما هو منصوص عليه في العقد المبرم؛

– تنشأ المخاطر الائتمانية بصفة أساسية عن العملاء، في حال تخلفهم عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، كما يمكن أن تنشأ عن عوامل تتعلق بالبنك، كقصور دراساته حول العميل أو المشروع الممول، إلى جانب عوامل أخرى خارجية، كحالة الاقتصاد وغيرها؛

– تأخذ المخاطر الائتمانية عدة أشكال، منها ما يرتبط بالعميل مباشرة كتعثره في السداد، وأخرى ترتبط بطبيعة النشاط، وأخرى ترتبط بالظروف المحيطة، كالتطورات التكنولوجية، وأخرى ترتبط بالسياسة الائتمانية للبنك، وغيرها الكثير من المخاطر، التي ينطبق عليها هذا الوصف؛

– يتطلب التخفيف من المخاطر الائتمانية قيام البنك بتحديد دقة، من خلال إجراء دراسة قبلية وبعديّة لمختلف الجوانب المرتبطة بالعملية الائتمانية، ثم قياسها باستخدام أساليب ومؤشرات معينة، ثم تسييرها بالاستناد إلى تقنيات معينة، كتقنية التنوع و عقود مبادلة التعثر الائتماني؛

– تشير تقنية التنوع في مضمونها، إلى تكوين محفظة ائتمانية ذات تشكيلة متنوعة، سواء من حيث القطاعات الممولة، أو من حيث أجل الائتمان الممنوح، أو من حيث طبيعة العملاء

المستفيدين منه (صغير أو كبير)...الخ، مع مراعات معامل الارتباط الذي ينبغي أن يكون معدوماً أو عكسياً بين أجزاءها؛

– تتيح تقنية التنوع للبنوك، إمكانية تقليص مخاطرها الائتمانية إلى أدنى مستوياتها، حيث أنه في حال وقوع خسارة فعلية في أحد أجزاء هذه المحفظة، يمكن للبنك تغطيتها وامتصاصها بالربح المتحقق في الأجزاء الأخرى المكونة للمحفظة الائتمانية؛

– عقود مبادلة التعثر الائتماني، هي عبارة عن عقد يقضي بتحمل طرف يعرف بمشتري المخاطرة لهذه المخاطر، في حال تحقق خسارة فعلية، مقابل التزام البنك بدفع قسط ثابت لهذا الطرف طيلة فترة العقد، التي تمتد إلى غاية وقوع خسارة فعلية ناجمة عن تخلف العميل في الوفاء بالتزامه تجاه البنك؛

– تتيح عقود مبادلة التعثر الائتماني للبنوك، إمكانية تقليص مخاطرها الائتمانية إلى أبعد الحدود، غير أن هذا لا يلغي أنها عقود عرفية ولها من المخاطر الائتمانية ما يفوق المخاطر الذي تبنى على أساسه

6. قائمة المراجع:

1. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، 2007. إدارة الخطر والتأمين، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن
2. طارق الله خان، حبيب احمد، 2003، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية،، ط1، تعريب عثمان بابكر أحمد، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية.
3. مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، 2005، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ط1، ج1، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
4. فريدة، مفتاح صالح، يومي 16/18 أبريل 2007، المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع المتعلق بإدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن.
5. كمال رزيق، فريد كورتل 4-5 جويلية 2007، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن..
6. منصور منال، 20-21 أكتوبر 2009 ، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي الدولي المتعلق ب "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
7. آفين فائق، 2015، أثر تنوع محفظة القروض في عائد و مخاطر المحفظة (دراسة تطبيقية)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا.
8. إيمان أنجرو، ، 2006-2007. التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض-المصرف الصناعي السوري نموذجاً- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا
9. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

10. رفيق مزاهدية، الاتجاهات العشوائية و التكاملية في سلوك الأسعار في أسواق الأوراق المالية الخليجية و تأثيرها على فرص التنوع الاستثماري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
11. محمد داود عثمان، محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q، أطروحة دكتوراه، مصارف، كلية العلوم المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية.
12. مصطفى سميرة، 2015-2016، البنوك في مواجهة آلية التوريد، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
13. بن موسى كمال، 2004، المحفظة الاستثمارية تكوينها و مخاطرها، مجلة الباحث، العدد 03.
14. عبد الكريم أحمد قندوز، 2012، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 09
15. ربحي عبد القادر الجديلي، إدارة محافظ الاستثمار، عن الموقع الالكتروني: www.rooad.net/uploads/news/adart_m7afd_alasthmar_74351394.doc
16. علي عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، عن الموقع الالكتروني: www.UST.etud
17. Houndonougbo FEMIN,2008-2009,La gestion du risque case des dérivés de crédit, Mémoire de fin d'étude master, Université de Savoie IAE, France.
18. Marie DOUISSARD, Mesure du risque porté par les instruments financiers complexes: l'avenir de la var, Diplôme du master mention finance spécialité Actuariat et gestion du risque, Faculté de science économique et de gestion, Université de Strasbourg, France.

جدوى الإصلاحات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة
النفط

*The feasibility of economic reforms in the field of Algerian foreign trade
in light of the oil crisis*

د.بن حركو غنية

جامعة قسنطينة 02 – الجزائر

raniabenharkou@yahoo.fr

د.دريدي سارة*

جامعة قسنطينة 02 – الجزائر

sarra.azeddine.dridi@univ-constantine2.dz

Received: 23/12/2017

Accepted: 14/05/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مجمل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال تجارتها الخارجية في إطارها القانوني والمؤسسي لتحقيق التحرير التجاري بغية تنويع الاقتصاد خارج النفط والحد من الانكشاف عن تقلبات الأسعار، مع استنتاج أثر هذه الإصلاحات على واقع التجارة الخارجية الجزائرية من حيث بنيتها والمتعاملين معها في ظل أزمة النفط التي مست العالم منذ 2014.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات، التجارة الخارجية الجزائر، أزمة النفط.

تصنيف F10,F16:JEL

Abstract

This study deals with all the reforms undertaken by Algeria in the field of foreign trade within its legal and institutional framework to achieve commercial liberalization in order to diversify the economy outside oil and reduce the exposure to price fluctuations, then concluding the impact of these reforms on the reality of Algerian foreign trade in terms of its structure and customers within the framework of the oil crisis since 2014.

Keywords : reforms, Algerian foreign trade, oil crisis since

Jel Classification Codes: F10,F16

* المؤلف المرسل: د.دريدي سارة ، الإيميل : sarra.azeddine.dridi@univ-constantine2.dz

1. مقدمة:

طالما اتسم الاقتصاد الوطني بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل المحروقات بنسبة 98% لذلك فقد قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات، من بينها تلك التي مست قطاع التجارة الخارجية الجزائرية، وبالأخص تحرير هذه الأخيرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، هذه النعمة التي أصبحت نقمة في ظل تفشي ظاهرة نقمة الموارد التي تصبح أخطر في الفترات التي تشهد أسعارها تقلبات في الأسواق الدولية.

1.1. أهمية البحث

قمنا في هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية الجزائرية لما للموضوع من أهمية في تحديد أثر هذه الإصلاحات على واقع التجارة الخارجية الجزائرية وتنوع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتداعيات أزمة النفط التي مست العالم منذ 2014.

2.1. مشكلة الدراسة

لقد اهتمت السلطات العمومية بإصلاح قطاع التجارة الخارجية للتخفيف من الانعكاسات السلبية للاقتصاد الريعي، خاصة خلال الأزمات النفطية أين يبدو العجز جليا بسبب تقلص إيرادات الصادرات، ولقد اختلف مناهج الإصلاح، وكان آخرها اعتماد سياسة التحرير سبيلا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذلك فقد قامت بجملة من التغييرات في إطارها القانوني والمؤسسي، من أجل تسهيل الحصول على مستلزمات الأنشطة الاقتصادية، و في المقابل تسهيل تصريف منتجاتها نحو الخارج لكن تبقى فعالية هذه الإصلاحات مرتبطة بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني واستجابته للتحرير التجاري، وهذا ما دفعنا للبحث في مدى فعالية الإصلاحات المعتمدة في قطاع التجارة الخارجية وبالأخص سياسة التحرير التجاري المتبناة منذ التسعينات للتقوية الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته على مواجهة تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، وعليه تم طرح السؤال التالي:

هل استطاعت الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة تلك التي بادرت إليها الجزائر منذ التسعينات في مجال التجارة الخارجية أن تحرر الجزائر من أخطار تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية؟

3.1. فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

– لم تستطع إصلاحات قطاع التجارة الخارجية أن تخلص الاقتصاد الجزائري من طبيعته الربعية.

– تسببت أزمة النفط التي مست العالم منذ 2014 بأضرار جسيمة على الميزان التجاري للاقتصاد الوطني.

– سياسة التحرير التجاري التي انتهجتها الجزائر منذ التسعينات زادت من حدة التبعية لقطاع المحروقات.

4.1. أهداف الدراسة

تم إعداد هذه الدراسة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

– حصر الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية الجزائرية منذ الأزمة النفطية الأولى في الجزائر 1986 (الإطار المؤسسي والقانوني)

– تحليل أثر هذه الإصلاحات وبالأخص سياسة التحرير التجاري على واقع التجارة الخارجية الجزائرية، ومن ثم على الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن التجارة الخارجية هي مرآة عاكسة للاقتصاد.

– استنتاج مدى قدرة هذه الإصلاحات لمواجهة أزمة النفط (انهيار أسعار النفط) منذ 2014

5.1. منهجية الدراسة

اعتمدنا في تحقيق هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على حصر الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية الجزائرية، وتحليل أثر هذه الأخيرة على واقع التجارة الخارجية الجزائرية، و من ثم على الاقتصاد الوطني خاصة في ظل أزمة النفط التي اجتاحت العالم منذ 2014. وقد تم تقسيم البحث على النحو التالي:

– الإصلاحات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية

– تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية على واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة النفط

2. الإصلاحات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية:

حاولت الجزائر إصلاح تجارتها الخارجية سواء بتقييدها أو بتحريرها لبعث الاقتصاد الوطني

وفقا للمراحل التالية:

1.2. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية

لقد بدأ اهتمام السلطات العمومية بإصلاح قطاع التجارة بعد الأزمة النفطية لعام 1986 بعد أن بدا جليا عجز الميزان التجاري بسبب تقلص إيرادات الصادرات التي كانت تشكل نسبة 95% من المداخيل، فيما كانت العائدات خارج المحروقات ضئيلة لا تكاد تذكر، وتطلب الأمر النهوض بالإنتاج والإنتاجية وتنويع الصادرات خارج المحروقات. إذ تم وضع القانون رقم 29/88 ليكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق أعوان اقتصاديين. وهيئات عمومية تمارس نشاطها على أساس "دفتر الشروط" الذي تتحدد فيه ممارسة نشاط هذه الهيئات، حيث تندرج نشاطاتها في ترتيب الأولويات في المبادلات الخارجية ضمن اختبارات الحكومة، وتنشيط عملية تكامل الإنتاج الوطني والتنمية الاقتصادية، وتنظيم وتنسيق النفاذ للأسواق الدولية للمؤسسات العمومية عن طريق الهيئات الممارسة للتجارة، غير أن هذه الإجراءات لم تطبق على أرض الواقع (شامي رشيدة، 2006-2007، ص 202).

ومن الجدير بالذكر أن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بدأت منذ، 1962 أي قبل أزمة النفط واستمرت حتى 1989 ويمكن تلخيص هذه المرحلة في ثلاث نقاط(بن ديب عبد الرشيد، 2003-2002):

- الرقابة الإدارية 1962-1970: تميزت فيها السياسة التجارية للجزائر بإجراءات رقابية واعتبرت أنها مرحلة لتحضير ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية.
 - التطبيق التدريجي لاحتكار الدولة للمبادلات الخارجية 1971. 1979: تم هذا الأخير بعدما أحكمت الدولة سيطرتها على العديد من النشاطات الاقتصادية الهامة، حيث وضعت لقطاع المبادلات الخارجية مجموعة من الأسس التي يركز عليها تنظيم الاحتكار.
 - التطبيق الإلزامي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية 1980. 1989: تم تبني هذا الأخير قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات وحماية الإنتاج الوطني.
- وبحلول عام 1990 شرعت الدولة بوضع قوانين أكثر براقماتية وواقعية مع تبني القطيعة التامة مع النظام التجاري المحتكر من طرف الدولة بشكل كلي منذ الاستقلال(الجريدة الرسمية: القانون المالي التكميلي رقم 45 ، 1990)

2.2. المرحلة الإنتقالية

تم في هذه المرحلة استحداث مخطط تمويلي جديد تحت إشراف البنوك للانتقال نحو تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، فقد أصدر بنك الجزائر في سبتمبر 1990 عدة أنظمة تتعلق بتنظيم التجارة الخارجية بما يتناسب مع متطلبات الساعة تماشيا مع التغيرات الدولية، حيث تطرقت هذه الأنظمة إلى كيفية توزيع العملة الصعبة على الأشخاص المعنويين وكيفية التعامل مع رؤوس الأموال القادمة نحو الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية والنظر في مسألة تحويل مداخيلها(شامي رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص.202). إلا أن هذه الأنظمة واجهت عدة عراقيل على أرضية التطبيق فكان لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 جملة من الحلول تتماشى مع التحولات الجذرية في التجارة الخارجية. إذ توجت بإصدار مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والتعليمة رقم 03 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 21-04-1991 التي تضمنت التحرير الفعلي للتجارة الخارجية، وقد أوردت جملة من الشروط والقواعد لتمويل التجارة، وتم إعطاء المستوردين الخواص والعموميين كامل الحرية في ممارسة نشاطهم التجاري على أن يسجل العميل في السجل التجاري بصفته بائع بالجملة(نفس المرجع السابق، ص.203).

بناء على هذا الوصف لتطور أوضاع التجارة الخارجية خلال المرحلة الإنتقالية نحو تحريرها، يمكن القول أن الانتقال إلى تحرير التجارة الخارجية الجزائرية مر بفترتين، يمكن إيجازها كما يلي (بن موسى كمال، 2004، ص ص:433-435):

– بؤادر التحرير التدريجي للتجارة الخارجية(1990-1991)

بدأت أولى مراحل الانتقال نحو التحرير سنة 1990، إذ ظهر نظام تجاري جديد أقام دعائمه قانون المالية لسنة 1990 و كان أول الخطوات لتبديل النظام القديم. بعد صدور مرسوم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991، ظهرت بؤادر تحرير التجارة الخارجية، وتم رسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية.

بيد أنه لوحظ في بداية تحرير عمليات الاستيراد آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب التطبيقات العشوائية غير المدروسة، ومع انخفاض العائدات من العملة الصعبة نظرا لتذبذب أسعار المحروقات التي تعد الركن الركين المعول به في مجال الصادرات، ازداد الوضع تدهورا حين فتح مجال الاستيراد، علما أن احتياطي الجزائر من العملة الصعبة كان غير مرتفع، مما أدى حينها إلى تكس

السوق الجزائرية بالمواد الاستهلاكية (جبن، شكولاتة مشروبات...) وهو ما ساهم في زيادة الديون الخارجية.

– العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية (92-94)

تميزت السوق الجزائرية بالفوضى وعدم الاستقرار بفعل عملية التحرير غير المضبوطة مما أدى إلى لجوء المستثمرين إلى الاستيراد بهدف الربح السريع فقط، وأمام هذا الوضع تحركت حكومة السيد بلعيد عبد السلام آنذاك، إلى اتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بالتصحیحات التنظيمية، فجاءت التعليمية الحكومية رقم 625 الصادرة بتاريخ 18 أوت 1992، والتي أعادت صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية منها معايير قابلية التحويل الخارجي والتي أوكلت صلاحياتها للدولة، بعدما كانت من اختصاص البنوك وذلك من خلال لجنة «AD-HOC» (لجنة «AD-HOC» هي لجنة مرؤوسة من طرف وزير المنتدب للتجارة وهي مكلفة بمتابعة عمليات التجارة الخارجية ودورها يكمن في أخذ الإجراءات لضمان الاستعمال الأمثل للموارد المالية). وما يؤخذ عن هذه اللجنة كونها وجهت نسبة كبيرة من الغلاف المالي المخصص للاستيراد إلى القطاع العام على حساب القطاع الخاص. إلا أن هذه اللجنة لم تعمر طويلا، وبمجيء السيد مقداد سيفي على رأس الحكومة حلت رسميا في 12 أفريل وقد تمت إعادة النظر في مجموعة قوائم المنتجات المرخص باستيرادها من خلال إصدار تعليمية من وزارة التجارة في 27 أكتوبر 1992 تم فيها الفصل بين المنتجات المرخص باستيرادها والمنتجات ممنوعة الاستيراد كما يلي:

– منتجات استراتيجية: ويتعلق الأمر بالمحروقات والمنتجات الاستهلاكية الأساسية، وكذا عوامل الإنتاج المتعلقة بالفلاحة، وتستفيد هذه القائمة بقسط كبير من العملة الصعبة.

– المواد الممنوعة من الاستيراد: تضم قائمة المواد التي لا يمكن استيرادها إلا باستعمال الحساب الخاص من العملة الصعبة، مثل: الشاحنات والحافلات ومواد أخرى لا يمكن استيرادها حتى لو تم استعمال الحساب الخاص من العملة الصعبة كالفواكه والحليب.

3.2. مرحلة تحرير التجارة الخارجية

تأرجحت السياسة التجارية الجزائرية باتجاه الخارج بين الحماية والتحرير، ورغم أن الجزائر أبدت نيتها لتحرير تجارتها الخارجية من خلال الإجراءات التي قامت بها خلال المرحلة الانتقالية، إلا أن عدم قدرتها على التحكم في تداعيات التحرير التجاري وما نتج عنه من فوضى جعلها تتراجع بتحفظ، إلا أن الواقع جعل من تحرير التجارة الخارجية لأغلب دول العالم أمر حتمي وأكيد، إن لم يكن إلزامي.

1.3.2. أسباب تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت نتيجة تراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية التي فرضتها المرحلة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك في وسط محيط عالمي مليء بالتقلبات وعدم الاستقرار، إضافة لذلك هناك مجموعة أخرى من الأسباب دفعت إلى تحرير التجارة الخارجية وهي:

– أن النظام الاقتصادي الحر أصبح الوحيد على الصعيد العالمي الأكثر جذبا للنمو الاقتصادي وتحقيقا للنجاعة الاقتصادية.

– أن طريقة تسيير الدولة للتجارة الخارجية أدت إلى اعتبار الأعوان الاقتصاديين الجزائريين مجرد مشتريين في السوق الدولي، ويتحملون أعباء كبيرة لعدم قدرتهم على التفاوض والبحث عن تحقيق مصالح الدولة.

– أن استخدام نظام الرخص الإدارية للحصول على العملة الصعبة بواسطة إجراءات إدارية بيروقراطية أدى إلى سوء تخصيص الموارد.

كما أن عملية تحرير التجارة الخارجية كان هدفها توفير الاحتياجات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية، ومنه تحقيق اندماج تدريجي لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين في تحقيق صفقاتهم بالخارج، كما أن تحرير الواردات كان يهدف إلى توفير المدخلات والتجهيزات الضرورية لضمان سيرورة الجهاز الإنتاجي.

من الجدير بالذكر أن السياسة التجارية المعتمدة وفق برنامج التصحيح الهيكلي ارتكزت على تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني وتوسيع قطاع الصادرات عن طريق ترشيد نظام الرسوم الجمركية وتبسيط إجراءات الدفع بالخارج من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يتجلى من خلال عملية تخفيض العملة الوطنية.

إن العودة إلى سياسة تحرير التجارة الخارجية هي نتيجة حتمية لاتفاقية STAND. By المبرمة مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، والتي تم الاتفاق من خلالها على برنامج التصحيح الهيكلي وإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تم وضع شروط من قبل الصندوق، لإتمام الاتفاق على إعادة جدولة الديون الجزائرية.

– صندوق النقد الدولي وتحرير التجارة الخارجية الجزائرية: أشرف صندوق النقد الدولي على نوعين من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إحداها للأجل قصيرة و الثانية للأجل المتوسطة و

الطويلة، تسمى الأولى بسياسات التثبيت الاقتصادي و الثانية بسياسة التصحيح الهيكلي أو التعديل الهيكلي و التي كان من أهم نتائجها استعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في التوازنات الكلية و تحسن الوضعية المالية للبلد(انخفاض المديونية، فائض في الميزانية، انخفاض معدل التضخم، فائض في موازين المدفوعات و التجارة الخارجية، احتياطي كبير من العملة الصعبة) ، و قد ساعد على ذلك بشكل كبير الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في الأسواق العالمية(مياسي إكرام 2011، ص.196).ومن أهم ما تضمنه برنامج الاتفاق مع صندوق النقد الدولي: مبدأ تحرير التجارة الخارجية و تطبيق القانون الخاص للاستثمار وإدراج النصوص التطبيقية لهذا القانون وإصلاح نظام الصرف، كما أعطيت صلاحيات لبنك الجزائر من أجل إصلاح سياسات الصرف، وكانت سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية هي السياسة التي تبنتها السلطات النقدية تلبية لشروط صندوق النقد الدولي لإتمام الاتفاق على إعادة جدولة الديون الجزائرية، و في ما يلي نتطرق لأهم هذه الشروط:

- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر ب 22٪ سنة 1991 ثم 40,17٪ سنة 1994 ، و يهدف هذا التخفيض إلى الأهداف التالية:
- استعادة التوازن الخارجي.
- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطاءها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات.
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في المجال الخارجي إلا أن هذه السياسة أثبتت فشلها بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر.
- تحرير التجارة الخارجية: أصدر البنك الجزائري في 12 أفريل 1994 تعليمة تم على إثرها تحرير الواردات، وضبط الإجراءات المتعلقة بالاستيراد بما يتماشى مع ذلك.
- الانضمام إلى منظمات عالمية: يشترط صندوق النقد الدولي الانضمام للمنظمات العالمية كالمنظمة العالمية للتجارة «OMC» وهذا من أجل كسب مكانة في الساحة الدولية.

في هذا المجال، تم إصلاح النظام الجمركي واتجهت سياسة جمركية مطابقة للمعايير الدولية، كما تم تحديد القواعد المطبقة على عمليات التصدير والاستيراد، بالإضافة لوضع إطار تأميني تمويلي مؤسساتي لتنظيم التجارة الخارجية الجزائرية.

2.1.3. إصلاح النظام الجمركي

حمل الأمر 02-01 الصادر سنة 2001 تعديلات جديدة على هيكل التعريفات الجمركية من خلال تقليص عدد المعدلات من جهة، وخفض قيمتها من جهة أخرى وفي هذا الإطار تم تخفيض القيمة القصوى للرسوم الجمركية إلى 30 % بعد ما كانت 45% حيث تأسست تعريفات جمركية جديدة، تتحدد نسبها كما يلي: 5% للمواد الأولية و مواد التجهيز، 15% للمنتجات المصنعة، 30% للسلع الاستهلاكية و إلغاء القيمة لدى الجمارك و تعويضها بالرسوم الجمركية ذات المفعول المماثل (DAP) بمعدل 60%. (بهلولي فيصل، 2012، ص.118).

كما أقدمت الجزائر على منح مجموعة من الإجراءات المبسطة للمتعاملين الاقتصاديين من أجل تسريع عملية التخليص الجمركي و الإسهام في تسهيل التجارة الخارجية، كالتسهيلات التي تتعلق بالتصريح المفصل. حيث يمكن أن يودع تصريحاً غير كامل يدعى بالتصريح المؤقت، بعد التعهد بتقديم الوثائق الناقصة أو استكمال هذا التصريح في الأجل المحددة (المادة 86 من قانون الجمارك)، والاعتماد على المسار الأخضر وهو من التقنيات الحديثة الخاصة بمجال تسيير المخاطر، حيث يسمح هذا الإجراء للمتعامل الاقتصادي بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع التصريح لدى الجمارك (جفاف وليد، 2009، ص.172).

القواعد المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير

تحددت المبادئ الأساسية في مجال الاستيراد و التصدير بنصوص الأمر 04-03 الصادر في 19 جويلية 2003 بمقتضى المادة 02، حيث يستثنى من عمليات الاستيراد و التصدير المنتجات المخلة بالأمن و النظام العام و الأخلاق، (Guide investir en Algerie, 2013) و قد فرضت على هذه العمليات قيود و إجراءات لحماية المنتج الوطني يمكن إيجازها في ما يلي (نفس المرجع السابق):

– القيود: تخضع عمليات تصدير و استيراد المنتجات إلى مراقبة الصرف طبقاً للتشريع و التنظيم المعمول بهما، مع إمكانية اشتراط تراخيص لاستيراد و تصدير المنتجات، كما يجب أن تكون المنتجات المستوردة مطابقة للمواصفات المتعلقة بنوعية المنتجات و أمنها وفقاً للقانون رقم 09-03 الصادر في فيفري 2009 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، و المرسوم التنفيذي

رقم 90-366 الصادر في 10 نوفمبر 1990 المتعلق برسم و عرض المنتجات المنزلية غير الغذائية، و القانون 04-04 الصادر في 23 جوان 2004 المتعلق بالتقييس و الأمر الصادر في 15 جوان 2002 المحدد لطرق تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك المتعلق باستيراد السلع المقلدة.

– الإجراءات الحمائية: يمكن أن يستفيد الإنتاج الوطني من حماية تعريفية في شكل حقوق جمركية و تدابير الدفاع التجارية، و يتعلق الأمر بتدابير وقائية و إجراءات تعويضية أو مضادة للإغراق.

تطبق إجراءات الحماية تجاه منتج ما، إذا كان مستوردا بكميات متزايدة إلى درجة أنها تلحق أو تهدد بإلحاق ضرر جسيم بفرع من فروع الإنتاج الوطني لمنتجات مماثلة أو منافسة له مباشرة، مع إمكانية تطبيق تدابير وقائية تتخذ في شكل تقييدات كمية عند الاستيراد أو رفع نسب الحقوق الجمركية، من الممكن أيضا فرض حق تعويض على سبيل المقاصة، على كل دعم ممنوح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عند الإنتاج أو التصدير أو النقل لكل منتج يلحق أو يهدد تصديره إلى الجزائر بإلحاق ضرر كبير لفرع من فروع الإنتاج الوطني، و الحق التعويضي هو حق نوعي يستوفي كما هو الشأن بالنسبة للحقوق الجمركية، أما الحق ضد الإغراق فشأنه شأن الحقوق الجمركية يمارس على كل منتج يكون سعره عند تصديره للجزائر أقل من قيمته العادية أو قيمة منتج مشابه له، و بالتالي استيراده يلحق الضرر بأحد فروع الإنتاج الوطني.

4.2. الإطار التمويلي، التأميني، المؤسسي، والتنظيمي

تم إنشاء نظام جديد لتأمين و ضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX ، حيث يتم تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية، و في الجانب التمويلي تقوم بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، كما تم إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية، أما في الجانب المؤسسي التنظيمي، تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI و الشركة الجزائرية للأسواق و المعارض SAFEX و كذا الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية PROMEX سنة 1996 ليقوم بدعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية و ربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، إضافة إلى تنمية منتجاتهم و تثمين صفقات التصدير وفقا ل "المرسوم التنفيذي رقم 327/26 ليوم 1 أكتوبر 1996" (عماري جمعي، قندوز طارق، 2010)

5.2. البرامج المرافقة لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية "البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 08 مارس 2004، وهذا البرنامج غطى 6 سنوات وبدأ تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرت الميزانية المخصصة له بـ 6 مليار دج (طبر عبد الحق، مدخل خالد، 2014). إن هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية، فكان لتطبيق برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أسباب كما أنه يستهدف المستويات الثلاث الخاصة بالمؤسسات من المستوى الكلي إلى القطاعي والجزئي، ويتم تنفيذ البرنامج عن طريق عدة هيئات تشرف على ذلك وخاصة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نفس المرجع السابق).

من الجدير بالذكر، أن بدايات مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية 1994-1998 تمت

تحت وطئة المنظمات العالمية، أي أنه كان انفتاح اجباري وليس اختياري (Mehdi 51-68) (Abbas, 2012, pp

مما سبق يمكننا القول أن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية كان شرط صندوق النقد الدولي لإتمام اتفاق إعادة جدولة الديون الجزائرية، واعتبرته الجزائر سبيلا لتوفير احتياجات مؤسساتها الاقتصادية، ولذلك فقد قامت بإصلاح نظامها الجمركي، ونصت قواعد لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى وضع إطار تمويلي تأميني، مؤسساتي وتنظيمي لتسهيل هذه العمليات، كما أنها وضعت برامج مرافقة لهذا التحرير كبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من سهولة دخول وخروج السلع والخدمات، حتى لا تبقى الجزائر مجرد معرض للإنتاج الأجنبي.

3. تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية على واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة النفط

لقد كان لانخفاض أسعار النفط أثر كبير على الاقتصاد الجزائري، بحكم طبيعته الريعية، وبالأخص على التجارة الخارجية الجزائرية ومختلف الجوانب المتعلقة بها.

1.1. انعكاسات انخفاض أسعار النفط على التجارة الخارجية الجزائرية

تشهد التجارة الخارجية الجزائرية تراجعاً كبيراً بسبب انخفاض أسعار النفط منذ 2014 و بقي الحال على حاله طيلة سنة 2015 حيث انتقل معدل أسعار خام الصحاري من 61,69 دولار للبرميل في جوان 2015 إلى 56,34 دولار للبرميل في شهر جويلية، أي بانخفاض قدره 5,35 دولار، وجاء هذا الانخفاض توازياً مع الهبوط العام لأسعار النفط في شهر جوان حيث فقد برميل الخام حوالي 10% من قيمته بسبب وفرة المعروض في الأسواق العالمية. (تقرير منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك) وأشار التقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه استمر انخفاض أسعار البترول الذي انتقل من 99 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل في 2015 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016 هذا الانخفاض الذي انعكس مباشرة على الميزان التجاري، حيث سجل الميزان التجاري للجزائر عجزاً بـ 17.74 مليار دولار خلال عام 2016، مقابل عجز بـ 13.17 مليار دولار في 2015، أي بزيادة في العجز قدرها 4.8%، وتراجعت الصادرات إلى 28.88 مليار دولار في 2016 مقابل 34.66 مليار دولار، ما يعني أنها تهاوت بـ 16.7%، أما الواردات فقد انخفضت كذلك، لكن بوتيرة أضعف، لتبلغ 46.72 مليار دولار في 2016، مقابل 51.07 مليار دولار في 2015، أي بنسبة تراجع 9.62%، وهو رقم بعيد عن الرقم الذي وضعته الحكومة الجزائرية كهدف وهو 40 مليار دولار، وفي ما يتعلّق بالمحروقات فقد تقلّصت الصادرات من 32.69 مليار دولار في 2015 إلى 27.01 مليار دولار في 2016، أي بتراجع 17.12%، كذلك تراجعت الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2.58 مليار دولار في 2015 إلى 2.06 مليار دولار في 2016، ما يؤكّد أن رحلة "تنويع الاقتصاد" التي تراهن عليها الحكومة الجزائرية لا تزال طويلة، وفي مقابل ذلك انخفضت واردات المنتجات الغذائية إلى 8.22 مليارات دولار في 2016، مقابل 9.31 مليارات دولار في 2015، في الوقت الذي تراجعت فيه أيضاً فاتورة السلع الاستهلاكية غير الغذائية إلى 8.27 مليار دولار مقابل 8.67 مليارات دولار في سنة 2014، أما واردات السلع من وسائل الإنتاج فقد تقلّصت هي الأخرى إلى 14.33 مليار دولار في 2016 مقابل 15.97 مليار دولار في 2015، فيما بلغت قيمة واردات التجهيزات 15.89 مليار دولار مقابل 17.74 مليار دولار في 2015، و هذا بسبب السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة

الجزائرية، أما من حيث التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية، فقد حافظت الصين على صدارة البلدان المصدرة **للجزائر** للعام الثالث على التوالي، بعدما صدرت ما يقارب 8.39 مليار دولار، تليها فرنسا بـ 4.74 مليار دولار ثم إيطاليا بـ 4.64 مليار دولار، أما قائمة زبائن الجزائر فقد تقدّمها إيطاليا بـ 4.77 مليار دولار ثم إسبانيا بـ 3.56 مليار دولار فالولايات المتحدة الأمريكية بـ 3.22 مليار دولار، وكلّها عبارة عن صادرات نفطية وغازية (2017, <https://www.alaraby.co.uk>)

بناءً على الأرقام السابقة، فإن الميزان التجاري في تراجع مستمر منذ 2014 بسبب تراجع الصادرات رغم تراجع الواردات، وذلك لأن وتيرة التراجع في الواردات ضعيفة بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي الجزائري الذي لا يسمح بإحلال الواردات.

2.3. انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الجوانب ذات الصلة بالتجارة الخارجية الجزائرية

شهدت قيمة الدينار الجزائري انخفاضا مستمرا منذ جويلية 2014، حيث انخفض سعر الصرف المتوسط للدينار مقابل الدولار من 93,24 دينار نهاية مارس 2015 مقابل 77,9 دينار سنة من قبل، كنتيجة لانخفاض سعر النفط، هذا الأخير الذي يعد إلى جانب محددات أخرى، كفارق التضخم و فارق الإنتاجية بين الجزائر و شركائها الأجانب من أساسيات الاقتصاد الوطني التي تحدد المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي (تصريحات مسؤول بنك الجزائر، www.radioalgerie.dz). وما يزيد الطين بلة أنه لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في الميزان التجاري فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، و حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك على طاقة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل - على قدرتها على التصدير، كما يؤثر التذبذب في حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة (جوزي جميلة، 2012، ص. 5).

و عليه يمكن القول، بعد جملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية و التي كانت في الأساس استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، اتسمت بنية التجارة الخارجية الجزائرية خلال العشرية الأخيرة بالهشاشة، هيكل مشوه، 97% من صادراتها محروقات وتبعية غذائية، أكثر من 30% من وارداتها مواد غذائية و سلع استهلاك، بسبب زيادة الاستهلاك للواردات لانخفاض أسعارها بسبب تخفيض التعريفات الجمركية، من جهة، و إعاقه الجهاز الإنتاجي الجزائري بسبب حدة منافسة الواردات له، ، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية فإنه بالرغم من محاولات

الجزائر لتنوع مواردها وزبائنها، إلا أن الإتحاد الأوروبي بقي على رأس قائمة هؤلاء، تليه الصين، وهو تحد آخر للتخلص من التبعية لأحادية المتعامل معه، كما أن تذبذب أسعار النفط عامل أساسي ساهم في خلق التقلبات في أسعار الصرف، هذه الأخيرة التي لها أثر مباشر على أسعار الصادرات و الواردات الجزائرية على اعتبار أنها تكون مقومة بالدولار أو اليورو. حيث أن حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب للاقتصاد الجزائري خسائر مالية جسيمة تتراوح بين 500 و800 مليون دولار سنويا، إذ يتم تسديد ثلثي الواردات بالعملة الأوروبية (60%)، بينما الصادرات فمسعرة بالدولار تغذيها المحروقات، حيث أنه رغم تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات لعدة سنوات، فإن الاقتصاد الجزائري لا يزال يتأثر بضربات مالية موجعة جراء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من قيمة مجمل الصادرات. (قندوز طارق أبو مازن، www.kantakji.com) هذه التبعية التي تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، وتجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بانخفاض الأسعار.

3.3. تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في المدى المتوسط

من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد الجزائري في الأمد المتوسط، وأن تبلغ نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في المتوسط 1.2 % في السنوات 2017 - 2019 ويرجع تخفيض توقعات النمو بالمقارنة بتوقعات خريف 2016 إلى تدابير ضبط أوضاع المالية العامة المعلنة وانحسار نمو إنتاج النفط والغاز، وفي السنوات 2017-2019 ستساعد زيادة معتدلة نسبتها 2.5% في إنتاج النفط والغاز بفضل بدء الإنتاج من آبار نفط جديدة وتصحيح إيجابي لأسعار النفط على تخفيف الآثار السلبية لإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة والمعاملات الجارية على القطاعات الحقيقية غير النفطية، وسيُساعد استمرار المستوى المتدني لأسعار النفط وركود الطلب الأسري بسبب ارتفاع مستويات البطالة على كبح جماح التضخم، ومن المتوقع أن يسجل عجز الموازنة العامة تراجعاً جديداً إلى ما دون 1% بحلول 2019 في حال أبطت الحكومة على قيود صارمة لجهة الإنفاق وبناء على هذا الوضع وضعت الجزائر خطة للتخلص من تداعيات أزمة النفط حاضرا ومستقبلا من خلال خطتها لتحقيق نمو اقتصادي على ثلاث مراحل لأجل الوصول إلى تحقيق معدل نمو 6,5 بالمائة عام 2030 خارج المواد النفطية التي تشكل عصب الاقتصاد الجزائري.

4. خاتمة:

يمكن القول، بعد جملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية والتي كانت في الأساس استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، اتسمت بنية التجارة الخارجية الجزائرية غداة أزمة النفط 2014 بالهشاشة، هيكل مشوه، 97% من صادراتها محروقات وتبعية غذائية، أكثر من 30% من وارداتها مواد غذائية و سلع استهلاك، ، وبذلك فإن سياسة التحرير التجاري لا يمكن أن تكون سبيلا لتنوع الاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، على العكس من ذلك فهي تشجع الواردات الاستهلاكية التي تصبح عبئا على الاقتصاد الوطني خاصة عند الأزمات النفطية أين تشح الموارد المتأتية من الصادرات النفطية، ومنه فإن التحرير سياسة تستلزم الدراسة المعمقة لكامل القطاعات المنتجة، لأن التحرير في الأصل وجد لتصريف الفائض من المنتجات والتزود بالمنتجات التي تكون تكلفتها إنتاجها عالية نسبيا أو مقارنة مع دول أخرى.

5. قائمة المراجع:

1. بن ديب عبد الرشيد ، 2002-2003. تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، منقول من الموقع: islamfin.go-forum.net/t1714-topic
2. بن موسى كمال، 2004، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،
3. بهلولي فيصل، 2012، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة لأورومتوسطية، مجلة الباحث، العدد 11
4. الجريدة الرسمية: 1990، القانون المالي التكميلي رقم 45 عام.
5. جفاف وليد، 2009، اصلاحات إزالة القيود غير التعريفية و آثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر،
6. جوزي جميلة، 2012، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، ص 5. منقول من الموقع: rcweb.luedld.net/rc11/A1123.pdf
7. شامي رشيدة، 2006-2007، المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر
8. طير عبد الحق، مدخل خالد، 15-16 ماي 2014، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي-دراسة تقييمية للبرنامج الوطني للتأهيل، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة قسنطينة 2
9. عماري جمعي، قندوز طارق، 09، 08 نوفمبر 2010، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و

- المتوسطة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف..
10. قندوز طارق أبو مازن، رصيد ميزان التجارة الخارجية في مفترق الطرق(معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري) الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دالي إبراهيم-الجزائر. منقول من الموقع: www.kantakji.com
11. المادة 86 من قانون الجمارك.
12. مياسي إكرام، 2011 ، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومه، الجزائر،
13. Mehdi Abbas, 2012, L'ouverture commerciale de l'Algérie, Revue Tiers Monde, Presses Universitaires de France. Paris,
14. [www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/KPMG - INVESTIR](http://www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/KPMG-INVESTIR) :Guide investir en Algerie, edition2013.kpmg.dz
15. تقرير منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك ، منقولة من الموقع: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150811/48981.html
16. تصريحات مسؤول بنك الجزائر، منقولة على الموقع: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150811/4520

تقنيات حساب وتقييم الخزينة في المؤسسة الاقتصادية

Treasury Calculation and Valuation Techniques

ط.د: بلعباس نايبي سيد أحمد*

جامعة البليدة - الجزائر

ahmed1983bns@gmail.com

Received: 12/04/2018

Accepted: 26/05/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

من خلال هذا البحث حولنا إظهار الدور الفعال التي تلعبه وظيفة الخزينة في المؤسسة الاقتصادية عبر تقنيات وأدوات تعتمد عليها علوم التسيير المالي، هذه التقنيات لها أهمية كبيرة في تسيير الخزينة والتي بها تسعى المؤسسة إلى تجنب العسر المالي في خلال مراحل حياتها، والذي قد يصيبها إن أهملت هذا الجانب واهتمت إلا بالجانب المحاسبي والإنتاجي، أو بالعكس التوظيف المالي الجيد في حالة اليسر المالي.

ولقد شملت هذه الورقة البحثية تقنيات حساب وتقييم الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لما لها من أهمية على التوازن المالي في المدى القصير، حيث أن كل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة والمتعلقة بكل جوانب نشاطها ينعكس أثرها المباشر على الخزينة. هذه الأخيرة تعتبر صورة تترجم فيها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تقييم الخزينة، المؤسسة الاقتصادية، العسر المالي، اليسر المالي، التوازن المالي.

تصنيف G00,G20:JEL

Résumé:

A travers cette recherche nous avons essayé de démontrer le rôle efficace que peut jouer la fonction de la trésorerie dans une société économique grâce aux techniques propres aux sciences de gestion financière, ses techniques dans l'importance est prouvé dans la gestion de la trésorerie, puisque à travers ses techniques la société peut éviter toutes difficultés financières.

* المؤلف المرسل: ط.د: بلعباس نايبي سيد أحمد ، الإيميل : ahmed1983bns@gmail.com

Cette recherche à englobé toutes les techniques de calcul et d'appréciation de la trésorerie dans la société économique, et pour cause, l'importance que joue sur l'équilibre financier à cours terme, puisque toutes les décisions prises par la société et qui concerne ses activités reflètent directement sur la trésorerie, cette dernière est considéré comme une image sincère et fidèle qui traduit toutes les opérations de la société.

Les mots clefs: *Appréciation de la trésorerie, la société économique, déficits financiers, aisance financière, l'équilibre financier.*

Jel Classification Codes: G00,G20

1. مقدمة:

إن من أهم مفاهيم وأهداف التسيير المالي في المدى القصير هو محاولة التحكم في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبغية الوصول بالمؤسسة الاقتصادية إلى حالة الملاءة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، وتوفير السيولة اللازمة في كل وقت وبأقل تكلفة ممكنة، والمهم في ذلك أيضا التوظيف المالي المنتج.

ولتحديد هذا الوضع لا بد من وجود تسيير فعال داخل المؤسسة وذلك باستعمال تقنيات وأساليب فنية إدارية تمكنها من التحكم في محيطها الداخلي من جهة والتأقلم مع المحيط الخارجي من جهة أخرى، وبالتالي العمل على مواجهة جميع المشاكل والعراقيل التي يمكن أن تواجه المؤسسة في ظل المنافسة الاقتصادية الحادة، ويرجع ذلك إلى درجة المرونة التي تتميز بها المؤسسة. وهذا ما يدعونا للتعرف أكثر على العامل المتحكم في هذه المرونة ألا وهي الخزينة، والتي تعبر عن التدفقات النقدية الحقيقية الناتجة عن كل الأنشطة المحققة من طرف المؤسسة والتي لها مكانة مهمة في اتخاذ القرارات المالية المناسبة في التسيير المالي.

لذلك كانت إشكالية بحثنا تدور حول ماهي التقنيات الحديثة لحساب وتقييم الخزينة في المؤسسة الاقتصادية؟.

وبغية الإلمام بالموضوع والإجابة عن التساؤل المطروح ارتأينا إلى تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

- مفاهيم أساسية حول الخزينة.

- كيفية حساب وتقييم الخزينة.

- تدفقات الخزينة.

2- مفاهيم أساسية حول الخزينة:

يعتبر تسيير الخزينة في المؤسسة الاقتصادية وسيولتها المالية، من أهم المهام الرئيسية التي يتولها أمين الخزينة، حيث يقوم بدراسة مختلف العوامل والجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية والتسيير المالي بالخصوص، ونظرا لهذه التعقيدات فإن تسيير الخزينة وتحديد رصيدها تعتبر من أهم الوظائف في المؤسسة لما لها من ضرورة تقنية لمواجهة العسر المالي، ولما لها من أهمية أيضا في الحكم على القرارات المتخذة من طرف المسيرين الماليين والمدراء في المؤسسة، وتبني سياسات مالية فعالة في مجال الاستثمار.

1.2- مفهوم الخزينة:

تؤدي دراسة رأس المال العامل واحتياجاته، إلى دراسة السيولة التي تسمى بالخزينة وهي التوازن الحالي، وتعتبر من أهم دلائل التوازن المالي لجمعها للتوازنين السابقين للمدى الطويل والمتوسط (أكثر من سنة وبين سنة وعدة أيام)، فهي تمثل الأموال الجاهزة التي تمتلكها المؤسسة وتتصرف فيها في أي لحظة، وذلك لأن رأس المال العامل لا يضمن للمؤسسة المرونة الكافية لتسديد التزاماتها. (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 77) كما يمكن تقديم على ضوء التعريف الذي سبق، عدة مفاهيم أخرى للخزينة أهمها:

"الخزينة هي مجموع الأموال السائلة التي هي تحت تصرف المؤسسة الاقتصادية". (بوشاشي بوعلام، 1997، صفحة 110)

"الخزينة هي الفرق بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة المرتبطة أساسا بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، حيث تشمل التدفقات الداخلة على تلك الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة (البنوك والمساهمون...) لمواجهة الاحتياجات المتعلقة بالتدفقات الخارجة (أجور المستخدمين، تسديد الديون والضرائب...)" (بخلوة باديس، 2001، صفحة 10)

"الخزينة هي الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الإستحقاقية الحالية، وهي بذلك تعني أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها". (A. Capiez, 1994, p. 44)

"الخزينة هي الفرق أيضا بين مجموع الموارد التي تمول النشاط ومجموع الاحتياجات الضرورية لهذا النشاط، فهي تعرف إذن بأنها الفرق بين رأس المال العامل الدائم (الصافي) واحتياجات رأس المال

العامل. وبالتالي فالخزينة ليست احتياجا ولكن فائضا وفي حالة العجز في الخزينة يغطي هذا العجز عن طريق القروض البنكية". (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 77)

ومن هذه المفاهيم كلها ندرك أن الخزينة هي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة، ومن هذا نستنتج أن الخزينة هي الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن استغلال نشاطها، وتمثل الخزينة الفائض أو العجز بعد تمويل الاستثمارات وكذا احتياجات التمويل المتعلقة بالنشاط.

2.2.- العناصر المكونة للخزينة:

يتم تحديد العناصر المكونة للخزينة انطلاقا من الميزانية المالية، وعليه فإن الخزينة تتكون من عناصر الأصول وعناصر الخصوم، والتي يمكن عرضها كما يلي:

أ- عناصر الأصول: هي الأصول المتاحة في فترة قصيرة، والتي يمكن أن تستعملها المؤسسة في تمويل احتياجاتها، وتتكون من: (إسماعيل عربايجي، 2004، صفحة 252)

- الأوراق التجارية: هي عبارة عن أوراق قابلة للتداول بالطرق التجارية وتمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود (هوام جمعة، 2002، صفحة 185) ومعنى ذلك أن الأوراق التجارية هي تلك السندات الإذنية التي تصدرها المؤسسة مقابل فائدة معينة تدفعها للمشتريين القائمين بعملية الشراء (محمد الصيرفي، 2008، صفحة 479) وتعتبر من أهم وسائل التمويل التي تستعملها المؤسسة من أجل توفير السيولة في خزيتها، وهذا بواسطة الاتصال ببنكها أو البنك المتعامل مع الزبون لخصمها وبالتالي تحصل المؤسسة على قيمة الورقة التجارية مع اقتطاع العمولة التي يأخذها البنك مقابل الخدمة التي قدمها كأجر العمل (O. Boukhezar, 1983, p. 146)

- الودائع لأجل: تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة، فخاصية التوظيف تعطي للمؤسسة الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة، بينما خاصية السيولة تعني أن المدة التي تبقاها الوديعة في البنك ليست بالطويلة، بالإضافة إلى وجود إمكانيات سحبها في أي وقت ولكن بعد استيفاء بعض الشروط الضرورية مثل الإخطار المسبق. (الطاهر لطرش، 2004، صفحة 27)

- الحسابات البريدية الجارية والمصرفية: هي الأموال الجاهزة التي يتاح للمؤسسة التصرف فيها في أي وقت وحسب شروط متفق عليها بين المؤسسة والبنك، وتمثل في: (حساب الصندوق والحساب البريدي الجاري...). (O. Boukhezar, 1983, p. 148)

- **سندات الخزينة:** وهي عبارة عن سندات حقوق متداولة تصدرها المؤسسة من أجل توفير السيولة خارج السلك البنكي، عمليا مدة حياة سندات الخزينة قصيرة (لمدة سنة أو أقل) وبمعدل ثابت وعند حلول موعد الاستحقاق يتم تسديد قيمة السند مضافا إليه الفائدة المحددة. وبالتالي فالسند هو ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها. (G. Langlois, M. Mollet, 2011, p. 235)

- **سندات الصندوق:** هو التزام مكتوب من طرف المؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (مبلغ القرض) في تاريخ الاستحقاق، وقد يكون هذا السند محرر باسم الشخص أو لأمره أو لحامله، ومدة السند لا تتجاوز 12 شهراً، ويمكن لحامل السند قبل انقضاء المدة أن يقدمه إلى البنك للخصم، إذا احتاج إلى السيولة قبل تاريخ الاستحقاق. (الطاهر لطرش، 2004، صفحة 35)

ب- **عناصر الخصوم:** هي الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك، أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة الاقتصادية بمنحها السيولة التي تحتاج إليها لتسديد قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون المستحقة، وتتمثل أساسا في: (إسماعيل عراجي، 2004، صفحة 252)

- **تسهيلات الخزينة:** هي عبارة عن قروض تمنح من قبل البنك للمؤسسة التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا والتي يمكن أن تنتج عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، ومن هنا يمكن القول أن هدف هذه التسهيلات هو تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرص تتم فيها عملية التحصيل لصالح المؤسسة. وعادة ما يلجأ إلى هذه التسهيلات في نهاية الشهر أين تكثر وتتعدد مدفوعات المؤسسة مثل: (أجور العاملين، تسديد بعض المصاريف والفواتير...). (أحمد بوراس، 2008، صفحة 40)

- **السحب على المكشوف:** وهي طريقة تمويلية يمنحها البنك للمؤسسة التي عادة ما تكون من عملائها الدائمين، يسمح من خلالها لهذه المؤسسة القيام باستخدام أموال أكبر مما هو موجود برصيدها لدى البنك، بعبارة أخرى أن يصبح رصيدها لدى البنك مدينا لمدة زمنية متفق عليها عادة ما تتراوح بين 15 يوما إلى سنة. ويستعمل السحب على المكشوف لتمويل نشاط المؤسسة وللإستفادة من بعض الظروف الاقتصادية التي قد يتيحها السوق كإجراء بعض السلع بكميات كبيرة نتيجة لانخفاض سعرها. (أحمد بوراس، 2008، صفحة 39)

- **السلفات المصرفية:** هي علاقة اتفاق بين المؤسسة والبنك المتعامل معها، ويمكن لهذا الأخير (البنك) أن يسمح للمؤسسة بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في حسابها، ولكن بشروط متفق عليها من الطرفين وبمعدل فائدة مرتفع. (G. Noel, C. Genvieve, 1981, p. 37)

3.2- أهمية الخزينة:

تعتبر الخزينة من الوظائف المهمة وعنصرا حاسما في حياة المؤسسة حيث أن مستوى الخزينة يعبر عن قدرتها على مواجهة كل التزاماتها خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال والتمويل الذاتي، وهي بذلك المصب الذي تتجمع فيه كل التدفقات النقدية الحقيقية من وإلى المؤسسة، وبالتالي فهي المرآة العاكسة لكل القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة كما تعتبر المحدد الرئيسي لكفاءة الإدارة المالية.

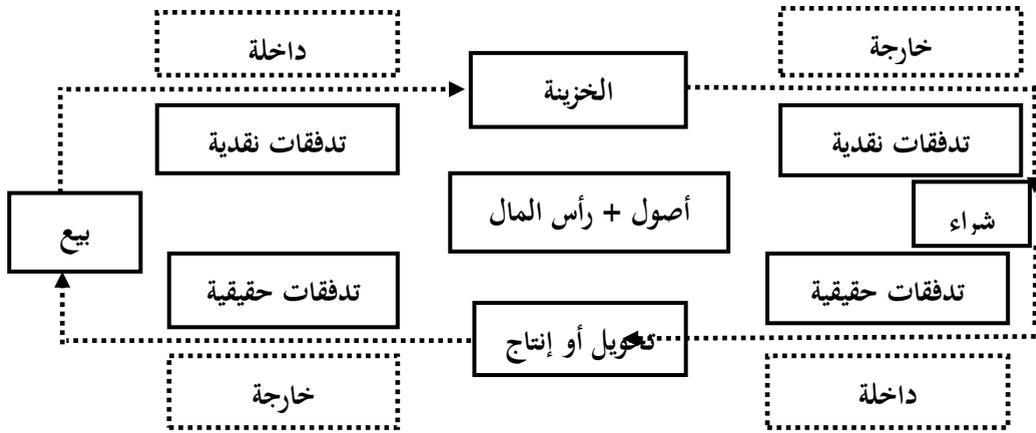
ومن الأمور المهمة والأساسية في الحياة الاقتصادية تواجد نقد لدى المؤسسة في الخزينة، وإن اختلفت كميته من وقت إلى آخر تبعا للظروف الاقتصادية، والنقد شأن أي أصل متداول يجب الاعتدال فيه، فإذا زاد رصيد النقد فقد يؤدي ذلك إلى تعطيل جزء من الأموال، وإذا انخفض الرصيد النقدي عن الحدود المطلوبة فقد تعجز المؤسسة عن سداد التزاماتها. (المتولي سند عرفه، بدون سنة، صفحة 289)

أ- الخزينة وعلاقتها بالتسيير المالي: يمكن تعريف التسيير المالي على أنه الفعالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المؤسسة، ويعتبر التسيير المالي الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية إلى تمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها، ومواجهة ما يستحق علمها من التزامات في الوقت المحدد. (محمد الصيرفي،، 2008، صفحة 13) ومن جهة أخرى تعتبر الخزينة مؤشرا محوريا وأساسيا، بحيث تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية لتمويل عملياتها وأنشطتها وضمان إستمراريتها وبقائها، وتمثل الخزينة أحد أهم مؤشرات التسيير المالي في المدى القصير (وذلك بإمكانية قياس اليسر المالي) وخاصة على المدى البعيد (وهذا من خلال قياس احتياجات التمويل في المؤسسة). كما تعتبر الخزينة كمقياس لقدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بديونها في المدى القصير، وذلك بمعرفة مدى ورصيد الخزينة. (J.Y. Eglem, A. Mikol, 1992, p. 576) إذا نستنتج أن الخزينة هي إحدى الوسائل المهمة والأساسية لعمل المسير المالي خاصة في تحديد الاحتياجات والاستحقاقات، وهذا لما توفره الخزينة من أدوات ووسائل مالية التي تكون المؤسسة بحاجة إليها.

ب- دور الخزينة في المؤسسة الاقتصادية: يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية على أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به. ويتم هذا الاندماج (لعوامل الإنتاج) بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية (سلع وخدمات)، وأخرى معنوية، وكل منهما يرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر، إذ تتمثل الأولى في الوسائل والمواد

المستعملة في نشاط المؤسسة أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى (ناصر دادي عدون، 1998، صفحة 14) ويرتكز نشاط المؤسسة على نشاط إنتاجي وتبادلي،

ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل التالي:



المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

التعليق:

من خلال الشكل رقم (01) يتضح، أن أي تدفق مادي أو معنوي في اتجاه معين (إلى الداخل أو الخارج) يقابله تدفق نقدي معاكس، وهذه التدفقات ليست عفوية بل هي نتيجة لمجموعة متشابكة من العلاقات التقنية والاقتصادية داخل المؤسسة.

ولكي تستطيع المؤسسة تسيير هذه التدفقات (التي قد يكون جزء منها منتجات داخلية) يجب أن تتوفر على هياكل ومصالح لتسيير ومراقبة هذه العلاقات من أجل تحديد تكاليفها وإيراداتها (وهذا هو موضوع المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية)، أما حركة التدفقات النقدية فهي تتميز بالدقة ويجب أن تجري بصفة منظمة بحيث تسمح باستمرار نشاط المؤسسة وفي ظروف ملائمة، ولا تكون مراقبة هذه التدفقات النقدية والحكم على السياسات المتخذة فيها إلا بواسطة مصلحة مكملة لمصلحة المحاسبة المحددة للتكاليف والإيرادات، وهذا هو موضوع التسيير المالي الذي يتخذ الخزينة كأساس ودعم له بحيث تلعب الخزينة دورا هاما في المؤسسة الاقتصادية من حيث التحكم في التدفقات النقدية.

4.2- أسباب عجز الخزينة:

من خلال ما سبق، نحاول سرد السيناريوهات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة حسب المنظور الوظيفي، وهي خمس حالات أساسية، كما يمكن إضافة حالة سادسة: (إلياس بن سامي، يوسف قريشي، 2006، صفحة 92)

- حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة: يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى، وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل (كالإتمادات البنكية الجارية) الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة.

تتم معالجة هذا الوضع بتصحيح الخطأ عن طريق مجموعة من الإجراءات، منها التنازل عن جزء من الاستثمارات أو الحصول على قرض طويل الأجل، وذلك لتصحيح مسار رأس المال العامل.

- حالة نمو سريع وغير متحكم فيه: إذا قدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال أكبر من إمكانياتها المالية فإن ذلك يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث العجز في الخزينة.

يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة، بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية والاستثمارية والصناعية على حصة سوقية تناسب والإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال: في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي والذي يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح أجال طويلة للعملاء وأيضاً قبول أجال قصيرة للموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تآكل رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، ومن ثم يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة. ولتفادي الوقوع في هذه المشاكل على المؤسسة أن تضمن بشكل فعال وبطرق علمية دقيقة مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

- حالة الخسائر المتراكمة: إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الجماعية، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي.

لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة وذلك على مستويين: (إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2006، صفحة 93)

- مستوى داخلي: وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة.

- مستوى خارجي: وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية وجلب أكبر عدد ممكن من العملاء.

- حالة تدهور في النشاط (انخفاض في رقم الأعمال): في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط، فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

- حالة إفلاس عميل مهم: إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات عميل وحيد، فإن أي تغير في وضعيته المالية لها آثار مباشرة على وضعية المؤسسة، مثل حالة الإفلاس واختفاء هذا العميل مما يؤدي إلى انخفاض حاد في رقم الأعمال وانتقل إلى حالة تدهور في النشاط.

إن كلا الحالتين السابقتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة، أما في الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة بديلة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب وتغيير النشاط. وخلاصة القول فإنه للخروج من هذا المأزق والذي يتمثل في حالة العجز في الخزينة، فما على المؤسسة إلا تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات، ومحاولة تنبأ في العلاقة الدائنية مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

3. كيفية حساب وتقييم الخزينة:

يتم التحليل المالي للمؤسسة باستعمال العديد من الأدوات والوسائل، وحتى يتمكن البنك من أخذ صورة معقولة عن الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية يجب أن يستعمل على الأقل الميزانية المالية لثلاثة سنوات متتالية، وأيضا جدول لحسابات النتائج الموافقة.

تكمن أهمية هذه الوثائق في إعطاء معلومات عن تطور نشاط المؤسسة حتى يكون التحليل موضوعيا، وأهم التقنيات المستعملة في التحليل المالي نجد مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في (مؤشر رأس المال العامل، مؤشر احتياجات رأس المال العامل ومؤشر الخزينة).

1.3.- رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل الدائم (الصافي) من المؤشرات الرئيسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه "هامش الأمان" الخاص بالمؤسسة، وذلك لمواجهة الاستحقاقات القصيرة الأجل. وبالتالي فإنه يظهر مقدارما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والتي تكون قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها لظروف. (مبارك لسوس، 2004، صفحة 31)

"كما يعرف رأس المال العامل الدائم على أنه حصة الأموال الدائمة التي يتم امتصاصها عن طريق تمويل القيم الثابتة والذي يكون جاهزا لتمويل الاحتياجات المرتبطة أو المتعلقة بدورة الاستغلال". (محمد الزين خاف ربي، 2002، صفحة 202)

"ويمكن أيضا تعريف رأس المال العامل الدائم على أنه الفرق بين الموارد الدائمة (المتتمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأس المال العامل الدائم موجبة، وينبغي أن تتناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة". (الطاهر لطرش، 2004، صفحة 147)

- حساب رأس المال العامل: ويمكن حساب رأس المال العامل، وهذا حسب الطرق التالية: (مبارك لسوس، 2004، صفحة 34)

- من أعلى الميزانية (على المدى البعيد): وبحسب وفقا للعلاقة التالية: العلاقة (1)

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

وبتعويض الأموال الدائمة بالعلاقة التالية: $\text{الأموال الدائمة} = \text{الخصوم} - \text{الديون القصيرة الأجل.}$

وبتعويض الأصول الثابتة بالعلاقة التالية: $\text{الأصول الثابتة} = \text{الأصول} - \text{الأصول المتداولة.}$

- من أسفل الميزانية (على المدى القصير): وبحسب وفقا للعلاقة التالية: العلاقة (2)

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل.}$$

- التفسير المالي لرأس المال العامل: يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن المالي في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان.

- العوامل التي تغير في حجمه بالزيادة: من أهم العوامل نجد: (مبارك لسوس، 2004، صفحة 33)

— زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض الطويلة الأجل (زيادة الأموال الدائمة).

— التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية (انخفاض الأصول الثابتة).

- العوامل التي تغير في حجمه بالنقصان: من أهم العوامل نجد:

— اقتناء أصول إنتاجية جديدة (زيادة الأصول الثابتة).

— تسديد القروض الطويلة الأجل (انخفاض الأموال الدائمة).

— نقصان قيمة الأموال الخاصة (انخفاض الأموال الدائمة).

على العموم هناك ثلاث حالات يمكن أن يظهر عليها رأس المال العامل، وهي الوضعيات التالية:

(مبارك لسوس، 2004، صفحة 33)

- رأس المال العامل موجب ($FR > 0$): وهي الحالة المفضلة، وتعني أن الأصول ممولة بأموال الدائمة وفائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول المتداولة.

- رأس المال العامل يساوي الصفر ($FR = 0$): وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها المتداولة من مواردها القصيرة الأجل وهو ما يشكل قاعدة التوازن المالي الأدنى، وهذا لا يمكن أن يطول لكون دورة الاستغلال غير مستقرة.

- رأس المال العامل سالب ($FR < 0$): هذا يعني أن الأموال الدائمة لا تكفي لتغطية الأصول الثابتة، وفي هذه الحالة سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الأجل القصيرة من تسديد المستحقات، أي عدم توفر السيولة اللازمة ويدل على ضعفها المالي. (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 74)

ج- مفاهيم أخرى لرأس المال العامل: لقد استعملت مفاهيم أخرى لرأس المال العامل لدى بعض الاقتصاديين، وهي: (إسماعيل عربايجي، 2004، الصفحات 249-251)

- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

ويحسب بالعلاقات التالية:

العلاقة (01)

وبتعويض الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

$$\text{الأموال الخاصة} = \text{الخصوم} - \text{مجموع الديون.}$$

وبتعويض الأصول الثابتة بالعلاقة التالية:

$$\text{الأصول الثابتة} = \text{الأصول} - \text{الأصول المتداولة.}$$

يتم الحصول على العلاقة التالية: العلاقة (02)

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون.}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكّنها من تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة.
- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة. ويمكن توضيح ذلك في العلاقات التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة.}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة.}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة (طريق النمو أم التدهور).
- رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب على أساس العلاقات التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص.}$$

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{الديون الطويلة الأجل} + \text{الديون القصيرة الأجل.}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت بها أصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالمؤسسات الأخرى.

- العوامل المؤثرة في رأس المال العامل: يمكن تحديد العوامل المؤثرة في رأس المال العامل من خلال عرض النقاط التالية: (مبارك لسوس، 2004، صفحة 32)
- دورة الاستغلال: نجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال، فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح، فمثلا المؤسسات الصناعية فهي تملك دورة استغلال طويلة.
- التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات تتميز بنشاط لا موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة (مخزون العمل).
- حجم نشاط المؤسسة: فكلما كان حجم نشاط المؤسسة كبيرا، كلما كان الاحتياج إلى رأس المال العامل كبيرا.
- طبيعة نشاط المؤسسة: فرأس المال العامل مرتبط بحجم تصريف المنتجات، وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.

2.3- احتياجات رأس المال العامل:

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها بالإضافة إلى القيم الثابتة توفير مجموعة العناصر من المخزونات والمديون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل (متجددة)، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة. هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل. (ناصر دادي عدون، 1998، صفحة 50)

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح ديونا قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها وتسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال. (مبارك لسوس، 2004، صفحة 35)

ويمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل كما يلي: (لبيهي حسين، 1999، صفحة 20)

"الاحتياج في رأس المال العامل يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطى عن طريق الموارد الدورية".

"كما يمكن أخيراً تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة الاقتصادية (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون القصيرة الأجل ما عدا القروض البنكية)". (الطاهر لطرش، 2004، صفحة 148)

ومنه يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل وفقاً للعلاقة التالية:

العلاقة (1)

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

وبما أن نشاط المؤسسة خلال دورة الاستغلال هو في تغير مستمر مع ثبات رأس المال العامل، فإن أهمية رأس المال العامل في ظل هذا التغير تصبح ضرورة ملحة. وفي هذا الإطار بالذات، توضح الحاجة إلى رأس المال العامل وذلك عندما لا تستطيع موارد الدورة تغطية كل هذه الاحتياجات (مبارك لسلوس، 2004، صفحة 36)

- حساب احتياجات رأس المال العامل: احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال الذي لم يتم تغطيته من مصادر تمويل لأقل من سنة، وينتج بمقارنة العنصرين من العلاقة. (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 74)

العلاقة (2)

- على مستوى الميزانية: وبحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصافية).

- التفسير المالي لاحتياجات رأس المال العامل: تأخذ احتياجات رأس المال العامل الحالات والوضعيات التالية: (مبارك لسلوس، 2004، صفحة 33)

- احتياجات رأس المال العامل موجبة ($BFR > 0$): هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة.

أي أن المؤسسة هنا في حاجة إلى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

- احتياجات رأس المال العامل تساوي الصفر ($BFR = 0$): وهذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، وبالتالي كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات أي حالة التوازن بالنسبة للمؤسسة وهي حالة عابرة.

- احتياجات رأس المال العامل سالبة ($BFR < 0$): معناه أن احتياجات الدورة أصغر من موارد الدورة أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، كما أن المؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب لكن يجب توفيرها لمواجهة الأخطار.

-العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل: يمكن تحديد العوامل المؤثرة النقاط التالية: (محمد الزين خاف ربي، 2002، صفحة 243)

- طبيعة النشاط: يمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال وهذا حسب طبيعة النشاط، فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون الاحتياج مرتفع، ويكون مبلغ المخزونات مرتفع.

- الاستثمارات: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة، يكون الاحتياج ضعيف وسليبي في بعض الأحيان.

- مفاهيم أخرى للاحتياجات رأس المال العامل: لقد استعملت مفاهيم أخرى للاحتياجات رأس المال العامل لدى بعض الاقتصاديين، وهي كالتالي: (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 75)

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: يمكن أن نلخصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مخطط مكونات احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	
موارد الدورة	احتياجات الدورة
شيكات مستلمة ديون الاستغلال إجراءات مقيدة	مخزونات حقوق الاستغلال مصاريف مقيدة سلفا متعلقة بالاستغلال
احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	

المصدر: ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قرية معمر، مرجع سبق ذكره، ص 75.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن احتياجات رأس المال العامل متعلقة بالاستغلال فقط، والهدف من معرفته هو تحديد احتياجات الاستغلال حتى يمكننا تحليل وضعية المؤسسة بصفة دقيقة.

الشكل رقم (03): مخطط مكونات احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

موارد خارج الاستغلال	احتياجات خارج الاستغلال
ديون الاستثمار ديون الضرائب IBS ديون أخرى (تسيقات بنكية)	حقوق مختلفة نفقات على الأرباح الحسابات الجارية للشركاء حقوق التنازل على الأصول رأس المال محرز وغير مدفوع
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	

المصدر: نفس المرجع أعلاه، ص 75.

وفي الواقع توجد صعوبات للتمييز بين الموارد والاستخدامات المتعلقة بالاستغلال وخارج الاستغلال، وبصفة عامة فإن احتياجات رأس المال العامل للاستغلال أهم بدرجة كبيرة من احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال، لأنه لا يعبر على طبيعة ولا حجم نشاط المؤسسة. (ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، 2008، صفحة 76)

3.3- حساب الخزينة:

إن الخزينة هي التي يمكن أن تظهر لنا بصفة جيدة التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية لأنها تشمل التوازنين السابقين، وهما رأس العامل الدائم (الصافي) واحتياجات رأس العامل (المتداول). وحساب الخزينة ما هو إلا الفرق بين الموارد المستعملة لتحويل نشاط المؤسسة والاحتياجات المتعلقة بذلك. (إسماعيل عربايجي، 2004، صفحة 253) ومنه يمكن استخلاص العلاقة التالية:

العلاقة (1)

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل.}$$

ولقد ذكرنا سابقا أن الخزينة هي الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الإستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها. إذن حسب هذا التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الإستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية.

وعليه فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية:

العلاقة (2)

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية.}$$

- التفسير المالي للخزينة (وضعية الخزينة): تعرف الخزينة بأنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وانطلاقاً من هذه العلاقة يمكن استنتاج وضعية الخزينة للخزينة بمقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل فنجد: (O. Boukhezar, 1983, p. 211)
- الخزينة موجبة ($TR > 0$): أي هناك توازن مالي جيد، وتطرح المؤسسة مشكلة الربحية، أي فائض معطل وبالتالي عليها معالجة هذا الأمر إما بتعظيم قيم الاستغلال عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن عن طريق تسهيل التسديد. (لبيهي حسين، 1999، صفحة 22)
- الخزينة سالبة ($TR < 0$): وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها كلياً وهي في حالة عجز، وهذا ما يطرح مشاكل مثل: (التكاليف الإضافية...). ولهذا يجب على المؤسسة تحصيل حقوقها وأموالها من الزبائن أو تطلب قرضاً من البنك، مما يوجب عليها تقديم معلومات عن وضعيتها المالية أو يطلب منها تمديد آجال ديونها، أو التنازل عن بعض استثماراتها.
- الخزينة تساوي الصفر ($TR = 0$): هذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية.

4.3- المؤشرات الأساسية لتقييم الخزينة:

إن من أهم المؤشرات التي تستخدم لمعرفة التغيرات التي تطرأ على الخزينة وعرض أسبابها، نجد النسب المالية التي هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا (وقد تستعمل نسب أخرى بالكميات أو الوحدات المادية)، هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة عليها. (ناصر دادى عدون، عبارات مقدم، 2008، صفحة 51) ومن أهم النسب المالية التي تستعمل لتقييم الخزينة نجد:

- نسب السيولة: عرفت السيولة على أنها القدرة على تسليط أي أصل وتحويله إلى نقدية بسرعة وبأقل تكلفة. ⁽⁴⁷⁾ وعليه فإنه هناك عدة نسب تستعمل لقياس السيولة الضرورية لنشاط المؤسسة،

أهمها ما يلي: (إسماعيل عرباجي، 4) نسبة سيولة أصول المؤسسة = الأصول المتداولة/مجموع

- سيولة عناصر الأصول: وتحسب وفق العلاقة التالية:

وكلما كانت هذه النسبة أكبر من 0,5 فإن ذلك يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، وهذه الحالة جيدة ومثالية. وكملاحظة مهمة أيضاً لا بد أن تكون هذه النسبة في المؤسسات التجارية أكبر من 0,5 بكثير ونقص ذلك أن هناك استثمار مستهلك وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلباً (لأنه قديم).

- نسب السيولة العامة: تحسب من $\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة/الديون القصيرة}}{\text{الأصول}}$

يتضح من خلال هذه النسبة أن هناك جزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة تحقيق نسبة أكبر من 1.

- إذا كانت النسبة أقل من 1 فعليها مراجعة هيكلها المالي بزيادة ديونها الطويلة الأجل أو رفع من رأس مالها الخاص أو تخفيض من ديونها القصيرة الأجل.

- إذا كانت النسبة أكبر من 1 فإن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها القصيرة الأجل والحصول على قروض جديدة.

- نسب السيولة المختصرة (نسب الخزينة العامة): وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم الغير الجاهزة} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الديون القصيرة الأجل}$

ويمكن تسميتها بنسبة الخزينة العامة وتعتبر أكثر دقة من النسبة الأولى، بحيث تحسب بعد حساب نسبة السيولة العامة للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق الخاصة من المؤسسات ذات مخزون بطيء الدوران. ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة جدا، ولا بد أن تكون محصورة ما بين [0,3 - 0,5].

- نسب السيولة الحالية (نسب الخزينة الآنية): وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة/الديون القصيرة الأجل}}{\text{الأصول}}$

ويمكن تسميتها أيضا بنسبة الخزينة الفورية أو الآنية، فبواسطة هذه النسبة يمكن المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في فترة معينة وبين الديون قصيرة الأجل، وتكون هذه النسبة على الأقل تساوي 1 في حالة توفر المؤسسة على وقت قصير جدا في ديونها القصيرة الأجل، وفي حالة وجود ديون لمدة استحقاق تزيد عن الشهر فإنها تقل عن 1. ويستحسن أن تكون محصورة بين [0,25 - 0,33].

ناصر ب- نسب النشاط: تهتم عادة هذه النسبة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح. وتتكون من: دادي عدون، عيبرات مقدم، 2008، صفحة 82)

- دوران المخزون: هذا المؤشر يعبر عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى السيولة ومنه دخول الأموال إلى الخزينة، إذ أن ارتفاع دوران المخزونات يدل على الحركة النشطة للبضاعة مما يؤدي إلى توفير مواد للخزينة. والعكس أي في حالة التطور البطيء لدوران المخزون يؤدي هذا لخروج الأموال منها. ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة دوران المخزون = المخزون المتوسط / الاستهلاك السنوي.

المخزون المتوسط = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) / 2.

حيث أن المخزون المتوسط

- نسبة دوران العملاء: يستعمل هذا المعدل كمؤشر حول مدى قدرة المؤسسة على تحويل أرصدة

العملاء إلى نقدية خلال مدة دوران العملاء = (العملاء + أوراق القبض) / 90 مبيعات الفصل الأخير.

- نسبة دوران الموردين: الائتمان الذي تستفيد منه المؤسسة من موردها خاضع للاستعمال التجاري للمؤسسة، ولا يمكنها فرض شروط الدفع إلا إذا كانت في حالة قوة. وائتمان الموردين يساعد المؤسسة

من تمويل جزء من أصول مدة دوران الموردين = (الموردين + أوراق الدفع) / 90 مشتريات الفصل

إن مدة دوران العملاء والموردين في المؤسسة وفي الحالات العادية يجب أن لا تتجاوز 3 شهور أي 90 يوما، إذن فالديون الممنوحة للعملاء التي تظهر في حساب الزبائن وأوراق القبض يجب أن تتساوى مع قيمة مبيعات الفصل الأخير ونفس العملية بالنسبة للموردين أي الاستفادة من الموردين بديون لمدة 3 شهور بقيمة مشتريات الثلاثي الأخير.

4- تدفقات الخزينة:

تعتبر الخزينة في المفهوم التقليدي هي الفرق بين المصادر والاحتياجات أي أنها باقى، وبالتالي لا تعطينا أي تفسير عن طريقة تشكل هذه الخزينة، لذا سنلقي الضوء على طريقة تشكل الخزينة من وجهة نظر التدفقات النقدية. وتمثل تقدير التدفقات النقدية الوظيفة الأساسية للمحاسبة في تقديم المعلومات وقياس أداء المؤسسة وتقييم الوضع المالي، ودفع الضرائب واستخدام تحليلات مالية لإدراك العائد خلال كمية محدودة من المبيعات مخصصا منها النفقات، ويشار لهذا الاتجاه دائما على أنه طريقة الاستحقاقات.

يضع المدير المالي على جانب الآخر تأكيد أولي على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة كوسيلة للتخطيط، للتأكد على إمكانية الوفاء بالالتزامات والمتطلبات الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة، ويستخدم هذه الطريقة لإدراك العائدات والنفقات.

1.4- مفهوم التدفقات النقدية:

عادة ما تقوم المؤسسات بإعداد ما يسمى بقائمة التدفق النقدي "جدول المقبوضات والمدفوعات" والتي توضح تفصيليا مصادر الحصول على الأموال "التدفقات الداخلة والمتمثلة في المقبوضات"،

وكذلك مصادر السداد للأموال النقدية "التدفقات الخارجة والمتمثلة في المدفوعات"، وبالتالي توضح الفائض أو العجز النقدي الناتج من مقابلة التدفقات. (محمد الصبري،، 2008، صفحة 60)

- تعريف التدفق النقدي: يقصد بالتدفق النقدي على أنها حركة الموارد النقدية التي تمتلكها المؤسسة منذ لحظة الحياة واستعمالها لهذه الموارد النقدية في المجالات المخصصة وعودتها كموارد نقدية، أي أن هذه الدورة تتمثل في (موارد نقدية استعمال هذه الموارد تحولها إلى مدفوعات تسويق وبيع المنتجات استلام هذه الموارد على شكل مقبوضات). (خالص صافي صالح،، 2003، صفحة 126)

ومهما كانت التدفقات النقدية سواء كانت داخلة مثل: (تسديدات الزبائن والقروض البنكية...)، أو تدفقات خارجة مثل: (تسديدات القروض ودفع أجور العمال...)، فإنها تتعلق بطريقة مباشرة بالخزينة أي أنها تنطلق منها وتعود إليها، وهنا يحدث اندماج لكل من المقبوضات والمدفوعات.

- تصنيف التدفقات النقدية: يتطلب تنفيذ أي مشروع إنفاق مبالغ نقدية، كما يترتب على تشغيله تحقيق وإنفاق موارد نقدية، والتدفق النقدي قد يكون خارجا أو سالبا مثل: (الإنفاق الاستثماري والمصروفات النقدية الدورية التي يتحملها المشروع)، وقد يكون التدفق النقدي داخلا أو موجبا ويتمثل في الإيراد النقدي من المبيعات وغيرها. وفي مجال الإنفاق يتم التفرقة بين كل من الإنفاق الاستثماري أو التدفق النقدي الاستثماري والإنفاق أو التدفق النقدي الجاري (عاطف وليم أندراوس، 2008، صفحة 264)

- الإنفاق الاستثماري: وهو تدفق نقدي خارج، ويتكون من الأتي: (عاطف وليم أندراوس، 2008، صفحة 265)

– الاستثمار المبدئي: ويشمل الإنفاق الاستثماري اللازم لإقامة وبناء المشروع حتى يصبح جاهزا للتشغيل والإنتاج.

– إنفاق استثماري لازم لبدء المشروع لفترة تشغيلية: ويتمثل في صافي رأس المال العامل.

- الإنفاق الجاري النقدي: وهو الإنفاق الذي يستلزم تشغيل المشروع سنويا طوال عمره الإنتاجي، ويطلق على هذا الإنفاق تكاليف التشغيل السنوية، ولا يدخل فيها الفوائد وأعباء الاستهلاك، ويطلق على هذا البند التدفقات النقدية الخارجية الجارية السنوية. وفي مجال التدفقات النقدية الداخلة للمشروع، تعتبر الموارد المالية التي تتدفق على المؤسسة من بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها للغير هي الأهم على الإطلاق ومن ثم تعتبر أهم عناصر التدفقات النقدية الداخلة، وبجانب المبيعات تمثل القيمة المتوقعة للمشروع كخردة في نهاية عمره الإنتاجي مصدرا ثانيا للتدفقات النقدية الداخلة.

وتجدر الإشارة أن ما يدخل في تقدير التدفقات النقدية سواء كانت داخلة أو خارجة هي التدفقات النقدية الفعلية وليست التدفقات المحاسبية، إذ يترتب على التدفقات النقدية تحرك فعلي للنقود يتمثل في دخول نقدية للمؤسسة فيما لو كانت التدفقات داخلة (كالمبيعات النقدية)، أو خروج للنقود فيما لو كانت التدفقات النقدية خارجة. بينما يختلف الوضع في المفهوم المحاسبي حيث ليس بالضرورة أن كل ما يدرج ضمن إيرادات المؤسسة أو ضمن مصروفاتها يترتب عليه تحركات فعلية للنقدية (عاطف وليم أندراوس، 2008، صفحة 265)

2.4.- جدول تدفقات الخزينة: في ظل اندماج معظم اقتصاديات العالم في ما يعرف بالعمولة، تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة التغيرات، وهذا من خلال إجراء إصلاحات على النظام المحاسبي الجزائري بجعله يستجيب للتحويلات الاقتصادية الراهنة، ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومعايير المحاسبة الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية.

- مفهوم جدول تدفقات الخزينة: جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.

ويعتبر جدول تدفقات الخزينة كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا في المؤسسة الاقتصادية) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو.

ويهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة. (إلياس بن سامي، يوسف قريشي، 2006، صفحة 204)

- تقسيمات ومكونات جدول تدفقات الخزينة: ينقسم جدول تدفقات الخزينة من نشاطات الاستغلال والاستثمار والتمويل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة الفترة من إلى.....

		أولاً: التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
	**	صافي الربح
	**	يضاف: الاستهلاك
	**	الزيادة في الضرائب المؤجلة
	**	النقص في الأصول المتداولة
	**	الزيادة في الخصوم المتداولة
	(**)	يخصم: الزيادة في الأصول المتداولة
	(**)	النقص في الخصوم المتداولة
***		صافي التدفقات النقدية في العمليات
		ثانياً: التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
	**	يضاف: النقص في الأصول الثابتة
	(**)	يخصم: الزيادة في الأصول الثابتة
***		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		ثالثاً: التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
	**	يضاف: الزيادة في الديون طويلة الأجل
	**	الزيادة في رصيد الأسهم
	(**)	يخصم: النقص في الديون الطويلة الأجل
	(**)	النقص في رصيد الأسهم العادية
	(**)	التوزيعات المدفوعة لحملة الأسهم
***		صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية
****		صافي الزيادة أو النقص في النقدية (أ + ب + ج)

المصدر: عاطف وليم أندراوس، نفس المرجع السابق، ص 69.

التعليق:

وبناء على الجدول رقم (01) يتكون جدول تدفقات الخزينة حسب المصادر من ما يلي: (عاطف

وليم أندراوس، 2008، صفحة 66)

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة والمتولدة عنها منتجات وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة لا بنشاطات الاستثمار ولا بنشاطات التمويل).
- تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستثمار (الأنشطة التي تتولد عن عمليات دفع أموال من أجل شراء أجهزة ومعدات أو شراء أسهم وسندات طويلة الأجل...).
- تدفقات الخزينة المتولدة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن المتحصلات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال...). ويمكن إظهار الكيفية التي تؤثر بها كافة أنشطة المؤسسة الاستغلالية والاستثمارية والتمويلية على رصيد النقدية بالمؤسسة.

الجدول رقم (02): تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي

النشاط	تدفق نقدي داخل يرفع من الرصيد النقدي	تدفق نقدي خارج يخفض من الرصيد النقدي
الأنشطة الاستغلالية	المبيعات النقدية. تحصيل المبيعات الآجلة (متحصلات من العملاء).	المشتريات النقدية، سداد قيمة المشتريات الآجلة (مدفوعات للموردين). سداد المصروفات التشغيلية.
الأنشطة الاستثمارية	بيع الأصول الثابتة. بيع استثمارات طويلة الأجل.	شراء أصول جديدة. استثمارات طويلة الأجل.
الأنشطة التمويلية	القروض والسندات. إصدار أسهم جديدة.	إعادة سداد الديون، التوزيعات. إعادة شراء أسهم.

المصدر: عاطف وليم أندراوس، نفس المرجع السابق، ص 65.

التعليق:

يتضح من الجدول رقم (02) أن جميع أنشطة المؤسسة من استغلالية واستثمارية وتمويلية، يترتب عليها تحقق تدفقات نقدية داخلية وخارجية تؤثر إيجاباً أو سلباً على الرصيد النقدي للمؤسسة. وتعد المؤسسة بغرض معرفة نمط التدفقات النقدية الخاصة بها ما يسمى بقائمة التدفق النقدي التي توضح أثر التدفقات النقدية الناشئة عن أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي للمؤسسة في نهاية الفترة، وتبعاً لذلك فهي قائمة تعتمد أساساً على كافة المعلومات الواردة بكل من قائمة الدخل والميزانية العمومية.

- أهمية جدول تدفقات الخزينة: تظهر أهمية جدول تدفقات الخزينة في بعض النقاط التالية:
- وسيلة يعتمد عليها مسؤول الائتمان عند تحليله لاحتياجات التمويلية للمؤسسة.

- وسيلة لاختبار والتأكد من فعالية القرارات المتخذة من طرف المؤسسة، ومعرفة مراكز القوة والضعف فيها.
- أداة مهمة في التشخيص والتسيير المالي ووسيلة ضرورية للتقدير.
- وسيلة يعتمد عليها من الأطراف الخارجيين للحكم على التسيير المالي للمؤسسة.
- أداة تساعد على دراسة وفهم حركة التدفقات المالية الداخلة والخارجة في المؤسسة الاقتصادية.
- فوائد جدول تدفقات الخزينة: بالإضافة إلى هذه الأدوار السابقة فإن جدول تدفقات الخزينة يعتبر أيضا ذا فائدة خصوصا في الحالات التالية: (مفلح محمد عقل، 1995، صفحة 326)
- أداة تحليل وتفكيك مكونات الخزينة من خلال نشاطات المتولدة عن الاستغلال، الاستثمار ونشاطات التمويل.
- بيان عن الكيفية التي حصلت منها المؤسسة على النقد سواء في عمليات الاستغلال أو الاستثمار أو التمويل.
- وسيلة لكسب الثقة بين المؤسسة والأطراف الخارجيين، بحيث أنها تقدم معلومات عن فلسفة الإدارة المالية للمؤسسة.
- أداة تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح.
- بيان أسباب لجوء المؤسسة إلى الاقتراض والمبالغ التي تم اقتراضها.
- بيان الكيفية التي استخدم فيها النقد المتوفر في المؤسسة سواء في عملية التشغيل أو الاستثمار أو التمويل.

3.4- عرض جدول تدفقات الخزينة:

- حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة وهما:
- هيكل جدول تدفقات الخزينة (الشكل البسيط): هي عبارة عن جداول التمويل والتي تتميز بخاصية التنظيم، وهذا من أجل تحليل أجزاء تغيرات الخزينة المقدره خلال الدورة المحاسبية. وهذه الجداول تلقي الضوء على تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات الاستغلال وتظهر أيضا كل من تدفقات الخزينة المتولدة عن نشاط الاستثمار والتمويل. وبالتالي تقسم جداول تدفقات الخزينة إلى ثلاث عمليات: عمليات الاستغلال، الاستثمار والتمويل. والجدول الآتي يوضح لنا ذلك :

الجدول رقم (03): شكل بسيط لجدول تدفقات الخزينة

نشاط الاستغلال
نواتج الاستغلال - تكاليف الاستغلال - تغيرات احتياجات رأس المال العامل
= تدفقات الخزينة المتولدة عن نشاطات الاستغلال
+ نواتج خارج الاستغلال - تكاليف خارج الاستغلال - تغيرات احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (ماعداء الديون والحقوق على القيم الثابتة)
= (A) تدفقات الخزينة المتولدة عن النشاط
نشاط الاستثمار
- تحصيلات القيم الثابتة + التنازلات عن القيم الثابتة (سعر التنازل) + تغيرات الديون والحقوق عن القيم الثابتة
= (B) تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار
نشاط التمويل
زيادة رأس المال النقدي + قروض جديدة - تسديد القروض
= (C) تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل
الخزينة
- الخزينة عند الإقفال الخزينة عند الافتتاح
= تغير الخزينة = (A + B + C)

Source : G. Langlois, M. Mollet, OP Cit, p 107.

- علاقة التوازن في جدول تدفقات الخزينة: يتكون جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقا من كل من التدفقات التالية:

- تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات الاستغلال A.....
- تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات الاستثمار B.....
- تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات التمويل C.....
- التغير في الخزينة D.....

ومنه فإنه تظهر من الجدول العلاقة التالية: $A-B+C = D$

وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتعتبر المعيار المناسب في الحكم على درجة سيولة المؤسسة الاقتصادية. وإذا افترضنا الآن أن العلاقة السابقة تؤول للصفر،

فإنها تصبح كما يلي: $A-B+C = 0$
وعليه لابد من دراسة الرصيد (A-B) لتصبح العلاقة كما يلي: $A-B = -C$

ونقصد بالعلاقة التالية: أن مبلغ تدفقات الخزينة المتولد عن عمليات التمويل (C) تعتمد على الطريقة التي تم بها تغطية نشاطات الاستثمار (B) بواسطة عمليات الاستغلال (A)، حيث أنه إذا كان: $A-B > 0$ - إذا كان المؤسسة لها القدرة على تمويل استثماراتها بواسطة النشاط المتولد عن عمليات الاستغلال. وهنا المؤسسة على غنى من طلب رؤوس أموال خارجية أو قروض من البنوك أو رفع من رأس المال.

- إذا كان $A-B < 0$: المؤسسة ليست قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة عملية الاستغلال وهذا من خلال دورة عملية النشاط، في هذه الحالة يجب على المؤسسة أن تقوم بالإجراءات التالية:

- تتنازل عن جزء من الاستثمارات الغير المرتبطة بعملية الإنتاج.
- ترفع من رأس المال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم جديدة.
- الحصول على قروض جديدة.
- الحصول على إعانات الاستثمارات.

- إذا كان $A-B = 0$: هي حالة استثنائية والتي تعني أن المؤسسة تقوم بتمويل نشاطات استثماراتها بواسطة نشاط الاستغلال وبصفة مثلى، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة للاقتراض من أجل تنشيط الاستثمارات أو زيادة رأس المال.

5. خاتمة:

إن المفهوم الحديث للخزينة لا يقتصر على السيولة والمساهمات البنكية فقط، بل يتعدى إلى السيولة الكامنة وقدرات التمويل الغير المستعملة من طرف المؤسسة، وعلى هذا الأساس فإن وظيفة الخزينة تكتسي بعدا جديدا يضمن مرونتها ويحقق غاياتها الإستراتيجية، إلا أن هذا يثير صعوبات جديدة بحيث تصبح مهمة مسير الخزينة لا تتعلق فقط بقرارات بسيطة على المدى القصير، بل تصبح تخص التسيير طويل المدى والتخطيط الاستراتيجي ولذا يتلاشى الفرق بينها وبين الوظيفة المالية. ويعتبر الهدف الأساسي للمصالح المالية في أي مؤسسة هو كيفية الحصول على الأموال وكيفية تسييرها من أجل ضمان السير الحسن لنشاط المؤسسة، ومن أهم العناصر التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في تسيير أموالها هي الخزينة التي تعتبر عنصرا هاما تضبط المؤسسة من خلاله تدفقاتها الداخلة والخارجة.

وتمثل الخزينة واحدة من أهم مؤشرات التسيير والتحليل المالي ومقياس لقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في المدى القصير وذلك بمعرفة مدى الخزينة، إذا نستنتج أن الخزينة هي إحدى الوسائل المهمة والأساسية لعمل المسير المالي خاصة في تحديد الاحتياجات والاستحقاقات، وبالتالي فهي مركز جميع التدفقات النقدية وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة الاقتصادية.

6. النتائج:

- لكي تستطيع المؤسسة الاقتصادية تسيير التدفقات النقدية يجب أن تتوفر على هياكل ومصالح لتسيير ومراقبة هذه العلاقات من أجل تحديد تكاليفها وإيراداتها، وهنا يأتي دور الخزينة في تحديد تغيرات الخزينة.

- تتميز حركة التدفقات النقدية بالدقة ويجب أن تجري بصفة منظمة بحيث تسمح باستمرار نشاط المؤسسة الاقتصادية في ظروف ملائمة، ولا تكون مراقبة هذه التدفقات النقدية والحكم على السياسات المتخذة فيها إلا بواسطة مصلحة مكملة لمصلحة المحاسبة المحددة للتكاليف والإيرادات، وهذا هو موضوع التسيير المالي الذي يتخذ الخزينة كأساس ودعامة له بحيث تلعب الخزينة دوراً هاماً في المؤسسة الاقتصادية من حيث التحكم في التدفقات النقدية للمؤسسة.

- توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن التسيير الفعال للخزينة لا يتحقق إلا من خلال التسيير الأمثل للموارد المالية للمؤسسة الاقتصادية، وبالتالي ضمان الموارد اللازمة في الوقت المناسب، والوصول إلى هذه الوضعية مرهون أولاً، بتطبيق تقنيات التسيير الحديثة التي بها يتم معرفة الوضعية المالية

للخزينة، ثم ثانياً الفعالية باتخاذ القرارات المالية التي يتخذها مسير المؤسسة في كل حالات الخزينة، وخاصة ما يتعلق بتوظيف فوائض الخزينة التي تمكن المؤسسة من تحقيق عوائد إضافية وتساعد على تفادي الوقوع في حالات العجز المستقبلية.

- كل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة والمتعلقة بكل جوانب نشاطها ينعكس أثرها المباشر على الخزينة.

المقترحات:

- العمل على اختيار البنوك التي تتعامل معها المؤسسة من أجل تسيير الخزينة.
- العمل على توظيف المالي الملائم من خلال تنوع التوظيف بالعملات الأجنبية والاستفادة من تغيرات أسعار الصرف.
- الاهتمام أكثر بشؤون السيولة في المؤسسة، والاحتفاظ بسيولة ملائمة تمكنها من مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل.
- القضاء على مشكلة الأمية الحاسوبية ونشر الثقافة المعلوماتية بين فئات المجتمع.

7. قائمة المراجع

- 1-A. Capiez. (1994). , *élément de gestion Financière*, , Paris: 4ème édition, Masson,.
- 2-G. Langlois, M. Mollet. (2011). , *Manuel de gestion financière*. Alger: Berti éditions.
- 3-G. Noel, C. Genvieve. (1981). , *La trésorerie dans L'Entreprise*, , paris: publi-union édition,.
- 4-J.Y. Eglem, A. Mikol. (1992). , *Mécanisme financier de l'entreprise*. Paris: 6ème édition, DUNOD.
- 5-O. Boukhezar. (1983). , *Equilibre financier des entreprises*. Lyon: Presses universitaires.
- 1-أحمد بوراس. (2008). ، تمويل المنشآت الاقتصادية. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع,.
- 2-إسماعيل عرباجي. (2004). ، اقتصاد المؤسسة (أهمية التنظيم، ديناميكية الهياكل)،. الجزائر: الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، .
- 3-الطاهر لطرش. (2004). *تقنيات البنوك*، ، . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 4-المتولي سند عرفه. (بدون سنة). ، الإدارة المالية. اليمن: منشورات دار جامعة صنعاء,.
- 5-إلياس بن سامي، يوسف قريشي. (2006). ، *التسيير المالي "الإدارة المالية: دروس وتطبيقات"*. الأردن: الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع,.
- 6-بخلوة باديس. (2001). ، *الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة الاقتصادية*، ، . مذكرة الماجستير. سطيف، قسم إدارة الأعمال,.
- 7-بوشاشي بوعلام. (1997). ، *المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال*، الطبعة الثانية، ، . الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
- 8-خالص صافي صالح. (2003). *تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة*، ، . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9-عاطف وليم أندراوس. (2008). ، *التمويل والإدارة المالية للمؤسسات*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 10-لبيهي حسين. (1999). ، *لخلف عثمان، التسيير المالي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ، .
- 11-مبارك لسوس. (2004). ، *التسيير المالي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- 12- محمد الزين خاف ربي. (2002). ، تقنيات المحاسبة. الجزائر: الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار ابن رشد للنشر والتوزيع.
- 13- محمد الصيرفي،. (2008). إدارة المال وتحليله هيكله . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 14- مفلح محمد عقل. (1995). ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- 15- ناصر دادي عدون. (1998). ، اقتصاد المؤسسة. الجزائر: الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة.
- 16- ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم. (2008). دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، . الجزائر: ديوان المحمدية العامة، .
- 17- هوام جمعة،. (2002). تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا لدليل المحاسبي الوطني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الموازنة العامة للجزائر بعد الانفتاح (1990-2016)

General budget of Algeria after opening up (1990-2016)

أ. بلخير لعربي أحمد*	د. سايح بوزيد	أ. بلخير فاطمة
المركز الجامعي افلو - الجزائر belkheir_larbi@yahoo.fr	جامعة ورقلة - الجزائر sayahbouzid@yahoo.fr	جامعة غرداية - الجزائر fatibelkhir@yahoo.fr

Received: 23/05/2018

Accepted: 10/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

بعد ما كانت الجزائر تقوم على نظام اشتراكي قائم على الملكية العامة و عدم الانفتاح على العالم الخارجي، وذلك خلال 27 سنة، قررت التحول إلى النظام الرأسمالي الذي يعتمد بالأساس على الانفتاح و التحرير، وذلك بعد سنة 1986 أين تدهورت أسعار البترول الأمر الذي كشف الغطاء على الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر، و في سنة 1989 جاء الدستور الذي يؤسس أول مبادئ الحرية والانفتاح، الأمر الذي يتطلب اعتماد العديد من الإجراءات و الإصلاحات مست جميع قطاعات الاقتصاد، كان للتجارة الخارجية النصيب الأكبر من هذه الإصلاحات باعتبار أنها من أهم العوامل المؤثرة في التوازنات الخارجية و تعتبر الوريد الخارجي الذي تعتمد عليه الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولتحرير التجارة الخارجية تأثير على إيرادات الدولة وبالتالي على موازنتها العامة التي شهدت تطورات مهمة استجابة للتغيرات التي مست الاقتصاد ككل

الكلمات المفتاحية: تحرير تجارة خارجية، موازنة عامة، إيرادات عامة، نفقات عامة.

تصنيف H61:JEL

* المؤلف المرسل: أ. بلخير لعربي أحمد، الإيميل: belkheir_larbi@yahoo.fr

Abstract

Algeria was based on a socialist system based on public ownership and non-openness to the outside world, since 27 years ago, it decided to switch to the capitalist system, which depends mainly on openness and liberalization, and after 1986, where oil prices deteriorated, which revealed the economic conditions that Algeria was living in. In 1989, the Constitution came, which establishes the first principles of freedom and openness, which required the adoption of many measures, methods and reforms touched all sectors of the economy, the foreign trade has the largest share of these reforms as one of the most important factors affecting external balances and is considered a state-dependent vein for economic development.

The liberalization of foreign trade had an impact on state revenues and thus on its general budget, which witnessed significant development in response to the changes that affected in the entire economy.

Keywords: liberalization of foreign trade, public budget, public revenue, public expenses.

Jel Classification Codes: H61

1. مقدمة:

في 1986 انهارت أسعار البترول وكان لهذا الحدث الكبير الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري إذ كشف الغطاء على الأوضاع الكارثية التي كان يعاني منها نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال والنظام الاشتراكي الذي لم تعرف الجزائر الاستغلال الأمثل له ، بل الذي كان الذريعة أمام الفساد لتبديد أموال الدولة ، كل هذه الأسباب جعلت كل المؤشرات الاقتصادية للجزائر في تلك الفترة تسجل أرقام مثيرة للقلق تدل على أن الاقتصاد الجزائري كان على شفا حفرة ، وليس هذا فقط فهذه الأوضاع الاقتصادية توسع أثرها إلى الجانب الاجتماعي، الأمر الذي ظهر جليا على اثر أحداث خريف 1988 أين خرج الشعب الجزائري في مظاهرات تندد بالأوضاع الاجتماعية المتردية في تلك الفترة .

كل هذه الأسباب بالإضافة إلى أسباب خارجية – سوف نأتي على ذكرها لاحقا – كانت كفيلة لتتخلى الجزائر على النظام الاشتراكي وتبني النظام الرأسمالي المرتكز على الانفتاح والتحرير ، بالإضافة إلى تبني جملة من الإصلاحات كان للسياسة المالية والتجارة الخارجية نصيب منها ، وهذا بسبب العجز المتواصل الذي كان يحققهما كل من الموازنة العامة والميزان التجارية في تلك الفترة ولهذا ففي هذه الورقة البحثية سوف نحاول الإجابة على السؤال التالي :

هل تأثرت الموازنة العامة للجزائر من تدابير و اجراءت الانفتاح بعد 1990 والى يومنا هذا ؟

وللإجابة على السؤال السابق ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

- أسباب ودوافع الانفتاح
- تدابير وإجراءات الانفتاح والتحرير للتجارة الخارجية
- الموازنة العامة في الجزائر بعد الإصلاحات
- تطور رصيد الموازنة العامة في ظل تحرير التجارة الخارجية للجزائر

2. أسباب ودوافع الانفتاح : تنوعت أسباب الانفتاح والتحرير في الجزائر بين الأسباب الداخلية

والخارجية والتي تمثلت أهمها في:

1.2. الأسباب الداخلية : بعد تبني الجزائر إلى نظام الاحتكار للتجارة الخارجية والنهج الاشتراكي منذ الاستقلال وإلى غاية ثمانينات القرن الماضي أثبتت فشلها على جميع الأصعدة وبدلا من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والتي كانت تعتبر الهدف الأساسي للجزائر في تلك الفترة وجدت الجزائر نفسها

قد زادت تبعيتها للخارج، وانتشر بشكل أكبر ما يسمى بالاقتصاد الموازني بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى، وبالرغم من أن الانتقال من النظام الاشتراكي إلى التحرير ليس بالأمر السهل ولكن كان أمرا لا بد منه نظرا للأوضاع الداخلية التي كانت تعاني منها الجزائر والتي تمثلت أهمها في (عبد الجيد بوزيدي ، 1999، ص ص 15-16):

– نظرا لسوء التسيير، ففي كل المخططات التي اعتمدها الدولة ، والتي كانت تحاول كل مرة إصلاح الخطاء المخطط السابق إلا أنها كانت تعاني دائما من ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير.

– وجود نظام أسعار إداري، أدى إلى ظاهرة المديونية لكل المؤسسات العمومية نظرا لفرض أسعار من طرف الدولة غير مدروسة بالإضافة إلى وجود دائما قروض متسامحة وغير مدروسة بالنسبة للمؤسسات العمومية ناهيك عن النظام الجبائي الفاشل الذي كان مطبقا في ذلك الوقت.

– ضعف نسب استعمال القدرات المتوفرة مما أدى إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية و الفلاحية والاشتراكية مما فاقم من عجز الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة.

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك مشاكل كبرى كانت تعاني منها الجزائر على المستوى الداخلي كلها طفحت على السطح بعد أزمة 1986 لعل من أهمها :

– التضخم : نظرا للسياسة المتبعة سابقا من طرف الجزائر والاعتماد الكبير على الصناعات الثقيلة، ظهرت العديد من الاختلالات المالية في الدولة والتي ادت إلى تنامي ظاهرة التضخم في الجزائر وأصبح العرض لا يواكب الطلب ، والجدول الموالي يوضح تطور نسب التضخم في الجزائر خلال فترة الأزمة (1985-1996)

– عجز ميزان المدفوعات : نظرا لأن الجزائر لا تصدر تقريبا سوى المحروقات فإن ميزان مدفوعاتها يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول هذا من جهة ، من جهة أخرى التبذير وسوء التسيير بالإضافة إلى الاستهلاك أكثر من الإنتاج كل هذه العوامل كانت نتيجتها العجز الكبير الذي عرفه ميزان المدفوعات في تلك الفترة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 (ADOUKA, 2000-2001, P58)

– ان العجز المستمر الذي ميز ميزان المدفوعات الجزائري منذ ثمانينات القرن الماضي إلى غاية أواخر تسعينات القرن الماضي، سواء لما كانت الدولة تنتهج سياسة احتكار التجارة الخارجية ، أو حتى بعد بداية تبنيها لتحرير التجارة الخارجية في فترة التسعينيات، ولعل السبب في ذلك يعود بالنسبة إلى المرحلة الأولى إلى سوء التسيير والزيادة المفرطة في الاستيراد مع بقاء الإنتاج على حاله ، أما الفترة

الثانية ورغم كل الإصلاحات التي تبنتها الجزائر - سوف نأتي على ذكرها لاحقا - إلا أن ميزان مدفوعاتها بقي يعاني من العجز وهذا راجع للفترة العصبية التي كانت تمر بها الجزائر من الناحية الأمنية والتي عرفت بالعشرية السوداء هذه الأخيرة التي كانت لها نتائج وخيمة على جميع الأصعدة بما فيها المجال الاقتصادي.

- المديونية الخارجية :

لعل أيضا من بين الأسباب البارزة التي أدت بالجزائر إلى ضرورة التغيير و الإصلاح المديونية الكبيرة التي كانت تعاني منها الجزائر هذه الظاهرة التي عانت منها غالبية الدول النامية في فترة الثمانيات (بن طينة زهية ، 2008-2009، ص 39)، لكن بالنسبة للجزائر فقد انفجرت بعد الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط 1986.

2.2. الأسباب الخارجية : تمثلت أهم هذه العوامل في (باريك مراد ، 2013-2014 ، ص 82):

1.2.2. تحولات الاقتصاد العالمي : إن الحرب العالمية الثانية وما أسفر عنها من نتائج بخروج الولايات المتحدة الأمريكية تقريبا الراجح الوحيد منها ، والدور الكبير الذي لعبته في تمويل إعادة إعمار أوروبا الغربية من الدمار الذي قد أصابها بالإضافة إلى مؤتمر بروتون وودز وما انجر عنه من اتفاقيات ومن بينها ظهور "الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية " كل هذه الأسباب أدت إلى تغيير النظام التجاري العالمي ككل وبالتالي تغيير قواعد اللعبة وحتمية انضمام كل دول العالم إلى النظام الجديد...وإلا العيش في العزلة وعدم الاستفادة من المزايا الممكن تحقيقها اثر الانضمام

2.2.2. الأزمة البترولية 1986: إن انهيار أسعار البترول لسنة 1986 ونزولها تقريبا لحوالي 14 دولار أمريكي للبرميل بعدما كان يتراوح ما بين 30-31 دولار سنة 1985 ادخل الدول المعتمدة على تصدير البترول مثل الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية المتأتية من انخفاض أسعار المحروقات ، وبالتالي ضرورة التفكير في سبل أخرى لإيجاد إيرادات خارج المحروقات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى في نفس الفترة ظهرت بشكل قوي في السوق العالمية دول أخرى مصدرة للبترول خارج الأوبك مثل (روسيا ، النرويج ، المكسيك ، كازاخستان ، كندا....) وبالتالي اشتداد المنافسة بين هذه الدول.

ومن هذا المنطلق ونظرا لكل الأسباب سالفة الذكر سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي عازمت الجزائر الاتجاه نحو التحرير والانفتاح ، لكن هذا الأمر لا يد له من العديد من الإصلاحات من اجل سلك هذا الطريق ، وبالفعل تبنت الجزائر العديد من الإجراءات والتدابير من اجل الإصلاح

والانفتاح سواء تعلق الأمر بالتجارة الخارجية أو بالمالية العامة ومن ثم الموازنة العامة للدولة ولعل من أهم هذه الإجراءات نذكر:

2. تدابير وإجراءات الانفتاح :

بطبيعة الحال كان لزاما على الجزائر من اجل الوصول إلى الهدف المبتغى والمتمثل في انتهاز النهج الرأسمالي ضرورة تهيئة الأرضية اللازمة لذلك ، وهذا عن طريق ضمان الإطار التشريعي والمؤسساتي للانفتاح ناهيك على النشاط على المستوى الخارجي والمتمثل أساسا في إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الإقليمية ومتعددة الأطراف ، وهذه التدابير طالت جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد، عموما فأهم الإجراءات والتدابير للانفتاح الخاصة بالتجارة الدولية والمالية العامة - وهي النقطة التي تهمننا في هذه الورقة - تمثلت في النقاط التالية :

1.2. التجارة الخارجية : بالنسبة للتجارة الخارجية فقد اتخذت الدولة العديد من الإجراءات من اجل تحرير التجارة الخارجية وتمثلت هذه التدابير في

1.1.2. تنظيم بنك الجزائر للتجارة الخارجية: يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 النقل النوعية في القطاع المصرفي الذي أعطى صلاحيات اكبر للبنك المركزي ، وفي نفس الوقت نفس جديد للتجارة الخارجية عن طريق القطاع المصرفي، هذا الأخير الذي يعتبر القناة الرئيسية في مجال التجارة الخارجية وعليه وعلى أساس أن بنك الجزائر أوكلت له مهمة تنظيم التجارة الخارجية فإن هذا الأخير ثمن بدوره الدور الكبير للبنوك في مجال تطوير التجارة الخارجية وقام بوضع عدة أنظمة (كبير سمية ، 2002، ص 44-45):

- النظام 90-02 ويتضمن فتح التعامل مع حساب أو عدة حسابات للعملة الأجنبية في البنوك التجارية للمؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي، وتم تعزيره بالتعليمة 94-20 الصادرة بتاريخ 12/04/1994
- النظام 90-30 يحدد هذا النظام شروط تحويل الأموال المراد استثمارها ، ونفس الشيء بالنسبة لتحويل الأرباح وهذا كله تحت مراقبة وبموافقة بنك الجزائر.
- المرسوم التنفيذي 91-37 الصادر في 13/02/1991 والمتضمن ضرورة تحرير التجارة الخارجية وإلغاء نظام رخص الاستيراد والتصدير.

- الرسم على القيمة المضافة: TVA وهذا بهدف تحقيق المساواة في تحمل العبء بين السلع الأجنبية والوطنية .

- الحق المؤقت على الاستيراد: تأسس عام 2001 نسبة 60% على أن يتم تفكيكه خلال 5 سنوات بمعدل 12% ابتداء من 2002 ألغي نهائيا 2005.

- الرسم الداخلي على الاستهلاك: والذي قد يصل إلى 100% يتم فرضه على التداول المحلي لسلع تحدها قوانين المالية، وللإشارة هذه المنتجات لا تنتج محليا.

والجدير بالذكر قبل التحرير والانفتاح كان هناك ما يسمى بالمعايير التقنية و المهنية والتي تفرض تقريبا على كل الواردات ولكن ومع الإصلاحات تقلصت القائمة حاليا لكي تصبح تشمل فقط بعض المواد الحساسة مثل : حليب الأطفال، المواد الصيدلانية والجراحية، القمح .

أما بالنسبة للمواد الممنوعة من للاستيراد فقد تم إلغاء المواد الممنوع استيرادها تدريجيا ماعدا تلك المضرة بالصحة أو المهددة للأمن الوطني (لكن بعد الأزمة الأخيرة عادت جملة من المواد لمنعها مرة أخرى مثل السيارة، مواد التجميل) من أجل عملية التقشف.

2.2. الإطّار المؤسّساتي لتحرير التجارة الخارجية: كل الإجراءات سالفة الذكر كان لابد لها من المؤسسات والهيئات التي تسهر على تطبيقها على أرض الواقع ومن أجل هذا ولترقية الصادرات خارج المحروقات -كهدف لا بد من تحقيقه للتخلص من التبعية لتقلبات أسعار المحروقات - استحدثت مجموعة من المؤسسات تسهر على تنفيذ الأهداف المسطرة تمثلت أهمها في :

1.2.2. تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 16/07/1994 تم إعادة تنظيم دور وزارة التجارة خاصة في ما تعلق بجانب التجارة الخارجية حيث تم تكليفها بمهمة ترقية التبادل التجاري مع الخارج ، ومن أجل تأدية هذا الدور على أكمل وجه تم استحداث مديرية عامة للتجارة الخارجية - بنفس المرسوم - تتألف بدورها من مديريات فرعية لكل من أوروبا أمريكا، آسيا، إفريقيا، الدول العربية، أمريكا اللاتينية ،بالإضافة إلى مديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم و التأطير وأخرى لدعم الصادرات(عجة جيلالي ، 2007، ص 258).

2.2.2. إنشاء الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX : بموجب المرسوم التنفيذي رقم

327-96 الصادر في 01/10/1996 والذي أوكلت له عدة مهام نذكر من بينها (الجريدة الرسمية رقم 58 الصادرة في 06/10/1996):

- إنشاء بنك معطيات وشبكة المعلومات من أجل خدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية.
- إنشاء وتطوير علاقات التبادل مع المنظمات الأجنبية المماثلة.
- 3.2.2. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة_CACI: بموجب المرسوم 96-93 الصادر في 1996/03/03 وهي مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري تابعة للقطاع العام تتمثل أهم مهامها في :
- العمل على تنظيم اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الوطن مع إبداء رأيها في الاتفاقيات التجارية مع البلدان الأجنبية.
- التدخل في حالة وجود نزاع تجاري وطني أو دولي وإنشاء مؤسسة تعديل وفقا لطلب المتعاملين .
- 4.2.2. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX: تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-205 الصادر في 1996/06/05 أوكلت لها مهمة ضمان القرض وجميع المخاطر التي من الممكن أن يقع فيها المصدر كعدم القدرة على التسديد من طرف المشتري ، أو عدم تقبله للسلع والخدمات التي طلبها ، وللإشارة فيموجب نفس المرسوم تم إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات FSPE الغاية منه هو التدخل لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية بغية النفاذ الأفضل للمنتجات المحلية له (الجريدة الرسمية رقم 35 الصادر بتاريخ 1996/06/09)، وللعلم فقد تم تحديد مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 ، إذ لم يعد فقط تلك الوسيلة لتقديم المساعدات المعنية بل أصبح أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير.
- في الحقيقة أن الجزائر و بعد تبنيها سياسة الانفتاح والتحرير لم تكتفي فقط بالقوانين، المراسيم والإطار المؤسساتي بل اتجهت أكثر للاندماج في الاقتصاد العالمي والتفتح عليه من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف كان من أهمها ثلاث جهات رئيسية:
- منطقة التجارة الحرة العربية: انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية سنة 2009 ، وبعد هذا الانضمام وبداية من جانفي 2009 أصبحت كل السلع المصدرة أو المستوردة بين الدول العربية المنظمة إلى الاتفاقية معفية من الحقوق الجمركية إلا أن الجزائر استثنيت من هذا الإجراء قائمة تضمن بعض السلع التي لها مبررات صحية، اقتصادية ، اجتماعية (فله عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص 491)

- الشراكة الأورو جزائرية: وقعت الجزائر هذه الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي في 2001/04/22 بفالنسيا الاسبانية ودخلت حيز التنفيذ في 2005/09/01 (رضوان إيمان ، 2014-2015 ، ص 77).

- وعلى مستوى تحرير التبادل التجاري تميزت أساسا بتركيز الإعفاءات الجمركية على المنتجات الصناعية أكثر من المنتجات الزراعية، على أساس أن الإتحاد الأوروبي ينتهج سياسة حمائية متشددة على القطاع الزراعي ، وما يثير الانتباه في هذه الاتفاقية أن الجزائر لا تستعمل نظام الحصص في سائر معاملاتها ولكن استخدمت هذه الوسيلة فيما تعلق بالإعفاءات الجمركية، حيث أن أرادت سلعة معينة الاستفادة من إعفاءات جمركية لا بد عليها أن لا تتجاوز كمية معينة، مع العلم أن القيود الكمية استخدمت فقط في المجال الزراعي دون الصناعي(فله عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص 491).

- الجزائر والانضمام إلى OMC: تعود علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة إلى النواة الأولى لها لما كانت عبارة عن "الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية" ، إذ كانت الجزائر تشارك في اتفاقية "الجات " على أساس عضو ملاحظ فقط ولكن ومع سنة 1987 قدمت الجزائر لسكرتارية الجات مذكرة تعبر فيها عن الانضمام لها ، وذلك في 1987/04/30 إلا انه رفض نظرا لعدم وجود سياسة تجارية واضحة للجزائر بالإضافة إلى الأوضاع التي كانت تعيشها... (بوطمين سامية ، 2001 ، ص 218)

بعد الإعلان عن ميلاد "المنظمة العالمية للتجارة" سارعت الجزائر إلى طلب الانضمام لها فتقدمت بصفة رسمية بمذكرة تشرح فيها سياستها الخارجية في 1996/06/05 وفي جنيف يومي 22-23/04/1998 تم عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر إذ تم في هذه الجولة الإجابة والمناقشة على 500 سؤال طرحته البلدان الأعضاء، توقفت المفاوضات في 1999 لكي تستأنف مرة أخرى في سبتمبر 2001 لكي تمر الجزائر بذلك على 10 جولات من المفاوضات أجابت فيها على 1600 سؤال، وبعد كل الإجراءات والتدابير التي قامت بها الجزائر، تقلصت إشكاليات الانضمام لتصل إلى 8 محاور نهاية 2009 تنقسم إلى مجموعتين (Samira Imadalou, 200): الأولى تتعلق بالسيادة الوطنية وهو ما أكدت الجزائر على عدم التنازل عنها كما أكدته وزارة التجارة 2010 ، والمجموعة الثانية تتعلق بقصور النظام على المستوى التشريعي القانوني، التقني وكذا من حيث تأقلم المجتمع الجزائري مع التحرير ومظاهره.

وعلى الرغم من أنه مازالت هناك نقاط خلاف بين الجزائر و OMC إلا أن الجزائر مازالت في المفاوضات والمناقشات إلى يومنا هذا آملة في ذلك كسب تأشيرة الانضمام إلى هذه الهيئة الدولية بغية الاستفادة من مزايا الانضمام، وهذا بالرغم من السلبيات والآثار التي قد تنجم عن الانضمام أيضا.

3.2. المالية العامة : في هذا المجال ومن اجل تخفيض الإنفاق العام ، وفي نفس الوقت زيادة إيرادات الدولة فقد عمدت الجزائر في هذا المجال إلى العديد من الإجراءات على رأسها تخفيض قيمة العملة وإصلاح النظام الجبائي... الخ وفيما يأتي نذكر أهم هذه التدابير في النقاط التالية :

– التحرير الجزئي للأسعار: من خلال صدور القانون الخاص بضبط الأسعار رقم 89-12 الصادر في 1989/03/05 (الجريدة الرسمية ، عدد رقم 2، الصادرة بتاريخ 19/06/1989) والذي يهدف إلى تطبيق الأسعار الحقيقية مع اتجاه الدولة التدريجي للتخلي على سياسة الدعم ، خاصة بالنسبة للسلع غير الأساسية إذ أشار هذا القانون في المادة الثالثة منه أن الأسعار تخضع لجملة من المقاييس مثل: العرض والطلب، شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، التحكم في أسعار السلع والخدمات الإستراتيجية (كربالي بغداد ، 2005، ص 30).

– صدور القانون رقم 90-10 بتاريخ 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي يهدف لتكريس مبدأ عدم التمييز بين القطاع الخاص والعام ولصالح هذا الأخير كما كان معمولا به سابق، بل و أكثر من ذلك منح امتيازات للقطاع الخاص (الجريدة الرسمية ، عدد رقم 16، الصادرة بتاريخ 18/04/1990)

– تخفيض قيمة الدينار الوطني: قامت الجزائر رسميا بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال عامي 1991 و 1994 وهذا بضغط من صندوق النقد الدولي بهدف تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل حاد (حوالي 50%) (محمد راتول ، 2004، ص 145).

والجدير بالذكر أنه في 30/09/1991 و وفقا لاتفاقية سألفة الذكر مع FMI فقد تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 22% حيث بلغ سعر صرف الدينار 22.5 دج مقابل واحد دولار أمريكي واستقر عند هذه القيمة إلى غاية 1994

- صدور قانون الاستثمار لسنة 1993: الصادر بتاريخ 1993/10/05 بموجب مرسوم التشريعي رقم 93-12، هدف هذا القانون إلى التحرير الاقتصادي بفتح أسواق رأس المال الأجنبية والوطنية عن طريق جملة من الإجراءات تمثلت في (الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18):

- الحق في الاستثمار بحرية تامة في إطار القانون المعمول به في الجزائر.
- عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين في الحقوق والواجبات.
- انحصار دور الدولة في تقديم التحفيزات للمستثمرين المنحصرة أساسا في التخفيضات الجبائية .
- خصخصة القطاع العام: ظهرت فكرت الخصخصة لأول مرة في الجزائر في قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي نص على إمكانية فتح رأسمال المساهمين الخواص، بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن أصول المؤسسات العامة لفائدة الخواص، وبعدها صدور دستور 1996 الذي نص على اختصاص السلطة التشريعية في وضع القواعد الخاصة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبهذا انطلقت عملية الخصخصة بشكل فعلي لمجموعة من المؤسسات سنة 1996، وللعلم تم المصادقة على برنامج الخصخصة من طرف البرلمان سنة 1995، هدفت الحكومة من هذا الإجراء إلى تخفيف العبء المالي لمؤسسات القطاع العام التي كانت تحقق نتائج سلبية نظرا لسوء التسيير هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تطبيق وصفة FMI من أجل الحصول على الإعانات المالية(شريف شكيب أنور ، بوزيان عثمان 2004 ، ص 03)

- الإصلاح الجبائي لسنة 1992: جاء هذا الإصلاح استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة التي دخلت فيها الجزائر وهي التحول إلى اقتصاد السوق و الانفتاح ، بالإضافة إلى الضغوطات التي مارستها بعض الهيئات الدولية التي لجأت إليها الجزائر من أجل الخروج من أزمة المديونية الخارجية ونقص بالذات صندوق النقد الدولي والذي يشترط من أجل التعامل معه ضرورة تحرير القطاع المالي ، المصرفي وحتى الجانب القانوني (سعد اولاد العيد 2012-2013 ، ص 215).

ولهذا جاء الإصلاح الجبائي لسنة 1992 من أجل وضع المؤسسة الجزائرية في محيط اقتصادي يساعدها على خلق مصادر جديدة للثروة ، بالإضافة إلى الهدف المالي طبعاً وهو حشد الموارد المالية من أجل زيادة إيرادات الدولة

واهم الإجراءات الجديدة في هذا الإصلاح وهو إقرار 3 أنواع جديدة من الضرائب وهي : الضريبة على الدخل "IRG"، الضريبة على أرباح الشركات "IBS"، الرسم على القيمة المضافة "TVA"

وعموما فهذا الإصلاح جاء من أجل تحقيق العديد من الأهداف يمكن أن نلخصها في ثلاثا نقاط أساسية وهي(ناصر مراد 2003، ص 25):

- تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات: قصد تمكينها من أداء دورها بفعالية وتكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الدولية

- زيادة إيرادات الموازنة: من خلال وصول الضريبة إلى الدخول الكامنة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة

- تقليص تبعية الموازنة العامة لمتغيرات السوق الدولية للنفط: وذلك بزيادة الأهمية النسبية للجباية العادية على حساب الجباية النفطية.

وعليه فكل الإصلاحات السابقة سواء على مستوى التجارة الخارجية أو ما تعلق الأمر بالمالية العامة كلها جاءت من أجل إصلاح الميزانية العامة في الجزائر وتخفيض العجز الموازي بها- بالنسبة لقطاع المالية العامة - ، لهذا فمن الأهمية بمكان قبل التطرق إلى أهم نتائج الانفتاح على الموازنة العامة في الجزائر التطرق إلى الموازنة العامة في الجزائر

3. الموازنة العامة في الجزائر

تتميز الموازنة العامة للجزائر بأربع خصائص أساسية وهي : سنوية، تشريعية، تقديرية، ترخيصية ، وفي الحقيقة أن هذه الخصائص والمبادئ تتشابه فيها غالبية دول العام ومنها فرنسا التي أصلا استمدت منها الموازنة العامة في الجزائر، لكن بطبيعة الحال تبقى الموازنة العامة في الجزائر لها بعض الاستثناءات حسب طبيعة الاقتصاد الجزائري فمثلا التصويت في فرنسا على الموازنة العامة يكون باب باب لكن في الجزائر يتم التصويت بشكل إجمالي (محمد صغير بعلي ، يسري أبو العلا ، 2003، ص 90) ما يهمننا في هذه الورقة طبيعة الإيرادات و النفقات في الموازنة العامة للجزائر فمثلا الجزائر ونظرا لاعتمادها على البترول فإنها تخصص إيرادات غير عادية متمثلة في الجباية البترولية ولها معاملة خاصة بالرغم من أنها تعتبر في الأصل جباية ..الأمر الذي سوف نحاول التطرق له من خلال تطور إيرادات ونفقات الموازنة العامة في الجزائر

1.3. النفقات العامة: من الناحية النظرية فان النفقات العامة هي المبالغ المالية التي تنفقها الدولة

من أجل تسيير مصالحها العامة ،بمعنى أهم ميزة للنفقات العامة بالنسبة للدولة وهي أنها لا تؤدي إلى تحقيق الربح وفي هذه النقطة فإننا نفرق بين النفقات المقدره وهي تلك التي تظهر في قانون المالية للدولة كل سنة وبين النفقات الفعلية وهي تلك الأموال التي نم صرفها فعليا (محمود محمد داغر ،

علي محمد علي (2010، ص 113)، هذا من الناحية النظرية أما بالنسبة للجزائر فان المشرع الجزائري قد قسم النفقات العامة إلى أربع أبواب من الاعتمادات وهي مقسمة في جداول (ب ج د هـ) حيث تمثل الحروف السابقة جداول على الترتيب لكل من نفقات التجهيز، نفقات التسيير، نفقات استثمار المؤسسات، جدول خاص بتدعيم الاسعار(علي زغدود، المالية العامة، 2005، ص30)... لكن الحديث دائما يركز على نفقات التجهيز ونفقات التسيير، الأمر الذي فصل فيه المشرع الجزائري في المادة 35 من القانون 84-17 والذي يعرف نفقات التجهيز على أنها تلك النفقات التي لها طابع استثماري والتي تؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية بمعنى أنها موجهة إلى القطاعات الاقتصادية في الدولة، وتوزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي

أما نفقات التسيير فقد جاءت المادة 24 من القانون 84-17 والتي تعرفها بتلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، وحسب نفس المادة تقسم بدورها إلى أربع أبواب وهي توزع حسب الدوائر

1.1.3 تطور النفقات العامة : في وقتنا الراهن تزايدت أهمية النفقات العامة و أصبحت من الأدوار الرئيسية المناطة للدولة حتى بالنسبة للدول الرأسمالية التي تتبنى التحرير وتشجع القطاع الخاص، وهذا لان كل دول العالم تتبنى العديد من المشاريع العامة التي تساهم في بناء البنى التحتية التي تعتبر الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، والجزائر تحذو حذو هذه الدول فهي تحاول التوسع في نفقاتها العامة من اجل زيادة المشاريع الاستثمارية العامة التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يظهر بشكل جلي من خلال المبالغ المتزايدة التي ترصدها الدولة في هذا المجال، بالرغم من تغير الأوضاع الاقتصادية بين فترات الأزمات الاقتصادية على غرار بداية التسعينات ومنذ أواخر 2014 والى يومنا هذا - بسبب انخفاض أسعار المحروقات -، وفترات الرواج الاقتصادي مثل بداية الألفية والى غاية 2014 وهذا راجع أيضا إلى ارتفاع أسعار النفط...ولكن دائما تحقق النفقات العامة زيادة مستمرة والجدول الموالي يوضح لنا تطور النفقات العامة في الجزائر منذ 1990-2016

جدول 2 : تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2016) الوحدة مليار دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النفقات	140	212.1	420.13	476.62	515.64	759.626	724.609	845.19
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النفقات	876	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1752.69	1775.30	2052
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النفقات	2453	3092.7	4322.9	5191.4	5855	6618.4	7428.7	6635.2
السنة	2014	2015	2016					
النفقات	7153	7656.3	7984.1					

المصدر: - من 1990 إلى 2015 بربر نور الدين ، اثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة قياسية للفترة 1990-2015 ، مجلة الدراسات المالية والإدارية ، العدد السابع ، جوان 2017 ، ص 576

- 2016 الجريدة الرسمية رقم 78 المؤرخة في 2015/12/29 ، ص ص 46-48

من الجدول السابق نلاحظ الوتيرة المتصاعدة للنفقات الإجمالية في الجزائر منذ بداية التسعينات وإلى غاية يومنا هذا ، إذ بدأت في 1990 بمقدار متواضع قدر بـ 136.5 مليار دينار جزائري واستمرت في الزيادة ولكن بنسب متقاربة لكن ومع مطلع العشرية الأولى من القرن الحالي عرفت هذه النفقات زيادات كبيرة وهذا نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول ، الأمر الذي جعل الجزائر ترصد مبالغ مالية ضخمة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2005) حيث قدرت النفقات العامة في هذه الفترة فقط بـ 8451.665 مليار دج ، لتأتي بعد هذا الفترة (2005-2009) وهي مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من طرف الحكومة والذي استمرت فيه بزيادة نفقاتها العامة من أجل تجسيد هذا البرنامج وهذا كله راجع دائما لارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البترول في هذه الفترة أرقاما قياسية إذ قدر متوسط سعر النفط الخام في 2008 ، 99.97 دولار أمريكي للبرميل ، لتأتي الفترة من (2010-2014) وهذه الفترة تعتبر أكبر فترة تنموية تعرفها الجزائر منذ الاستقلال إذ خصص لهذا البرنامج الخماسي غلاف مالي قدر 286 مليار دولار أمريكي ، وكما هو مبين في الجدول السالف فالنفقات العامة زادت فقط من 2010 إلى 2014 أكثر من 18.14%

و آخر مرحلة حسب الجدول السابق وهو ما بعد 2014 وبالرغم من بداية تهاوي أسعار البترول منذ نهاية 2014 إلا أن النفقات العامة واصلت في زيادتها ولو بمقدار بسيط ، لكن ومنذ بداية 2017 فقد عرفت النفقات العامة تراجعاً وهذا بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر فقدرت في 2017 بـ 6883.215 مليار دج (الجريدة الرسمية رقم 77 ، المؤرخة في 29 ديسمبر 2016، ص ص 66-67)

كانت هذه أهم التطورات التي عرفتھا النفقات العامة منذ بداية التحرير في الجزائر والى يومنا هذا ، النفقات العامة التي لا بد لها من مصادر تمويلها او ما يعرف بالإيرادات العامة

2.1.3. تطور الإيرادات العامة : نعلم أن الإيرادات العامة من الناحية النظرية هي تلك المبالغ المالية التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من اجل تغطية نفقاتها(سوزي عدلي ناشد ، 2009، ص 87) تتنوع هذه المصادر بين تلك المتحصل عليها من المصادر الجبائية والمتمثلة في الضرائب والرسوم والمصادر غير الجبائية مثل أملاك الدولة بالإضافة إلى الأموال المتحصل عليها من القروض العامة والوسائل النقدية ، والجزائر في هذا المجال لها نوع من الخصوصية لأنها دولة تعتمد بشكل كلي تقريبا على المحروقات وحتى في جانب الإيرادات العامة فجاء كبير منها يتأتى من الجباية البترولية ، هذه الأخيرة من المفروض تصنف ضمن الإيرادات الجبائية ، لكن المشرع الجزائري نظرا لأهميتها أدرجها ضمن "إيرادات غير عادية" ولها معاملة خاصة (حروشي جمال 2001 ، ص 215)

إذا من الأهمية بمكان قبل التطرق إلى تطور الإيرادات العامة في الجزائر بشكل عام لابد أولاً من التطرق إلى الجباية البترولية وحجمها من الإيرادات العامة

- تطور الجباية البترولية : كما اشرنا سابقا المشرع الجزائري أعطى معاملة خاصة للجباية البترولية بسبب الأهمية البالغة لها في الاقتصاد الجزائري ولهذا فإنه عرفها بـ (ليلي عيساوي ، حمداني طاوس ، 2003 ، ص 138) " الجباية البترولية هي نوع من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة على النشاطات الاقتصادية والتي تخص النشاطات البترولية وتحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني حوالي 87 % من الإيرادات الجبائية، وحسب المادة 91 من قانون الجباية البترولية رقم 70/70 المؤرخ في 38 ربيع الأول الموافق لـ 49 أفريل سنة 2005 المتعلق بالمحروقات " يتمثل النظام الجبائي على النشاطات البحث و/ أو الاستغلال المحروقات الذي تحدده أحكام هذا القانون فيما يلي :

- رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا لخزينة العامة

- ضريبة تكميلية على الناتج تدفع شهريا للخزينة العمومية

- ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ما عدا أمالك الاستغلال، كما هو مبين بالجباية العامة المعمول بها وذلك زيادة على الحقوق والرسوم المنصوص عليها في المواد: 52، 31، 67، 53 من القانون عموما كانت هذه أهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر من اجل الاتجاه للتحرير والانفتاح وبطبيعة الحال هذا الاتجاه كان له الأثر على التوازنات الداخلية للدولة والتي من بينها الموازنة العامة ، وعليه وقبل محاولة معرفة تأثير الانفتاح في الجزائر على الموازنة العامة فمن الأهمية بمكان قياس درجة الانفتاح في الجزائر خلال هذه الفترة وهذا عن طريق الاعتماد على مؤشر الانفتاح - مفهوم مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي وأهمية:

إن الدول التي تحقق معدلات درجة انفتاح عالي هي تلك الدول التي تتميز هيكل انتاجها وصادراتها بالتنوع أكثر من تلك التي تحقق درجات انفتاح منخفضة ، والتي يعبر انخفاض هذا المؤشر فيها على ضعف إنتاجيتها وأحادية هيكل صادراتها (Christine Brandt, 2004, p 13). ولعل نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام تعتبر من أهم المؤشرات لقياس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي، حيث أن هذا المؤشر يبين لنا أيضا درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ومدى الارتباط به، وللعلم يسمى هذا المؤشر أيضا بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، إذ يعبر عليه رياضيا بـ (باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 58):

$$F = \sum (X + M) / \text{PIB}$$

حيث : X تمثل الصادرات ، M تمثل الواردات ، PIB تمثل الناتج الداخلي الخام ولهذا المؤشر أهمية كبيرة إذ يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية بقسميها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدولة أي مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي... أي الاعتماد الكبير للاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية للحصول على حاجياته، وبالتالي فهذا المؤشر يقيس مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية السياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين للاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

و فيما يلي الجدول الموالي الذي يقيس درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري منذ البداية الفعلية

للتحرير والانفتاح في الجزائر، تحديدا مع بداية تسعينات القرن الماضي ، والى غاية 2016

جدول 3 : مؤشر الانفتاح ورصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1990-2016) الوحدة : مليار دج

السنوات	الصادرات X	الواردات M	الصادرات + الواردات (X+M)	النتاج المحلي الإجمالي PIB	مؤشر الانفتاح $F=(X+M)/PIB*10$ 0	رصيد الموازنة العامة
1991	233.589	139.214	372.803	862.10	43.24%	16.8-
1992	249.010	188.547	437.557	1074.70	40.71%	91.731-
1993	239.552	205.035	444.587	1189.70	37.37%	86.1-
1994	324.338	340.142	664.48	1487.40	44.67%	105.64-
1995	498.451	513.193	1011.644	2005.00	50.46%	173.126-
1996	740.811	498.326	1239.137	2570.00	48.21%	24.59
1997	791.767	501.579	1293.346	2780.20	46.52%	81.404
1998	588.875	552.358	1141.233	2830.50	40.32%	101.2-
1999	840.516	610.673	1451.189	3238.20	44.81%	11.2-
2000	1657.215	690.425	2347.64	4083.50	57.45%	400
2001	1480.335	764.862	2245.197	4059.10	55.31%	184.5
2002	1501.191	957.039	2458.23	4202.50	58.49%	52.6
2003	1902.053	1047.441	2949.494	4709.50	62.63%	284.2
2004	2337.447	1314.399	3651.846	6150.40	59.38%	337.90
2005	3421.548	1493.644	4915.192	7563.60	64.98%	1030.8
2006	3979.00	1558.540	5537.54	8520.60	64.99%	1186.8
2007	4214.163	1916.812	6130.975	9306.20	65.88%	579.3
2008	5095.019	2572.033	7667.052	10993.80	69.74%	999.5
2009	3347.636	2854.805	6202.441	9968.00	62.22%	570.3-
2010	4333.587	3011.807	7345.394	11991.60	61.66%	74.00-
2011	5374.131	3442.501	8816.632	14526.60	60.70%	63.5-
2012	5548.331	3998.366	9546.697	16115.30	59.24%	718.8-
2013	5144.430	4360.770	9505.2	16568.30	57.67%	66.6-
2014	4818.210	4799.350	9617.56	19346.86	49.71%	1257.3-
2015	3455.040	5263.970	8719.01	16702.10	52.20%	2621.7-
2016	3212.77	5409.50	8622.27	17406.80	49.53%	2387.2-

المصدر: الملاحق الإحصائية لتقرير بنك الجزائر متوفر على الموقع [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

من الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري للجزائر عرف فائضا خلال الفترة 1991-1993 وهذا راجع دائما لارتفاع أسعار البترول مقارنة بنهاية الثمانينات ولكن مع 1994-1995 عرف الميزان التجاري عجزا واضحا وهذا لأن هذه الفترة هي البداية الفعلية للتحرير بالإضافة إلى زيادة خدمة الديون في الجزائر ، الأمر الذي اثر على الميزان التجاري ولكن بعد تلك الفترة والى غاية 2014 عرف دائما الميزان التجاري فائضا ودائما يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة ، ومع بداية 2015 بدأ الميزان التجاري للجزائر يعرف عجزا نظرا لتهاوي أسعار المحروقات ، أما إذا ما تحدثنا على مؤشر الانفتاح فان الجزائر يتعلق هذا المؤشر فيها أيضا بارتفاع أسعار البترول فكلما زاد سعر البترول زادت صادرات الجزائر ومعها أيضا فتح الباب لمزيد من الواردات الأمر الذي يجعل الجزائر تسجل مؤشرات انفتاح عالية وصلت إلى أكثر من 69% ولكن المؤشر عرف تراجعا بداية من 2014 وهي بداية ظهور الأزمة في الجزائر بسبب تدهور أسعار النفط الذي يؤثر مباشرة على صادرات الجزائر وبالتالي ضرورة التقليل من الواردات ، وعليه فمؤشر الانفتاح لا يختلف عن بقية المؤشرات الأخرى يتبع أسعار المحروقات .

بالنسبة لرصيد الموازنة العامة في الجزائر فنلاحظ أنها أيضا تتأثر بأسعار المحروقات بسبب العلاقة مع إيرادات الجباية البترولية ومساهمتها في الإيرادات العامة مع تسجيل العجز الموازني خلال فترة التسعينات كاملة وهذا بالرغم من ارتفاع أسعار البترول وتحقيق الميزان التجاري فائضا وهذا يعود أن الجزائر في تلك الفترة زادت نفقاتها بسبب الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعيشها ناهيك عن سن العديد من النفقات الاجتماعية التعويضات من اجل امتصاص الغضب الشعبي- إذا تعتبر هذه الفترة فترة استثنائية- ولكن ومع تحس الأوضاع في الجزائر بداية من العشرية الأولى للقرن الحالي بدأت الموازنة العامة في الجزائر تسجل فائضا ، لتعود للعجز مرة أخرى مع 2014 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول ، وعليه يمكن أن نقول أن الجزائر هي عالية الانكشاف على العالم الخارجي وفي نفس الوقت هي معتمدة على قطاع واحد وبالتالي تكون عرضة للازمات الاقتصادية ورهينة لتقلبات أسعار السوق ، وبالتالي تأثر كل التوازنات الاقتصادية للدولة الخارجية والداخلية

5. خاتمة:

بالرغم من أن الجزائر حاولت تغيير سياستها الاقتصادية المعتمدة على النظام الاشتراكي والاتجاه إلى النظام الرأسمالي وتبني العديد من الإصلاحات التي سخرت لها الإطار القانوني والمؤسسي لمواكبة الانفتاح والتحرير ، إلا أنها بقيت دائما اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد فقط مرهون بتقلبات أسعار السوق على هذا المورد.

إذا مشكلة الجزائر ليست في طبيعة النظام الاقتصادي الذي تعتمده اشتراكيا كان أم رأسماليا ولكن في بيئة الاقتصاد في حد ذاته ولذا لا بد عليهما من :

- بناء اقتصاد متنوع ثم الدخول في تحديات الانفتاح والتحرير لان التحرير بدون التحضير لذلك يعني الزوال والاندثار

- لا بد عليهما في الفترة الحالية ترشيد نفقاتها العامة ومحاولة الاستغلال الأمثل للإيرادات المتأتية من ارتفاع أسعار البترول وإلا فإنها لن تستفيد من ارتفاع أسعار المحروقات بل والعكس من ذلك قد تفاقم من العجز نتيجة الزيادة في النفقات العامة غير الاستثمارية والتي لا تعود بأي نفع على الدولة

- التفكير في مستقبل الأجيال القادمة خاصة في ظل مستقبل مجهول للعوائد النفطية

- التحفظ في التنازلات المقدمة للمنظمة العالمية للتجارة من اجل الانضمام خاصة مع عدم القدرة على المنافسة

6. قائمة المراجع:

1. سوزي عدلي ناشد ، 2009، اساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت
2. صالح الرويلي، 1992، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
3. عبد الجيد بوزيدي ، 1999 ، تسعينات الاقتصاد الجزائري ، ترجمة جريبب أم حسن ، موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر
4. عجة جيلالي، 2007 ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الأولى
5. علي زغدود ، المالية العامة ، ، 2005 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة 4
6. لعامرة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
7. محمد صغير بعلي ، يسري أبو العلا ، 2003، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر
8. بوطمين سامية ، 2001 ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماجستير في العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر
9. باريك مراد ، 2013-2014 ، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي ، رسالة ماجستير في العلوم تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان
10. بن ديب عبد الرشيد ، 2002-2003 ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
11. بن طينة زهية ، 2008-2009 ، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر
12. حروشي جمال ، 2001 ، الضغط الضريبي في الجزائر 1993-1999، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03

13. رضوان إيمان ، 2014-2015 ، انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر 2003-2013، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة
14. سعد اولاد العيد ، 2012-2013 ، ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3
15. كبير سمية ، 2002، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر
16. فلة عاشور، مارس 2012، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 24، جامعة محمد خضير ، بسكرة .
17. كربالي بغداد، جانفي 2005، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08
18. محمود محمد داغر ، علي محمد علي ، 2010، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية) ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 51
19. ناصر مراد، 2003 ، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث ، ورقة ، العدد 02
20. ليلى عيساوي ، حمداني طاوس ،، ماي 2003 تنسيق السياسة الجبائية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة
21. شريف شكيب أنور ، بوزيان عثمان ، يومي 29-30 نوفمبر 2004، الخصوصية في الجزائر – دراسة وتقييم - ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي : السياسات الاقتصادية (واقع وأفاق) ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان .
22. محمد راتول ، يومي 14-15 ديسمبر 2004، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي – الواقع والتحديات – جامعة الشلف
23. الجريدة الرسمية رقم 58 الصادرة في 06/10/1996
24. الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 09/06/1996
25. الجريدة الرسمية ، عدد رقم 16، الصادرة بتاريخ 18/04/1990
26. الجريدة الرسمية ، عدد رقم 2، الصادرة بتاريخ 19/06/1989

-
27. الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 18/04/1990
28. الجريدة الرسمية رقم 77 ، المؤرخة في 29 ديسمبر 2016،
29. Samira Imadalou, 7 Avril 2009, Adhésion de l'Algérie a l'OMC – pas de concessions au détriment de l'économie nationale , allafrika .com.
30. ADOUKA LAKHDAR 2000-2001, modélisation du taux de change du dinar algérien à laide des modèles ECM ; thèses pour l'obtention doctorat en sciences économiques faculté des sciences économiques université de Tlemcen
31. Christine Brandt, University Aat Ulm, economic growth and openness an econometric analysis for region preliminary version vov 2004

أخطاء منهجية في منهجية البحث العلمي

Methodological errors in the methodology of scientific research

د.جمال بوزيدي*

جامعة بومرداس - الجزائر

boumerdes2005@yahoo.fr

Received: 17/04/2018

Accepted: 10/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

كثيرا ما نصادف في الجامعة بحثا يسميها أصحابها بالبحوث العلمية مع أنها في الحقيقة لا تجيب عن تساؤلات علمية بل هي مجرد تأليف فقط لما هو واضح، وكثيرا ما تبدأ الكثير من البحوث من عنوان البحث بدلا من أن تبدأ من إشكالية، ويجد الكثيرون أنفسهم محتارين في تحديد مناهج البحث التي استعملوها في إعداد بحوثهم، والكثيرون كذلك يعتقدون أن البحث العلمي هو مثل تلك البحوث التي تستخدم في التدريس، فقط أن يكون حجمها أكبر، لذلك نجد معظم الطلبة أو كلهم يتوجون مرحلة ليسانس بكتابة تقرير تربص يضعون له إشكالية علمية، أو هكذا يعتقدون، رغم أن التربص ليس سوى تدريب وتمرن على العمل، فلا يوجد بالتعريف أصلا تساؤل علمي بل لا يوجد حتى السؤال العلمي.

الكلمات المفتاحية: المنهجية : البحث العلمي

تصنيف A32:JEL

Abstract:

In Academic writing, we have frequently experienced thesis and dissertations often called scientific researches. Even though, technically, they do not answer scientific questions, but are merely a collection of the obvious. Many researches, oftentimes, start with the title rather than the problematic. That is, many researchers find themselves confused about specifying the methods they used to prepare their works. In addition, academics believe that scientific research is such research, which is used in teaching only to be larger size and thus, the majority of students or all of them are awarded, at the end of the curriculum, a Bachelor's degree level by

* المؤلف المرسل: د. جمال بوزيدي، الإيميل : boumerdes2005@yahoo.fr

a report writing based on a scientific problematic or so they think, notwithstanding the fact that, the training itself is only a practice and internships since there is neither agreed definition of problem nor problematic

Keywords: Methodology; Scientific Research

Jel Classification Codes: A32.

1. مقدمة:

نحاول في هذا المقال توضيح أمور في غاية الأهمية تتعلق بمنهجية البحث العلمي والمناهج المستخدمة فيه في ميدان بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، أهمها قضية تعدد وكثرة مناهج البحث العلمي، ففي الغالب العام بعدما ينتهي الباحث أو الطالب من إعداد بحثه يحدد في المقدمة المناهج التي اتبعها، وأكثر الطلبة حينها لا يعرفون أي منهج كانوا قد اتبعوه أصلاً، فيختارون وفق ما جرت عليه العادة في البحوث السابقة ويتجنبوا ذكر المنهج التجريبي كي لا يوصفوا بالأغبياء، ولهم في الدراسات السابقة المشابهة قائمة طويلة: الوصفي، التحليلي، الوصفي التحليلي، التاريخي، دراسة حالة، المسح الوصفي، المسح الاستطلاعي، الفلسفي، التنبؤي، الإحصائي، الاستقرائي، الاستنباطي، وغير ذلك من تقسيمات مناهج البحث العلمي، لكن في الحقيقة ومع احترامنا لكل أصحاب هذه التقسيمات فإن المتاح في العلوم الإنسانية والاجتماعية كمناهج للبحث العلمي هي فقط منهجين، الاستقراء والاستدلال العقلي، لا أكثر ولا أقل، وهذه التقسيمات ليست مناهج في حد ذاتها بل هي فقط خطوات لا تخرج عن إطار الاستقراء والاستنباط.

هناك مشكلة أخرى وهي كارثة علمية، تتمثل في تحديد إشكالية علمية لتقرير التبرص الذي ليس سوى تدريب على العمل، وهذه المشكلة منتشرة في الجامعات الجزائرية بكثرة، ومع ذلك لا نراها لفتت الانتباه، فالانتقال من نظام قديم إلى آخر جديد في التعليم العالي عوض مذكرة التخرج بتقرير التبرص فانتقلت الإشكالية من المذكرة إلى تقرير التبرص رغم أن ذلك مجرد خطأ، وهذا يطرح تساؤلات ضخمة على منظومة التعليم العالي برمتها، لأن الأمر يتعلق بمفهوم البحث العلمي من الأساس عند الطالب والمشرف على حد سواء

2. الجانب النظري والتطبيقي

ثمة سنة متبعة في الجامعات الجزائرية فيما يخص إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه ومذكرات ليسانس والماستر في تخصصات العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، تتمثل في تقسيم بحوثهم إلى قسمين رئيسيين، الأول يسمى دائما القسم النظري والثاني يسمى القسم التطبيقي، ويتم تفريغ المعلومات في القسم النظري من الكتب والرسائل السابقة دون معالجة علمية لهذا المحتوى النظري، وفي أكبر التقديرات يتم التطرق فقط إلى اختلاف العلماء فيما بينهم دون أن يتطرق الباحث إلى إبداء رأي حقيقي خاص به، بل يكتفي في أحسن الأحوال بتبني رأي من آراء العلماء على حساب الرأي المخالف له أو بقية الآراء المخالفة له، وفي النتيجة لا تكون إشكالية البحث متعلقة

على الإطلاق بالجانب النظري من البحث، هذا إن صح هذا التقسيم، ويمكننا فقط تلمس شخص الباحث أو الطالب في البحث إن كان جادا فيما يسمي القسم التطبيقي فقط.

إن هذا التقسيم في البحث إلى نظري وتطبيقي يعتمد على تقديس ما هو نظري وجعله فوق البحث والنقد والتشكيك العلمي، فيخرج الباحث تماما من البحث العلمي إلى بحث تطبيقي يتمحور كله حول مدى مطابقة نتائج الواقع المدروس مع تفسيرات مختلف النظريات التي تعرض عادة فيما يسمي القسم النظري، رغم أن الأصح هو أن مهمة الباحث في البحث العلمي بداية أو مبدئيا التشكك في كل شيء، وأول شيء هو التشكك في النظرية المفسرة للواقع نفسها مهما كانت شائعة أو قوية أو سائدة أو ذات صيت عال، فمن الأساس عندما تطرح إشكالية علمية فهذا يدل مباشرة على خلل ما في التفسير العلمي الموجود لها، وإلا لما طرحت الإشكالية أصلا.

هناك أمثلة تاريخية عديدة لعلماء في كل المجالات أثبتوا من خلال بحوث علمية عدم صحة الكثير من النظريات السائدة وقتها، والتي كانت تعتبر صحيحة بشكل مطلق ولا تثير الشك على الإطلاق في مدى صحتها، يقول بتراند راسل: من الصحي بين الحين والآخر التشكك فيما اعتبر على المدى الطويل من المسلمات والبدهييات التي لا تقبل النقاش. لكن ما نلاحظه في جامعاتنا العربية عكس هذا تماما، فنسمع كثيرا قول الكثير من الأساتذة وفي أعلى المستويات الأكاديمية:

— لسنا في مستوى يسمح لنا بمناقشة وتقييم هذه النظريات

— الإشكالية لا تتعلق بالجانب النظري

— انتقاد كينز كفر اقتصادي

— هل كل هؤلاء العلماء كانوا مخطئين إلا أنت؟!

— هل كان العلماء جالسين ينتظرونك أنت فقط؟!

— كل العلماء متفقين على صحة هذه النظرية، فلماذا أنت تتشكك فيها؟!

لقد كانت كل الدنيا تعتقد أن الزمن مطلق، فأثبت أينشتاين العكس، الزمن والمكان نسبيين النسبية العامة (ستيفن هوكينغ وليونرد ملوندينوف، بدون تاريخ نشر. ص 440)، كذلك فعل قاليلو قاليلي وكوبرنيكوس وكثير من العلماء عبر مختلف العصور، والأمثلة من هذا النوع كثيرة جدا.

هذا النهج من جانب الباحث لن يوصل إلى أي نتيجة علمية، فنحن هنا في الأساس نبحت في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبذلك يكون قياس تطبيق للنظرية العلمية أمرا صعبا للغاية، وفي كثير

من الحالات يكون مستحيلا ولن ينجح القياس إلا بإهمال الكثير من المتغيرات التي يصعب أو يستحيل قياسها، (روبرت ميرفي، 2012، ص 20-26) ومن ثم فإن أي نتيجة لما يسمى القسم التطبيقي تكون غير صالحة لنعتمد عليها بشكل تام وبصفة مطلقة للحكم على صحة نظرية وصحة تفسيرها للواقع من عدمه، فمثلا في الاقتصاد يخبرنا قانون العرض والطلب أن ارتفاع السعر مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه يؤدي إلى نقص الطلب، فلو استطاع أحدهم أن يجد أن الطلب ارتفع حتى مع ارتفاع السعر فإن هذا ليس دليلا على عدم صحة قانون العرض والطلب، لأن الاقتصادي سيجزم بأن الأشياء الأخرى لم تبقى عما هي عليه، وهذه الأشياء الأخرى هي متغيرات عديدة كثيرة وكثير منها كفي لا يمكن قياسه رقميا أو بواسطة المعادلات والدوال الرياضية، لأنه يتعلق بمخلوقات تفكر لها عقول تنتج أفعالا إرادية أو أفعالا موجهة عكس ما يحدث في العلوم الدقيقة حيث تكون الأفعال عفوية لا تصدر عن عقل يفكر، فحركة جسيم في الفيزياء يمكن رصد كل متغيراتها في المخبر لأن الجسيم ليس له عقل يفكر به.

لكن لا يجب أن يفهم أننا نقصد وجوب التخلي عن الوقائع العملية أو التطبيقية في دراسة مواضيع العلوم الاجتماعية والإنسانية، إنما نقصد ألا نعتمد عليها بشكل كلي مطلق وتام، بل نستعملها إلى جانب مناهج أخرى، فكل ما يتعلق بالواقع العملي لأي موضوع في العلوم الإنسانية هو يقع تحت تطبيق المنهج الاستقرائي أو استقراء الواقع، وهذا مفيد لكن كما قلنا له محاذيره لأننا ندرس أفعالا موجهة صادرة عن عقول والباحث نفسه هو مخلوق له عقل وله أفعال موجهة وهذه ميزة لكنها في نفس الوقت تكون عقبة في الوصول إلى نتائج علمية صادقة، لأن الإنسان بطبعه من كونه إنسانا في الأصل هو لا ينظر إلى الأشياء بعين مجهرية مجردة بل بالعكس ينظر إليها من خلال جنسه وعمره وبيئته وثقافته ودينه ومستواه العلمي وتخصصه وتجاربه وتاريخ عرقه وقوميته ودينه وبلده وأيديولوجيته وآلاف المتغيرات الأخرى التي يصعب حصرها، وبالتالي تكون رؤيته إلى الأشياء معكرة بكل هذه المتغيرات العديدة، فتكون تبعا لذلك نتائج الرؤية مختلفة من شخص لآخر (جلال أمين، 2008، ص 08).

وهذا يظهر صعوبة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، فمن جهة بيانات ومشاهدات الواقع يصعب أن تكون دقيقة تماما لأننا في الأصل نحصل عليها باستخدام إطلاق الأحكام لتمييز الأشياء، فمثلا يصعب في كثير الحالات تمييز الجريمة من الخطأ من الحادث العفوي ونضطر إلى طلاق أحكام لنصف شخصا على أنه مجنون أو مريض نفسيا أو مضطرب مما تسبب في جريمة أو خطأ أو حادث،

ومن جهة ثانية فإننا عند محاولة استخدام أساليب الاستدلال العقلي والاستنباط لا نفعل ذلك كما تفعل الآلة، بل نحمل كل تجارب الواقع وكل الواقع ونستخدمها من دون قصد حتى في الاستدلال المنطقي.

ففي العلوم الاجتماعية نحن مضطرين إلى استخدام الاستنباط والاستدلال المنطقي انطلاقاً من البديهيات والمسلمات والمصادر للوصول إلى نتائج منطقية تقارن مع بيانات ومشاهدات الواقع التي نحصل عليها من استقراء الواقع باستخدام منهج الاستقراء.

يمكن أن نلاحظ صعوبة الفصل بين المنهجين، وبالتالي عدم فعالية تقسيم البحث إلى نظري وتطبيقي، فالبحث العلمي بالأساس هو بحث نظري بالضرورة ودراسة الواقع ليست تطبيقاً للبحث إنما فقط هي مساعدة على مقارنة نتائج الاستنباط والتأكد من تحققها من عدمه.

إذن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية يكون باستخدام منهجين هما الاستنباط والاستقراء، ويتم استخدامهما بشكل متداخل يصعب تمييز مراحل أثناء عملية البحث، وبالتالي لا فائدة من تقسيم البحث إلى نظري وتطبيقي، بل هو تقسيم مضر ينتج أساساً من التسليم بما في النظرية دون نقاش ومحاولة إثبات صحة تطبيقها العملي فقط، في هذا النوع من البحث لا نكون أمام بحث علمي بل نكون فقط أمام اختبار لصحة النظرية في الواقع وذلك كما قلنا يصعب إثباته في العلوم الاجتماعية.

بناءً على كل ما سبق فإن البحث العلمي ينطلق من نقد النظريات والتفسيرات المقدمة باستخدام الاستنباط والاستقراء وعدم التسليم المطلق بصحة تلك النظريات، ففي الأساس لو كانت تلك النظريات صحيحة وتفسر الواقع تفسيراً صحيحاً تماماً فلا يمكن أن تكون هناك إشكالية تستدعي دراسة الموضوع، فبمجرد أن تكون هناك إشكالية مطروحة لها مصداقيتها فإن النظريات ذات الصلة يجب أن تطرح للبحث مهما كان صاحبها، ويجب أن تنتقد، وبالضرورة تكون بها نقائص أو أخطاء، فإن لم توجد فالخطأ في طرح الإشكالية والفرضيات.

عندما نكون بصدد موضوع تقني ليس علمي مثل المحاسبة لا نكون أمام بحث علمي فهذه البحوث تقنية كما هو موضوعها تقني.

3. مناهج البحث العلمي

عادة ما نجد الكثير من المناهج في العلوم الاجتماعية، فيقال لنا أنها كثيرة منها: الوصفي، التحليلي، الوصفي التحليلي، التاريخي، المقارن، التحليلي الاستقرائي، التحليلي المقارن، دراسة حالة،

المسح الاستطلاعي، المسح الوصفي، الاستنباطي، الاستقرائي، الإحصائي، الفلسفي، التنبؤي، وبعضهم يزيد عليها وبعضهم ينقص، وهناك الكثير من التقسيمات المختلفة (عبود عبد الله العسكري، 2004، ص 10-04).

هنا لنا رأي مختلف، فنحن نرى أن في العلوم الاجتماعية نستخدم منهجان فقط هما الاستقراء والاستنباط أما ما يسمى بالمنهج الوصفي فهو جزء من الاستقراء وكذلك المسح الوصفي والاستطلاعي والتاريخي والإحصائي ودراسة حالة كلها تدخل تحت لواء الاستقراء، أي ملاحظة ومشاهدة الواقع وجمع المعطيات والبيانات وتحويلها إلى معلومات، كل هذا ليس سوى استقراء يتعلق بالواقع، وهو الانطلاق من الجزئيات أو العينات أو الحالات إلى محاولة استنتاج قوانين عامة، بمقابل ذلك نقارن نتائج هذا الاستقراء بما نحصل عليه بواسطة الاستنباط والاستدلال المنطقي العقلي، وهو الانطلاق من الكليات باتجاه الجزئيات والحالات المختلفة.

بالنسبة لما يسمى بالمنهج المقارن فإن اينشتاين يعرف التفكير بأنه مقارنة الأشياء، ويقول علماء دراسة الذكاء والعقل بأن العقل لا يمكن أن يدرك حقيقة الأشياء دون إجراء المقارنات، ولذلك يشيع على أفواه العلماء القول: تعرف الأشياء بأضدادها (جمال بوزيدي، 2017، ص 331)، لا سبيل بغير ذلك، فلولا وجود المرض لما عرفت الصحة، ولولا وجود النور أو الضوء لما عرف معنى الظلام، وقس على ذلك ما شئت، وبالتالي القول بوجود منهج مقارن هو قول لا يدرك ماهية التفكير، ففي كل المناهج العلمية هناك مقارنة بما في ذلك المنهج التجريبي في العلوم الدقيقة.

أما بالنسبة لما يسمى بالمنهج التحليلي فإنه يقصد بالتحليل تلك العمليات العقلية التي تستخدم في دراسة الظواهر المختلفة لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها بعضا ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل. وهو مكون من ثلاث خطوات أساسية: تفكيك الأشياء إلى عناصر أولية، فهم العناصر الأولية بمعزل عن الأخرى، تجميع المفهوم المستلهم من العناصر لفهم الكل (المرجع السابق، ص 06).

إذا كان المنهج التحليلي بهذا الشكل فهو لا يخرج عن إطار الاستقراء والاستدلال العقلي، ففي هذين المنهجين دائما نستخدم التحليل وبالتالي لا يصح جعله منهجا مستقلا، ففي أي تفكير علمي نحن نستخدم التحليل سواء في الاستقراء أو في الاستدلال العقلي.

المنهج الفلسفي هو الاستنباط والاستدلال العقلي المنطقي ولا فائدة من ذكر منهجين استنباطي وفلسفي لأنهما شيء واحد.

في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا نستخدم سوى منهجين هما الاستقراء والاستدلال العقلي لا وجود لغيرهما، وعلى الباحث أن يتعلم استخدامهما في البحث العلمي دون أن يذكر في البحث أنه استخدمهما لأنه لا يوجد غيرهما، ولا داعي لذكر تفاصيل وأجزاء لهذه المناهج وتقسيمها تقسيمات كثيرة مربكة لا تفيد في شيء.

4. العنوان والإشكالية

في المجالس العلمية لجامعات الجزائر يحق للباحث تغيير الإشكالية لكن لا يحق له تغيير العنوان إلا بالرجوع إلى المجلس العلمي للكلية، حدث معي هذا في أطروحتي للدكتوراه، وسأحاول أن أوضح أن العكس هو الأصح.

البحث العلمي ينطلق من تساؤل علمي وليس سؤال علمي، فالتساؤل العلمي يعبر عن عدم وجود جواب علمي حاسم أما السؤال العلمي فله جواب حاسم، وتكون صياغة التساؤل العلمي المشكل لإشكالية البحث عملية في غاية الأهمية، بل هي أهم عملية، وأي تغيير في شكل التساؤل العلمي سيغير الموضوع يزيده أو ينقصه أو يغير مضمونه أو غير ذلك.

أما العنوان فتأتي أهميته في مرتبة أو درجة أقل من أهمية الإشكال العلمي، وتكون عملية اختيار العنوان عملية يمكن تأخيرها حتى الانتهاء من البحث، بينما لا يمكن أن نبدأ في البحث بدون وجود إشكال علمي، ويمكن أن نضع لموضوع واحد عدة عناوين مختلفة بينما لا يمكن اختيار عدة إشكاليات لموضوع واحد، فتغيير الإشكالية يغير مضمون البحث.

فالباحث يجد حرية في اختيار العنوان أكثر مما يجد في تحديد الإشكال، وبالتالي يجب على المجالس العلمية أن تترك الحرية للباحث في تغيير العنوان على أن تقيد في تغيير الإشكالية بالرجوع إليها لا العكس كما هو حاصل في معظم الجامعات الجزائرية.

5.تقرير التريص

سألني الكثير من الطلبة أن أساعدهم في تحديد وصياغة إشكاليات لمواضيعهم، وعندما سألتهم عن مواضيعهم أخبروني أنهم يريدون ذلك لتقرير التريص، أي يريدون تحديد إشكاليات لتقارير التريصات،¹ وكان ردي دائما هو أنه لا توجد في التريص وتقرير التريص إشكالية. فلماذا؟

التريص هو تدرب وتمرن على تطبيق المهارات النظرية المكتسبة خلال الدراسة النظرية في واقع عملي ووقوف على مدى تطبيق هذه المهارات في واقع العمل الميداني.² وفي هذه الحالة لا يكون المتريص باحثا، لا بحث علمي ولا تطبيقي، إنما هو فقط متمرن أو متدرب تحت إشراف مدرب عملي في المؤسسة بعد أن كان تدرب تدريبا نظريا من قبل أستاذ الجامعة.

بهذا الشكل لا توجد إشكالية، لا يوجد تساؤل علمي يستدعي البحث، لكن قد يقول أحدهم أن الإشكالية هنا هي مدى تطبيق ما درسه الطالب على الواقع العملي، فنقول أن هذا ليس إشكال وليس تساؤل علمي بل هو سؤال بسيط يمكن الوقوف على إجابته مباشرة دون انتهاج خطوات البحث العلمي وذلك بإجراء تريص وتدريب على العمل فقط.

نفس الشيء يقال بالنسبة لمذكرات التخرج التي تعد من خلال تريص في مؤسسة ما، فهنا يجب أن نفرص بين التريص وإعداد مذكرة التخرج، فإعداد مذكرة التخرج إن كان يحتاج معلومات وبيانات من المؤسسة فيمكن الحصول عليها دون إجراء تريص، أما التريص فليس هدفه الحصول على بيانات لإعداد مذكرة التخرج بل هو التدرب على العمل.

6.التدريس بالبحوث

رأيي الشخصي أن التدريس بالبحوث له نتائج ضعيفة، لا يصلح على الأقل للجامعات الجزائرية، لا أملك أدلة دامغة على تبني هذا الرأي سوى تجريبي البسيطة في التدريس في الجامعة وملاحظات على هذه الطريقة عندما كنت طالبا في الجامعة وكذا الاستنتاج الذي مفاده أن التدريس بالبحوث يكون مفيدا إذا توفرت الرغبة الحقيقية الإرادية الحرة عند الطالب دون النظر إلى المكافأة والعقاب، بمعنى أن تكون للطالب رغبة حقيقية في تحصيل العلم والمعارف بغض النظر عن المكافأة والعقاب. على كل حال كثيرا ما أساعد الطلبة في إعداد بحوثهم وبالأخص في إعداد خطة البحث،

¹ - يمكن العودة الى نماذج إعداد تقرير التريص التي تعدها مختلف الأقسام والكليات في الجامعات الجزائرية وهي

متوفرة على شبكة الانترنت ويظهر فيها كلها تحديد إشكالية للموضوع

² - هذا التعريف هو نفسه الذي تأخذ به معظم النماذج التي تقترحها مختلف الأقسام والكليات العلمية في الجامعة الجزائرية.

ودائما أجد في خطة البحث إشكالية للبحث مع أن البحث بحث مكتبي ليس له إشكال، أي ليس له تساؤل بل له سؤال بسيط فقط.

فعندما يكون البحث متعلقا بنظرية أحدهم في موضوع ما، مثلا لو كان البحث عن النظرية الكينزية فإن الطالب سيذهب إلى المكتبة ويجمع مجموعة كتب عن نظرية كينز بما فيها كتاب كينز الذي يشرح فيه نظريته ويعد لنا ملخصا يعرض فيه محتويات ومكونات نظرية كينز هذه، فهل نقول أن الإشكالية هنا هي ماهي نظرية كينز؟ هذا ليس إشكالا بل هو سؤال بسيط إجابته جاهزة موجودة في كتب المكتبة، يكفي فقط الاطلاع عليها.

7. خاتمة

في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية نحن ندرس أفعالا موجهة لكائنات لها عقول تفكر، وبالتالي نكون مبدئيا أمام صعوبة أو استحالة الوصول إلى نتائج دقيقة كما في الرياضيات والعلوم الطبيعية، ففي هذه الأخيرة تكون النتائج دقيقة لأنها تدرس أفعالا غير موجهة لأشياء مادية ليست لها عقول، فتستطيع التجربة الوصول إلى نتائج دقيقة، أما في العلوم الإنسانية فلا يمكن إجراء التجربة إلا على نحو تقريبي، ولا يمكن الاعتماد على نتائج استقراء الواقع اعتمادا كلياً، لكن لحسن الحظ الباحث في العلوم الإنسانية هو نفسه كائن له عقل، بينما لا يمكن للباحث في الفيزياء أن يلعب دور جسيم أو فوتون ضوء، لذلك هنا في العلوم الإنسانية يجب بالضرورة التامة استخدام هذه الميزة وهي الاستدلال العقلي.

بذلك يكون متاحا للباحث في العلوم الإنسانية منهجين علميين فقط هما منهج الاستقراء ومنهج الاستدلال العقلي، لا أكثر ولا أقل، ولا فائدة من تقسيم أحد المنهجين أو كليهما إلى مناهج فرعية كما جرت العادة، لأنها كلها في النهاية عمليات جزئية لا تفيد الباحث معرفتها وإدراكها أم عكس ذلك، وهي ليست مناهج بل فقط خطوات جزئية، ولا فائدة كذلك من ذكرها في مقدمات البحوث والرسائل الجامعية، فقط على طلبة كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يدركوا أن المتاح لهم في تخصصاتهم مهما اختلفت هما منهجان فقط حصرا، الاستقراء والاستنباط لا أكثر ولا أقل، وبالتالي عليهم بالضرورة معرفة كيفية استخدامهما.

8. قائمة المراجع

1. جلال أمين، 2008، فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة
2. ستيفن هوكينغ وليونرد ملوندينوف، بدون تاريخ نشر، تاريخ أكثر إيجازاً للزمن، ترجمة أحمد عبد الله السماحي وفتح الله الشيخ، دار العين للنشر، القاهرة،
3. روبرت ميرفي، 2012، دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة رحاب صلاح الدين، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، القاهرة.
4. عبود عبد الله العسكري، 2004، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، ط2، دار النمير، دمشق،

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا لمعيار

المراجعة الدولي "315"

The impact of the use of information technology on the evaluation of the internal control system in accordance with the International Standard on Auditing"315"

د.هيلاي نبيلة*

المركز الجامعي افلو - الجزائر

bibba54@yahoo.fr

د.قربة معمر

جامعة الاغواط - الجزائر

m.krobba@yahoo.com

Received:27/05/2018

Accepted: 22/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

إن كبر حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة أدى إلى وجود نظام للرقابة الداخلية لمساعدتها في القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية، إضافة إلى التغير الذي شهده العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين أدى إلى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال الإقتصاد، الذي أثر على النظام المحاسبي للمؤسسات وبالتبعية على مهنة المراجعة، حيث حاولت الجهات المهنية الدولية للمراجعة إصدار معيار مراجعة دولي الذي من شأنه مساعدة المراجع على حل مشاكل تكنولوجيا المعلومات وعلى الفهم الكافي لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتسهيل العمل مع أنظمتها، وقد كان لهذا المعيار الأثر على كيفية تحديد طبيعة ومدى الإجراءات اللازمة وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر المرتبطة بهيكل الرقابة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف المؤسسة المراجعة يؤثر بدرجة كبيرة على مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية سواء من ناحية تحديد المخاطر أو من ناحية وجود أساليب تتعلق بتقييم الرقابة الداخلية لبيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، نظام الرقابة لداخلية، معيار المراجعة الدولي 315.

تصنيف C63,M42:JEL

* المؤلف المرسل: د.هيلاي نبيلة، الإيميل : bibba54@yahoo.fr

Abstract:

La grande taille des institutions et la séparation de la propriété de la direction a conduit à l'existence d'un système de contrôle interne pour les aider à remplir leurs fonctions de manière efficace et efficiente, En plus du changement observé par le monde au cours du dernier quart du XXe siècle, l'utilisation de la technologie de l'information dans l'économie a affecté le système de comptabilité des institutions et a suivi le mouvement des institutions. Dans le domaine de l'audit, les professionnels de l'audit international ont tenté de publier une norme d'audit internationale qui aiderait l'auditeur à résoudre les problèmes informatiques et à comprendre correctement les systèmes d'information comptable électroniques et à faciliter le travail avec leurs systèmes. Un effet standard sur la façon de déterminer la nature et l'étendue des procédures et des méthodes nécessaires d'évaluation du système de contrôle interne et d'identifier les risques associés à la structure de contrôle interne. L'étude a révélé que l'utilisation des technologies de l'information par la révision de l'entreprise affecte de manière significative sur le stade de l'évaluation du système de contrôle interne, tant en termes d'identification des risques, ou en termes de l'existence de méthodes relatives à l'évaluation de l'environnement de contrôle interne des systèmes d'information comptables électroniques.

Mots-clés: Technologie de l'information, Système de contrôle interne, Norme internationale d'audit 315

Jel Classification Codes: C63,M42.

1. مقدمة:

شهد القرن الواحد والعشرين تطورات سريعة على مختلف الميادين الثقافية والسياسية والاجتماعية، بناء على ما خلفته تكنولوجيا المعلومات من تغيرات فكان لا بد على الأفراد والمؤسسات مواكبة هذا التطور المتسارع، فقد اقتحمت هذه التكنولوجيا حياة الفرد وتمكنت من الولوج في تطبيقات متعددة مست مختلف المجالات بما فيها مجال الإقتصاد، وتماشيا مع هذه التطورات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات ظهرت صناعة مختلفة تماما عن الصناعات القائمة من قبل وهي صناعة تكنولوجيا المعلومات والتي أصبحت تمثل موردا استراتيجيا للمؤسسات لما توفره من معلومات تساهم في تعزيز الميزة التنافسية لها، في خضم تعدد وتعقد وكبر المؤسسات الإقتصادية والتطورات الحادثة في مجال تكنولوجيا المعلومات شهدت الرقابة الداخلية تطورات عديدة فيما يخص مفهومها والمجال الذي تشمله، حيث اقترنت هذه التطورات بزيادة الحاجة للرقابة الداخلية من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من طرف المؤسسة.

إن تكنولوجيا المعلومات وما إنجر عنها من تبعات أثرت على نظام الرقابة الداخلية وأوجدت بيئة رقابية جديدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، إلا أنه لا يمكن الجزم بتلاشي البيئة الرقابية اليدوية بل يمكن أن تتواجد البيئتين معا، ولنوع البيئة الرقابية تأثير على عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع، لأن المراجع يجد نفسه أمام بيئة مختلفة عن تلك البيئة اليدوية التقليدية، لذا فقد إهتمت الهيئات المهنية الدولية بتوجيه وإرشاد المراجع في هذا السياق نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير إستخدامات تكنولوجيا المعلومات على عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية

وفقا للمعيار 315 ؟

ونحاول معالجة هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

- مفهوم وأهمية تكنولوجيا المعلومات
- نظام الرقابة الداخلية ومكوناتها
- تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهرية من خلال فهم المؤسسة وبيئتها وفقا للمعيار 315

2. مفهوم وأهمية تكنولوجيا المعلومات

قبل التطرق إلى مفهوم تكنولوجيا المعلومات، نوضح أولاً مفهوم كلمة التكنولوجيا (Technology)، والتي تعد من المصطلحات التي تواجه الكثير من الالتباس والتأويل إذ يستخدمها البعض كمرادف للتقنية (technique) في حين يرى آخرون اختلافاً واضحاً بينهما، فاصطلاحاً: يرجع أصل التكنولوجيا إلى اليونانية التي تتكون من مقطعين هما (Techno) تعني التشغيل الصناعي، والثاني (Logos) أي العلم أو المنهج، لذا تكون بكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي. أما لغةً: فقد تعددت وتباينت آراء المهتمين لتحديد مفهوم التكنولوجيا تبعاً لإختلاف وجهات النظر فهناك من يرى أنها تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة لتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير أساليب العمل، بينما يعرفها آخرون بأنها الأساليب والعمليات الفنية التي تستخدمها المؤسسة لتغيير المدخلات (مثل المواد والمعرفة والطاقة ورأس المال) إلى مخرجات تتمثل في السلع والخدمات (سعد غالب ياسين، 2005، ص44)

بينما تعرف التقنية بأنها: "التركيبية المناسبة من مخرجات أو منتوجات التكنولوجيا لتحقيق أهداف إنتاجية محددة أو المعرفة المتجسدة في الواقع المادي لتحقيق غايات معينة" (نفس المرجع السابق، ص 13)

وينظر للتكنولوجيا بمفهوم ثلاثي الأبعاد متكوناً من الأجهزة والمعدات (Hardware) والبرمجيات (Software) ونظم دعم الذكاء (bain ware)، إذ تحتوي الأجهزة والمعدات على وسائل مادية ومنطقية مختلفة والتي تعني باختصار المعدات لتحقيق الأهداف والغايات، أما البرمجيات فهي مجموعة قواعد وإجراءات تهتم باستخدام الأجهزة والمعدات، وتساهم أجهزة الذكاء في أداء وتشغيل الأجهزة والبرمجيات (غسان قاسم اللامي، 2007، ص25).

ونظراً للتطورات المتسارعة التي مست عصرنا الحالي فإنه لا يوجد تعريف موحد لتكنولوجيا المعلومات فقد تعددت تعاريفها حسب من ينظر إليها من وجهة مختلفة فيعرفها الصيرفي على أنها تمثل مجموعة الأدوات والأنظمة والتقنيات والمعرفة المتطورة لحل مشاكل تتصل باستخدام المعلومات (محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 19)، كما عرفت على أنها: "هي عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من طرف المستفيدين في كافة مجالات الحياة" (نفس المرجع، ص 16)

وعرفت أيضا بأنها هي تلك الأدوات والوسائل التي تستخدم لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتخزينها أو توزيعها، وتصنف تحت عنوان أوسع و اشمل متمثلة في التقنيات المستندة على الحاسوب لعلاقتها المباشرة بنشاطات العمليات في المؤسسة" وعرفها سعد غالب ياسين على أنها تمثل الأدوات و التقنيات التي تستخدمها نظم المعلومات لتنفيذ الأنشطة الحاسوبية على اختلاف أنواعها و تطبيقاتها و تشمل كل من عتاد الحاسوب computer hardware و المكونات المادية للحاسوب، برامج الحاسب computer software و تتضمن كل برامج الحاسب من نظم تشغيل و برامج تطبيقات، تكنولوجيا التخزين storage technology و تتضمن الوسائط المادية و البرامج التي تتولى عملية تخزين البيانات داخل الحاسوب(سعد غالب ياسين، ص44)

ومن المفاهيم السابقة يمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات عي عبارة مجموعة الأدوات التقنية المادية المستخدمة في معالجة وتخزين المعلومات كالحاسبات الآلية وما يتبعها من ملحقات تتمثل في الطابعات والوسائط المادية للتخزين وأيضا الاقراص المضغوطة وكل ما هو مادي ملموس، وملحقات أخرى غير ملموسة كالبرامج والشبكات، التي تعمل على جمع البيانات من مصادر مختلفة من أجل تخزينها أو معالجتها وتحويلها إلى معلومات يمكن لمستخدمها أن يستفيد منها.

3. نظام الرقابة الداخلية ومكوناتها

1.3. نظام الرقابة الداخلية

نتيجة الدور الهام الذي تلعبه أنظمة الرقابة الداخلية في نجاح المؤسسات فقد حظيت باهتمام الهيئات المحاسبية المتخصصة التي سعت إلى تطوير مفهوم الرقابة الداخلية بصورة مستمرة، وكان أول التعريف الذي وضعته جمعية المراجعين الأمريكيين، نص على أن الرقابة الداخلية هي الإجراءات والطرق المستخدمة في المؤسسة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر ونتيجة للتطور في الجانبين الاقتصادي والإداري والتنبه لأهمية الحفاظ على الأصول الأخرى بالإضافة للنقدية، وتطوير تعريف الرقابة الداخلية، فقامت لجنة طرائق المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتعريف الرقابة الداخلية على أنها: "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية (إيهاب نظعي، هاني العزب، 2012، ص ص 133-134). كما تم تعريفها على أنها تمثل مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة

(محمد بوتين، 2008، ص 70)، وقد عرفت وفقا للمعيار ISA 400 على أنها تتمثل في كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة مؤسسة وكفاءة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب" (مصطفى يوسف كافي، 2012، ص172)، ووفقا للمعيار ISA 400 حدد طواهر وصدقي الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية هي (محمد التهامي طواهر، 2006، ص 84):

- التحكم في المؤسسة ؛
- حماية الأصول؛
- ضمان نوعية المعلومات؛
- تشجيع العمل بالكفاءة؛
- تشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية.

1.1.3. مكونات الرقابة الداخلية.

لقد أكد معيار المراجعة الدولي (315) إلى أن الرقابة الداخلية تتكون من خمسة عناصر، إذ أن هذا التقسيم يوفر إطارا مفيدا للمراجعين لاعتبار كيف يمكن أن تؤثر مختلف نواحي الرقابة الداخلية لمؤسسة على المراجعة، ولا يعكس التقسيم بالضرورة كيف تعتبر وتنفذ المؤسسة الرقابة الداخلية، كذلك الاعتبار الرئيسي للمراجع هو ما إذا كان عنصر رقابة داخلي يمنع أو يكتشف ويصحح الأخطاء الجوهرية في فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والإثباتات الخاصة بها وكيف يتم ذلك، وليس تصنيفها إلى عنصر معين، وتبعاً لذلك يمكن للمراجعين استخدام مصطلحات أو إطارات مختلفة لبيان مختلف نواحي الرقابة الداخلية وتأثيرها على المراجعة وليس تلك المستخدمة في معيار المراجعة الدولي هذا، شريطة أن يتم تناول جميع العناصر المبينة في معيار المراجعة الدولي هذا (أحمد حلبي جمعة، 2008، ص 101).

والجدول رقم 1 يبين مكونات الرقابة الداخلية وكيفية إعتماها كمقاييس يتم على أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية والإرشادات التطبيقية التي يتم إعتماها عند تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية كما جاء في التقرير الذي صدر عن COSO

جدول 01: مكونات الرقابة الداخلية.

مكونات الرقابية الداخلية	وصف مكونات الرقابة	عناصر مكونات الرقابة
بنية الرقابة	السياسات و الإجراءات و التصرفات والإتجاه العام والإدارة العليا وأصحاب المؤسسة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.	- القيم الأخلاقية والنزاهة،-الالتزام بالكفاءة. - مجلس الإدارة أو مشاركة لجنة المراجعة.فلسفة الإدارة ونمط التشغيل، الهيكل التنظيمي، تحديد السلطات والمسؤوليات،سياسات وممارسات الموارد البشرية.
المخاطر تقدير	تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية طبقا للإطار الدولي للمراجعة.	- عمليات تقدير الخطر، تحديد العوامل التي تؤثر على الخطر، قرار إدارة الخطر.
الأنشطة الرقابية	الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي.	أنواع الأنشطة الرقابية:الفصل الكافي للواجبات، الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة، السجلات والمستندات الكافية، الرقابة المادية على الأصول،الاختبارات المستقلة على الأداء.
المعلومات والاتصال	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل والتقرير عن عمليات المؤسسة الاقتصادية.	أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات، الاكتمال، الدقة، التوبوب، التوقيت، الترحيل، التلخيص.
المتابعة	التقييم المستمر و الدوري للإدارة على فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الضعف.	متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

المصدر: آلان عجيب مصطفى هلدني، نائر صبري محمود الغبان، "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان-العراق"، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 2010، 45، ص11

4.تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة وبيئتها وفقا للمعيار 315

1.4. الهدف من المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى وضع أسس وإرشادات بشأن الحصول على فهم للمؤسسة وبيئتها من عدة نواحي كفهم قطاع المؤسسة والعوامل التنظيمية والعوامل الخارجية التي تحكمها كبيئتها التنافسية، كما يشمل فهم طبيعة المؤسسة وفهم لعملياتها وملكيته ورقابتها وأنواع الاستثمارات التي تقوم بها وتخطط لإجرائها وأيضا فهم لسياساتها المحاسبية، بما في ذلك رقابتها الداخلية وذلك لتحديد أنواع الأخطاء المحتملة.

وبشأن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في عملية مراجعة القوائم المالية، فيجب على المراجع استخدام المعلومات التي جمعت من خلال اجراءات تقييم المخاطر بما في ذلك أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها عند تقييم عناصر الرقابة وتحديد ما اذا تم تنفيذها كأدلة مراجعة لدعم تقييم المخاطر، وعلى المراجع استخدام تقييم المخاطر لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات المراجعة التي يتم اجراؤها (سايج فايز 2014-2015، ص ص 101-102).

2.4. أثر تكنولوجيا المعلومات على تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 315.

إن هدف الرقابة الداخلية في المؤسسة هو حماية أصولها وضمان سلامة ودقة البيانات المالية وزيادة الإعتماد عليها، مما يلقي على عاتق المراجع مسؤولية أكبر عند تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل معرفة مدى صحة المعلومات المعروضة في القوائم المالية ومدى تعبيرها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، لما لتقييم نظام الرقابة الداخلية من أثر جوهري على عملية مراجعة بيانات المؤسسة.

وتزداد مسؤولية المراجع عند تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، بحيث أن تفهم المراجع الجيد لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة التي تعمل في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يزودها بأساس لتقييم المخاطر الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في بيئة المؤسسة، وفي هذا الصدد قامت الهيئات المهنية الدولية بإرشاد المراجع في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة تعمل في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وأوضحت ضرورة فهم المراجع لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وبيئتها.

فقد أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين معيار المراجعة الدولي رقم "315" الموسوم بـ "تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة وبيئتها"، والذي ينص على ضرورة فهم المراجع للمؤسسة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية من أجل تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء

كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ في البيانات المالية، وأداء مزيد من إجراءات المراجعة المتعلقة بالقيام بإجراءات تقييم المخاطر".

وقد نصت الفقرة "أ32" من (ISA315) بمايلي: "من الأمثلة على الأمور التي يمكن أن يأخذها المراجع بعين الإعتبار عند الحصول على فهم لأهداف وإستراتيجيات ومخاطر العمل ذات العلاقة للمؤسسة التي قد ينتج عنها مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية عدة عناصر منها:

– إستخدام تكنولوجيا المعلومات (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل فعلى سبيل المثال عدم توافق الأنظمة والعمليات)".

وقد نصت الفقرة "أ53": "يحتوي نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة على عناصر يدوية وعادة ما يحتوي على عناصر آلية، وإن خصائص العناصر اليدوية أو الآلية ذات علاقة بتقييم المراجع للمخاطر إلى جانب مزيد من إجراءات المراجعة المبنية على ذلك".

وكذلك نصت الفقرة "أ56": "تشكل تكنولوجيا المعلومات كذلك مخاطر محددة للرقابة الداخلية للمؤسسة بما في ذلك مايلي:

– الإعتماد على الأنظمة أو البرامج التي تعالج البيانات بشكل غير دقيق أو معالجة البيانات غير الدقيقة، أو كلاهما؛

– الوصول غير المصرح به للبيانات يؤدي إلى إتلاف هذه البيانات أو تغييرات غير مناسبة فيها، بما في ذلك تسجيل معاملات غير مصرح بها أو غير موجودة، أو تسجيل غير دقيق للمعاملات، وقد تنجم مخاطرة معينة عندما يتمكن عدة مستخدمين من الوصول لقاعدة بيانات مشتركة؛

– إمكانية حصول موظفي تكنولوجيا المعلومات على امتيازات للوصول للبيانات تتعدى تلك اللازمة لأداء المهام الموكلة إليهم، وبذلك يتعطل فصل المهام؛

– تغييرات غير مصرح بها في البيانات في الملفات الرئيسية؛

– تغييرات غير مصرح بها في الأنظمة والبرامج؛

– عدم إجراء التغييرات اللازمة في الأنظمة أو البرامج؛

– تدخل يدوي غير مناسب؛

– خسارة محتملة للبيانات أو عدم القدرة للوصول إلى البيانات حسبما هو مطلوب.

كما نصت الفقرة "95أ": "يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على طريقة تنفيذ أنشطة الرقابة، ومن منظور المراجع تكون الرقابة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات فعالة عندما تحافظ على نزاهة المعلومات وأمن المعلومات التي تعالجها هذه الأنظمة وتشمل عناصر الرقابة العامة على تقنية المعلومات وعناصر الرقابة على التطبيقات".

أما الفقرة "أ 96" فنصت على: "إن عناصر الرقابة العامة على تقنية المعلومات هي السياسات والاجراءات التي تتعلق بالعديد من التطبيقات وتدعم العمل الفعال لعناصر الرقابة على التطبيقات، إن عناصر الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات التي تحافظ على نزاهة المعلومات وأمن البيانات تشمل بشكل عام الرقابة على مايلي:

– مركز بيانات وعمليات الشبكة؛

– إمتلاك وتغيير وصيانة برمجيات النظام؛

– تغيير البرنامج؛

– أمن الوصول؛

– إمتلاك وتطوير وصيانة نظام التطبيقات؛

وتنفذ بشكل عام للتعامل مع المخاطر المشار إليها في الفقرات "أ 56" أعلاه.

ونصت الفقرة "97أ": عناصر الرقابة على التطبيق هي إجراءات يدوية أو آلية تعمل عادة عند مستوى عمليات المؤسسة وتطبق على معالجة تطبيقات العمليات الفردية، ويمكن أن تكون عناصر الرقابة وقائية أو إكتشافية بطبيعتها، وهي مصممة لضمان نزاهة السجلات المحاسبية، وتبعاً لذلك تتعلق عناصر رقابة التطبيق بالإجراءات المستخدمة لمباشرة وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير حول المعاملات أو البيانات المالية الأخرى، وعناصر الرقابة هذه تساعد في ضمان أن المعاملات حدثت وأنها مصرح بها ومسجلة ومعالجة بشكل كامل ودقيق، وتشمل الأمثلة على ذلك فحوصات تعديل بيانات المدخلات وفحوصات التتابع العددي من خلال المتابعة اليدوية لتقارير الإستثناءات أو التصحيح عند نقطة إدخال البيانات.

ومن خلال ما تقدم نحاول أن نقدم مجموعة من النقاط المتعلقة بتأثير تكنولوجيا المعلومات على

تقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 315، وهي كالتالي:

– إن وجود عنصر تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة من الأمور التي يأخذها المراجع بعين الإعتبار، والتي يكون لها أثر على فهمه لأهداف واستراتيجيات ومخاطر العمل بالنسبة للمؤسسة المراجعة؛

– إن وجود عناصر آلية له أثر على تقييم المراجع للمخاطر مما يؤدي إلى ضرورة وضع إجراءات إضافية تخص هذا العنصر؛

– توجد مخاطر عديدة في المؤسسة تتولد جراء استخدام المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات؛

– يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أساليب الرقابة المطبقة من طرف المراجع من خلال إعماده على أسلوبين هما أسلوب الرقابة العامة وأسلوب الرقابة على التطبيقات.

وكنتيجة لما سبق نلاحظ أن استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف المؤسسة المراجعة يؤثر بدرجة كبيرة على مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية سواء من ناحية تحديد المخاطر أو من ناحية وجود أساليب تتعلق بتقييم الرقابة الداخلية لبيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وهذا في ضوء ما جاء به معيار المراجعة الدولي 315.

5. خاتمة: لما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تساهم معايير المراجعة الدولية والتي تصدر عن لجنة ممارسات المراجعة الدولية (IAPC) التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، في دعم معرفة وفهم مراجع الحسابات في أمور متعددة تتعلق بكيفيات مراجعة النظام المحاسبي للمؤسسات؛
- بذلت الهيئات المهنية الدولية للمراجعة جهودا معتبرة فيما يخص المعايير الدولية المرشدة للعمل في بيئة نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، والتي لا تزال غير كافية مما يتحتم عليها ضرورة البحث عن معايير جديدة أو تنقيح المعايير الموجودة، من أجل معالجة المشاكل التي قد تطرأ في بيئة تستخدم تكنولوجيا المعلومات؛
- إهتمت الهيئات المهنية الدولية للمراجعة بالتنبيه لنقطة مهمة وهي أن بيئة الرقابة من بين أهم المكونات تأثرا باستخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- لقد أعطت معايير المراجعة الدولية حيزا أكبرا لضرورة فهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وبيئتها من خلال مساندة فهم المراجع في توضيح الأثر الكبير الذي قد يخلفه استخدام تكنولوجيا المعلومات على مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية وكيف أثرت أيضا على تقييم المخاطر والأنشطة الرقابية التي يتم إتباعها من أجل تقليل أو إلغاء تلك المخاطر؛
- تتضمن إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات مزيج من الإجراءات اليدوية والإجراءات الآلية ؛
- يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية تنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية والتي تشمل ضوابط الرقابة العامة وضوابط الرقابة على التطبيقات.

1.5. المقترحات

- قيام هيئات المراجعة الدولية بإصدار المزيد من المعايير الدولية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات من أجل التغلب على تحديات بيئة تكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير أساليب مهنة مراجعة الحسابات؛
- على الجامعات تدعيم وتطوير مناهج التدريس بالمعارف المتعلقة بمعايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات من أجل تدعيم الجهات الدولية للمراجعة بدراسات من شأنها زيادة الإصدارات المهنية الحديثة؛

– قيام مكاتب مراجعة الحسابات و الأساتذة الجامعيين بتنظيم ملتقيات في سبيل تكوين فرق بحث تتولى البحث في مجال معايير المراجعة الدولية لتكنولوجيا المعلومات من أجل الإرتقاء بمهنة مراجعة الحسابات؛

– قيام الجهات الحكومية بعقد ندوات والتي يشارك فيها أصحاب المؤسسات يتم من خلالها إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والمزايا التي قد تحققها للمؤسسة هذا من جهة، وإعداد تقارير نوعية من طرف مراجعي الحسابات من جهة أخرى.

6. قائمة المراجع

1. أحمد حلمي جمعة، 2008، "تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة"، ط1، دار صفاء، عمان
2. ألان عجيب مصطفى هلدني، 2010، "تأثر صبري محمود الغبان، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان-العراق"، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45
3. إيهاب نظمي، هاني العزب، 2012، "تدقيق الحسابات-الإطار النظري"، ط1، دار وائل، عمان
4. سايج فايز، 2014-2015، "أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي-دراسة حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البلدية
5. سعد غالب ياسين، 2005، "أساسيات نظم المعلومات لإدارية و تكنولوجيا المعلومات"، دار المناهج، عمان-الأردن
6. عطاءالله احمد سويلم الحسبان، 2009، "التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية"، ط1، دار الراية، عمان
7. غسان قاسم اللامي، 2007، "إدارة التكنولوجيا-مفاهيم و مداخل... تقنيات... تطبيقات عملية"، ط1، دار المناهج، عمان-الأردن
8. غسان قاسم داود اللامي، أميرة شكري البياتي، 2010، "تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال-الاستخدامات والتطبيقات"، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن
9. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، 2006، "المراجعة وتدقيق الحسابات-الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
10. محمد الصيرفي، 2009، "إدارة تكنولوجيا المعلومات"، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية
11. محمد بوتين، 2008، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
12. مصطفى يوسف كافي، 2012، "تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة"، مكتبة المجمع العربي، عمان

Evaluation of corporate governance practices in Algerian small and medium sized enterprises: case of an industry SME in Chlef

Evaluation des pratiques de gouvernement d'entreprise dans les petites et moyennes entreprises algériennes: cas d'une PME industrielle à Chlef

Dr :Boufatah Belkacem

Dr. Fellag Nourredine *

University Center of Aflou-Algeria

Université de Saida -Algérie

bouf.taha@yahoo.com

Fellagnourredine@yahoo.fr

Received:25/05/2018

Accepted: 25/06/2018

Published: 30/06/2018

Abstract:

This study aims to identify the level of corporate governance in Algerian small and medium sector through the theoretical and empirical research. This research used the interview method to collect the essential data of this study, the concerned persons of this study were the general director, the secretary general, the accountant, the employees department chief and the financial and accounting department chief, the results of this paper shows the corporate governance in the studied enterprise are quite good but the mechanisms of corporate governance are not enabled as it should be, the enterprise do not pay importance to the external stakeholders, also this study comes to a result from the theoretical part that the level of corporate governance in Algerian SMEs is still weak, as great efforts need to be provide and do not just depend on released laws and legislations related to corporate governance practices small and medium sized enterprises, corporate governance, code of corporate governance, Chlef, Algeria

Keywords: Governance, SMEs, Corporate Governance

Jel Classification Codes: G30, G34

* Corresponding author: Fellag Nourredine , e-mail: Fellagnourredine@yahoo.fr

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الحوكمة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من خلال القيام بدراسة نظرية و تطبيقية في هذا المجال. استعملنا من خلال هذه الدراسة أسلوب المقابلة للحصول على المعطيات و المعلومات اللازمة من أجل القيام بتحديد و تشخيص واقعي لمستوى حوكمة المؤسسات، من خلال المقابلة التي أجريناها مع كل من المدير التنفيذي للمؤسسة، الأمين العام، المحاسب، رئيس مصلحة الموظفين و رئيس مصلحة المالية و المحاسبة توصلنا إلى مجموعة من النتائج مفادها أن مستوى حوكمة المؤسسات جيد نوعا ما، لكن من جانب تبقى آليات الحوكمة غير مفعلة كما يجب، كما أن المؤسسة لا تولي اهتمام كبير لأصحاب المصلحة الخارجيين. كما توصلت هذه الدراسة من خلال الجانب النظري إلى أن مستوى حوكمة المؤسسات لازال ضعيف و لم يرتقي إلى المستوى المنشود و هذا ما يستلزم بذل جهود أكثر من جميع الأطراف الفاعلة، كما أن تطبيق حوكمة المؤسسات غير مرتبط فقط بالقوانين التنظيمية و التشريعية المرتبطة بحوكمة المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حوكمة المؤسسات

تصنيف G30,G34:JEL

1. Introduction :

The world economy has witnessed during the last decade of the 20th century massive and tremendous changes in different aspects and levels, and this has put effectively its impact on the policies of realizing good rate of economic growth and development whereas in the developed or developing countries, as a result of that effect the countries are no longer depend only on the big enterprises to achieve progress and having economic growth. The tendency towards the small and medium sized enterprises sector was an important decision and solution to face the crucial challenges imposed by the globalization and environmental changes.

SME are now a days the key pillar and the backbone of countries economy, this sector has proven its ability to face the major challenges, they became indispensable in all economies. Besides, they are leading and driving the force of business, growth, innovation and competitiveness. In fact, the statistics refer to stunned information belong to SMEs efficiency in term of job creation and reducing the average of unemployment, achieving growth, bringing direct foreign investment and participate broadly in the GDP, studies estimate that 90% of world enterprises are SMEs ones and they are separated approximately over all the fields. According to the Algerian ministry of industry and investment promotion, the estimated number of SMEs is 747 934 in the first semester of 2013, most of them are familial and small and very small ones, these statistics show that 90% of Algerian enterprises are SMEs ones, the statistics has proven also that the majority of those enterprises do not live more than 5 years and that is mainly due to the lack of good management strategies and policies. Furthermore, they do not have enough funding sources. In front of all these obstacles and inhibitors that slow down the development process of SMEs sector, Algeria finds itself standing against a big and huge

challenges which is to exceed in a good manner this crucial and difficult situation.

Algeria has adopted the concept of corporate governance as important solution to enhance and develop the sector of SMEs in different aspects through underpinning and launching the code of corporate governance for SMEs in 2009.

1.1. Problematic

Although the intensive efforts given by the Algerian authorities to establish an encouraging environment for SMEs to adopt corporate governance practices so as to improve their capacities and to reach competitiveness, Algerian SMEs still struggle to have the good approach to practice corporate governance policies and enable it in a way to maximize their main objectives and strategies. In this paper we are dealing with corporate governance in Algerian SMEs, in which we will try to get answer for our main question:

What are the level of corporate governance practices in Algerian small and medium sized enterprises?

To facilitate our research and to give more details about our study, we may ask the following question:

-what do we mean by corporate governance and what are their principles?

-how are SMEs defined in the Algerian economy and what is their importance?

1.2.Important of the study: the importance of this study comes out from the subject it tackles with, the research concerns on showing some sides which would boost the role of corporate governance in small and medium sized enterprise, the research also concerns on showing the fact of corporate governance on the Algerian SMEs.

1.3.Objective of the study: this research aims at the following aspects:

-Recognizing the positive perceptions of corporate governance in SMEs.

-Discovering the degree of engagement of corporate governance in small and medium sized sector.

-Setting a general framework of corporate governance system in the Algerian SMEs.

2.Small and medium size enterprise:

2.1. Definition of small and medium sized enterprises:

Small and medium-size enterprises (SMEs) are acknowledged globally for their unique contribution to economic development and creating employment opportunities. Both developed and developing countries realize that SMEs have become one of the key instruments to use to face economic and social problems and to achieve development objectives. Therefore, unsurprisingly, political strategists have frequently viewed SMEs as the “seeds” of economic revival.

Just like Corporate Governance, the term SMEs does not lend itself to one universally acceptable formal definition. SMEs have been identified differently by various individuals and organizations, such that an enterprise that is considered small and medium in one country is viewed differently in another country. Even within a country, the definition changes over time. Some common indicators employed in the various definitions include total assets, size of the labour force employed, and annual turnover and capital investments. In addition, no single definition of SMEs exists among officials of multilateral development institutions because each thinks within the context of the official definition of his own institution (B bouazza 2015. P.03) .

According to the Algerian ministry of commerce, Small and Medium Enterprises is defined regardless of its legal status in term of providing either good or service or even both, by setting some characteristics which are:

- Not more than 250 employees;*

- *Annual turnover does not exceed 02 billion dinars or whose annual balance sheet total does not exceed 500 million dinars;*
- *It should match with the criteria of independence.*

2.2 The Characteristics and Features of Small and Medium Enterprises:

Among the characteristics of small and medium enterprises that have made them able to play an important contribution toward the economic and social development as well as contribute to reduce the rate of unemployment, the following characteristics are presented (Y alia. 2014. P.167):

- *Enhancing the initiative spirit of individual and group by initiating economic activities for goods or service that didn't exist before, as well as the revival of economic activities have been abandoned such as the traditional industries.*
- *Reintegration of demobilized employees from their positions due to the bankruptcy of some public institutions or the employment reduction in some organizations as a result of restructuring and privatization, which supports the possibility of compensation some of the lost activities.*
- *Generating new jobs' offers both directly via enterprises establishers and indirectly through recruiting of other jobless individual within enterprises, which can lead to a rapid response to social demands in the employment field, as these enterprises seek to provide work positions intended for individuals who do not meet the needs of large organizations, These enterprises pay les wages than the large organizations do, as the average qualifications inferior to those obtained by employees working for large organizations. Small and medium enterprises can establish an effective tool for activities resettlement in remote areas, leading them to be an effective*

tool for a significant enhancement of local wealth and a mean of domestic regions merging and integration.

3. Corporate governance:

3.1. definition of corporate governance:

Corporate governance has evolved out of the need to protect those who provide external Finance to the corporation from those who have control over the firm. This clash of interest Between the mangers of the firm and the owners is usually referred to as the agency problem. The attempt to mitigate the effect of this clash has been the driving force behind the evolution of corporate governance.

The term “Corporate governance” does not easily lend itself to one universal definition. Different writers have defined it differently from different perspectives.

It was defined as: “a system of law and sound approaches by which corporations are directed and controlled focusing on the internal and external corporate structures with the intention of monitoring the actions of management and directors and thereby, mitigating agency risks which may stem from the misdeeds of corporate officers” (Sifuna, Anazett. 2012. P. 04).

Gerrard Chareaux one of the pioneers in the field of corporate governance has defined it as: “The mechanisms which intend to determine the authorities and have an impact on the directors decisions, in other word govern their leadership toward the corporate and set the scope of their authorities” (Mimouni. 2012. P. 15). Others writers have given definitions to the corporate governance as follows:

The process carried out by the board of directors, and its related committees, On behalf of and for the benefit of the company's Shareholders and the other Stakeholders, to provide direction, authority, and oversights to management, “It means how to make the balance between the board members and their benefits and the benefits of the shareholders and the other stakeholders” (Youcef. 2007. P. 07).

It is clear from afore mentioned definitions that corporate governance is concerned with The processes, systems, practices, procedures, rules and regulations that govern

Institutions, the manner in which these rules and regulations are applied and followed, the Relationships that these rules and regulations determine or create, the nature and the Effects of those Relationship.

3.2. Why corporate governance is important?

Corporate governance occupies a big importance in the view of the modern enterprises that is because it tackles a lot of tough troubles have a relation with management and ownership; it has also a huge correlation in determining the developing strategy of the firm. It is also considered by investors as a criterion to base upon it in the firms that do good governance. However, it was noticed that the firms that practise corporate governance has high shares more than those who do not practise corporate governance.

In addition to what we have cited, corporate governance has too importance in defining the following issues (Hamadi. 2012. P. 25):

- Fighting against the managerial and financial corruption inside the enterprises and do not let its existence and its return again;*
- Ensuring the integrity, neutrality and uprightness for all the workers in the enterprises, starting from the board of directors arriving at the lowest level of the corporate workers;*
- Determining the maximum benefit from the internal methods of control;*
- Providing the enough level of disclosure and transparency;*
- Guarantee a big level of efficiency for the external auditors, also make sure that they are on high degree of independency*

and they are not under any kind of pressure from the board of directors or from the executive directors.

4. Corporate governance of the small and medium size enterprises in Algeria:

In the purpose of increasing the economic integration with the international society Algeria has provided intensive efforts towards the building of an institutional framework of corporate governance, thereby in the term of achieving that Algeria worked hard on enhancing its business environmental and has opened its economy for the foreign investment.

4.1. The framework of corporate governance in Algeria:

On July 2009, a work team made of CARE club (circle of action and reflection on the company) and FCE (forum of enterprises chiefs) with the collaboration of public authorities in the name of ministry of small and medium size enterprises and crafts, they agreed to release a code of corporate governance for the Algeria companies mainly the small and medium size ones. This code is the first edition for such kind of initiatives targeting to improve and master the managerial system for the Algerian companies. However, this code is like the others ones in different countries of the world but has the characteristic of the Algerian companies from different sides and perspectives.

It is considered as a basic document for the Algerian companies, public and private ones, who want to improve their performance and competitiveness on the local and foreign market, explained its founders, led by the forum of enterprises chiefs. The code is based on the achieving of the following principles (A SMEs Ministry. 2009. P. 27):

*-**Transparency:** it means that the rights and obligations also the prerogative and resulting responsibilities must be clear for all.*

- **Equity:** it means that the distribution of rights and obligations between the stakeholders also the privileges and engagements related with it have to be done fairly.
- **Responsibility:** it means that everybody responsibility is determined by a clear objectives and not with divided objectives.
- **Accountability:** that means every actor person in the company is responsible toward the other person in term of practicing through the given responsibilities.

5.Methodology of the study:

5.1.Means of collecting data:

We have used the interview method to gather the suitable data and information about corporate governance practices. Besides, there are also other means like:

- Direct observation.
- The empirical visit to several directions and services of the enterprise.
- Analysis of the content depending on the publications released by the enterprise.

5.2.Parties concerned of the interviews: the following table defines the persons to whom the questions of the interview were addressed.

TABLE01: persons inside the enterprise concerned of the interview.

<i>Directions and departments</i>	<i>Persons interviewed</i>
<i>Directorate general</i>	<i>General director</i>
<i>Administration department</i>	<i>Employees department chief</i>
<i>Accounting and finance department</i>	<i>Enterprise accountant</i>
<i>secretariat</i>	<i>The secretary general</i>

Source: prepared by the student.

5.3.The process of interviewing: the following table shows the way by which the interview has done through the time of interview and the number of sessions.

Table02: timetable of the process of the interview.

<i>People concerned of the interview</i>	<i>Number of sessions</i>	<i>Time of the interview</i>
<i>General director</i>	<i>2</i>	<i>30-50 minute</i>
<i>The accountant</i>	<i>1</i>	<i>20 minute</i>
<i>Employees department chief</i>	<i>4</i>	<i>30-60 minute</i>
<i>The secretary general</i>	<i>2</i>	<i>15-40 minute</i>

Source: prepared by the student.

5.4.Axes of the interview:

The questions of the interview focused on three main aspects of corporate governance perspectives:

- The culture of corporate governance.
- The internal system of corporate governance.
- Implementation of corporate governance mechanisms.

Table 03: the questions and answers of the interview.

<i>Number</i>	<i>Questions</i>	<i>Answers</i>
<i>01</i>	<i>-Do the enterprise apply the concept of corporate governance?</i>	<i>The enterprise is working hard to practice and enable the corporate governance concept, thus would reduce from giving opportunities related to corrupt behaviors which will impact on reaching the setting objectives.</i>
<i>02</i>	<i>-Is there any organizational chart between different administrative levels in the enterprises clarifying the limits of authority and responsibility?</i>	<i>The enterprise depends on its internal system on a chart by which it clarifies the responsibilities and limitations of the dependable administrative levels, and that allows an easier control resulting in</i>

		<i>an accountability of it.</i>
03	<i>-Under which basis the organizational chart is set?</i>	<i>The enterprise depends on the board of director instructions through the periodical publications realized by the enterprise itself in order to inform the employers and administrators of the last development in terms of the systems and laws inside the enterprise, so as to keep everybody on knowledge of their rights and duties.</i>
04	<i>-How the audit process is done within the enterprises and who carry it out?</i>	<i>The internal audit id done by the accountant of the enterprise who protects the enterprise capital and realizes the administration objectives, as the accountant prepares the budgets, reviews the bills and makes sure on how extent is identic between what has been intended to do and what has been done in fact so as to discover and ban counterfeit and cheating, and this would increase the ability of the accountability of the administration and the enterprise overall, that means the augmentation of the credibility and enhancing the employers behaviors, hence reducing</i>

		<i>the danger of the administrative and financial corruption.</i>
05	<i>-What are the basic functions of director's board?</i>	<i>The board of director is considered among the regulatory bodies within the enterprise as it controls and oversees the administration, and engages the time it does it functions to protect the laws and regulations, the board of director plays also an crucial role in choosing and changing the executives directors.</i>
06	<i>-Is it possible to say that all the administration specializations are set to be declared for the employees?</i>	<i>Each administration and department specializations are determined and clear, also it announced to the employees attached to these departments and this is what has agreed the executive directors during the phase of collecting information, and this will for sure allow them to recognize their rights so as to require it in case of not fulfilling it, and their duties, subsequently doing it as it is programmed.</i>
07	<i>-At what extent does the enterprise engage in terms of laws and legislations regulations?</i>	<i>The enterprise engages in different legislatives and laws regarding the quality and the business of the enterprise.</i>

08	<i>-On which basis the process of granting remunerations is done?</i>	<i>There is a clear salary schedule within the enterprise, it is characterized by the equity, objectivity and neutrality also the disclosure of the remunerations of the employees and administrators, and this process is up to the general director.</i>
09	<i>-How the process of nomination is run and who is the responsible of doing it?</i>	<i>The nomination process is realized through the announcement of the required function to be held then inviting the qualifies ones to introduce the requests and compare the competences and talents of the candidates, the responsible for this operation is the chief director who have the right of nomination and dismissing.</i>

Source: prepared by the student.

5.5. Analysis:

To evaluate the corporate level in the mentioned enterprises we have made an interview the managerial staff and employees so as to reach to a valued judgment, the analysis of the result are as the following:

- 01- we have found that the enterprise relies on its internal system on a chart which clarifies the responsibilities and the*

administrative levels limits, hence that would facilitate the control and accountability.

- 02-the enterprise depends on board of director instructions through the periodical publications which the enterprise does it to inform the employees and administrators of the last development concerning the regulations inside the enterprise, so as to keep everybody in touch of their duties and rights.*
- 03-the enterprise is working hard to apply the corporate governance concept which will reduce the corruptive behaviors that may affect the reaching of the underlined objectives.*
- 04-we have reached to a result that the board of director is considered among the regulative bodies inside the enterprise as it controls the administration and oversees and it plays an important role in choosing and changing the executive directors.*
- 05-we concluded that the internal audit of the enterprise is done by the enterprise accountant.*
- 06- about the question of nomination process, the aim of this question is to know whether there is a nomination committee or not in the enterprise, we have concluded that the nomination process is realized through the announcement of the request job.*
- 07-About the question of remuneration process, we have concluded that there is a salary schedule inside the enterprise which is clean and equitable.*
- 08-the enterprise engages in implementing the laws and regulations related to the enterprise activity.*

6. Conclusion

The implementation of corporate governance in Algerian SMEs an available issue, the efforts providing over this good initiation is still in the beginning and the chance of success is so big, but this success would not to be achieved just for launching legislation's and regulations, the efforts have to be doubled through the cooperation with international and regional organizations. In this regard, the focus should not be only on the big enterprises and neglecting the SMEs ones which need to be rehabilitated to be reintegrated in worldwide economy specified by the tough competition, especially alongside the cool down of corporate governance pace and enabling its mechanisms.

And throughout our study in the mentioned enterprise, we have reached to the following result:

- The small and medium sized enterprise sector in Algeria is still weak and it need a huge effort to develop it.*
- There are imperfections regarding the corporate governance reflecting the weakness of the enterprise structure.*
- The shortage of awareness for several enterprises of the importance of corporate governance.*
- There is not a defined will in term of corporate governance in Algerian SMEs in general.*
- The weakness of the legislative and fiscal system which hamper the good practice of corporate governance in SMEs.*

6.1. Recommendation

- The consolidation of transparency and disclosure of information for the ones who request it on time, so as to boost its credibility.*
- The organization of periodical meetings to discuss the problems and raises the concerns of all stakeholders in front of the leaderships.*

- *Developing the financial and accounting aspect of the Algerian SMEs according to international financial and accounting standards.*

7.References

1. *Sifuna, Anazett Pacy (2012) , Disclose or Abstain: The Prohibition of Insider Trading on Trial. Journal of International Banking Law and Regulation. United Kingdom.*
2. *Mimouni yassine (2012), the development of SMEs and the good governance, magister memory, university of Telemcen.*
3. *M. Tarek Youcef (2007), corporate governance, the Arabic organisation for administrative development, Egypt.*
4. *Hamadi Nabil (2012), the impact of the application of governance on the financial audit quality, PhD thesis, university of Algeria 3.*
5. *Asma Benzazoua Bouazza (2015), samll and medium enterprises as an effective sector development and employment creation in Algeria, journal of economics, commerce and management, vol. 3, issue 2, united kingdom.*
6. *Youcef Ali Alia (2014), The Effectiveness of Small and Medium Enterprises Adoption as a Strategic Option to Solve Unemployment Problem in the Arab World, an Example of Algeria, International Journal of Business and Social Science, vol. 5, No. 4, Center for Promoting Ideas, USA.*
7. *Algerian Ministry of Small and Medium Enterprises and Traditional handicrafts (2009), the Algerian code of corporate governance*